العدد التاسع عشر - يوليو 2024

التحالف

مجلة فصلية تصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

برامج تأهيل المتطرفين..
تحدِّيات ونجاحات

التحالف يعقد ندوة
"التطرف النسائي وآليات التحصين"

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

التحالف

مجلة فصلية تصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

العدد 19 - يوليو 2024

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي

الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب / المكلف

رئيس التحرير

عاشور بن إبراهيم الجهني

مدير إدارة الدراسات والبحوث

التحرير والتصميم والإخراج

توق الإعلامية للأبحاث

info@taoqresearch.org

+966 11 48 90 124

TAOQ RESEARCH
توق للبحاث

مراسلات المجلة
magazine@imctc.org

النسخة الإلكترونية

التحالف

مجلة فصلية تصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

شروط النشر:

- أن تكون المادة المرسلة في موضوع المجلة (محاربة الإرهاب)، وذات صلة بأحد أبوابها الأربعة: الفكري، والإعلامي، ومحاربة تمويل الإرهاب، والعسكري.
- أن تتسم المادة بالأصالة والموضوعية والجِدَّة، وسلامة المنهج واللغة والأسلوب
- في المواد المرسلة لا بد من التزام التوثيق، بعزو الأقوال إلى أصحابها، والنقول إلى مصادرها، دون إثبات بيانات المصادر.
- أن تكون المادة مكتوبةً بإحدى اللغات الثلاث: العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.
- ألا تكون المادة قد سبق نشرها بأي وسيلة من وسائل النشر الورقي أو الإلكتروني، ولو بتغيير العنوان والتصرُّف اليسير فيها.
- ألا تكون المادة مستلَّة من بحث أو كتاب، سواء أكان ذلك للكاتب نفسه أم لغيره.
- المواد التي نعتذر عن نشرها لا يعني ذلك ضعفها، ولكن قد يكون الاعتذار لاعتبارات فنية أو غيرها، كأن تكون المادة قد نُشر في موضوعها من قبل، وسيُبلغ الكاتب بذلك.
- يحقُّ لهيئة التحرير التصرف في المواد المرسلة؛ اختصارًا وتعديلًا وتصحيحًا وتقويمًا، بما لا يمسُّ جوهر الموضوع وأفكاره الرئيسة.
- يلتزم الكاتب بعدم نشر مقاله في أي جهة أخرى بعد إعلامه باعتماده للنشر في مجلة التحالف.
- يحقُّ لمجلة التحالف إعادة نشر المواد بأي طريقة، سواء إلكترونيًّا أو في إصدارات مستقلة
- يحقُّ لمجلة التحالف ترجمة الموادِّ إلى أي لغة، وإعادة نشرها بتلك اللغات.
- تُنضَّد المادة المرسلة حاسوبيًّا ببرنامج (Word)، خط (Traditional Arabic) قياس 18، للغة العربية، مع جعل الحواشي والمصادر إن وجدت في آخر المادة بقياس 16. وخط (Times New Roman) قياس 14، للغة الإنجليزية أو الفرنسية.
- يحسُن إثبات الآيات القرآنية من نصِّ القرآن الكريم بالرسم العثماني، مع ضرورة عزوها بين معقوفتين بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- يحسُن إرفاق صور توضيحية مقترحة لما يتصل بالمادة، مع ضرورة أن تكون مأخوذة من مواقع الصور المتخصصة لا من الصحف والمجلات.
- يُرفق بالمادة المرسلة السيرة الذاتية للكاتب، متضمنة: الاسم الثلاثي، والجنسية، وبلد الإقامة، والتخصص الدراسي، والوظيفة الحالية، والنتاج العلمي والثقافي، وعنوان البريد الإلكتروني، ورقم الحساب المصرفي، وصورة جواز السفر، وصورة شخصية حديثة عند أول مشاركة، علماً بأننا لن ننشر تعريفًا بالكاتب ولكن ستبقى في قاعدة بيانات المجلة.

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كُتَّابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

ملف العدد

17 **أهمية الثقة في برامج إعادة التأهيل ونزع التطرف**

20 **قياس نجاح إعادة تأهيل العائدين من التطرف...** أداة «ميكرا» أنموذجًا

24 **التأهيل والإدماج للعائدين من التطرف** بين المواجهات الأمنية والمعالجات الفكرية

28 **برامج إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي للمتطرفين**

06

أهمية الوحدة الوطنية في مواجهة التطرف والإرهاب

14

الدكتور نصر الدِّين عمر.. صوت إندونيسي
قوي للوسطية والاعتدال في محاربة التطرف

36

حقوق الأقلِّيات المسلمة في ظلِّ
محاربة الإرهاب

42

معالجة جذور التطرف الخطوة المهمة
للوصول إلى حلول مستدامة

52

تطرف المؤنث
الوجه الناعم للإرهاب

بمشاركة خبراء مختصين من تونس ومصر والأردن

التحالف يعقد ندوة عن التطرف النسائي وآليات التحصين

عقد التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب يوم الخميس الموافق الأول من أغسطس 2024، بمقره في مدينة الرياض؛ ندوة بعنوان «التطرف العنيف النسائي وآلية التحصين وسبل التصدي»، حاضرَ فيها كلٌّ من الأستاذ المساعد في علم الاجتماع والديموغرافيا بجامعة تونس الدكتورة إيمان الكشباطي، والمدير العام لمركز الجامعة العربية للدراسات الأمنية والتدريب الدكتور صالح السعد، والمدير العام لمرصد الأزهر لمكافحة التطرف الدكتورة رهام عبد الله سلامة. وأدار الندوة مدير الإدارة الفكرية بالتحالف الإسلامي الدكتور منصور بن سعيد القرني، بحضور الأمين العام للتحالف الإسلامي اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي، وممثلي الدول الأعضاء، ومنسوبي التحالف.

تناولت الندوة ثلاثة محاور تتعلق بعوامل تطرف النساء وانضمامهن للتنظيمات الإرهابية، وأدوارهن داخل التنظيم، ودوافع استقطابهن وتجنيدهن من قبل التنظيمات الإرهابية، وآلية تحصين النساء من التطرف والإرهاب، ومسؤولياتهن في الأسرة والمجتمع المدني، ودورهن في الوقاية من التطرف.

وأشار الدكتور صالح السعد إلى فئات النساء المرتبطات بالتنظيمات الإرهابية، مثل: الانتحاريات أو اللاتي يقمن بالهجمات الإرهابية. والمؤيدات، مثل: المتطوعات، والداعمات، والمموّلات، واللوجستيات، والزوجات، وأمهات الجيل القادم. العائلات: أقارب المقاتلين وأولادهم الذين وُلدوا وسط الجماعات المتطرفة. المختطفات: المجبرات على الانضمام إلى الجماعات المتطرفة. وأشار السعد إلى عدد من الأسباب التي تدفع النساء إلى التطرف، منها العوامل النفسية، مثل: إساءة تفسير المواقف، والشعور بموقف الضحية، والاضطهاد الأسري، ومشاعر الإحباط والفشل. والعوامل الفكرية: مثل الغلو، والفهم الخاطئ

للأحكام الدينية. والعوامل الاجتماعية: مثل رفاق السوء، والتمييز الطبقي، والفقر. والعوامل السياسية، مثل: الظلم، وغياب العدالة، والفساد.

وأمّا أسباب اهتمام التنظيمات الإرهابية باستقطاب النساء فقد أوضح السعد أن ذلك يرجع إلى سهولة التهرب من بعض إجراءات المراقبة، وقدرتها على التغرير بالنساء الأخريات، وكونها عاملاً محفزًا للشباب للانضمام إلى الجماعة أو التنظيم.

ومن واقع لقاءات مع عدد من الإرهابيات أشارت د. إيمان الكشباطي إلى أدوار النساء داخل التنظيمات الإرهابية، وهي غالبًا أدوار ثانوية وليست قيادية، تتعلق بنقل المعلومات، وإرسال الحوالات البريدية، وخدمة المقاتلين الإرهابيين، وإدارة صفحات التواصل الاجتماعي. وتقيم المرأة في المخيمات العسكرية الخاصة بالتنظيم، وتخضع للتدريبات، وتشارك في شنّ الهجمات المسلحة.

وأمّا تحصين المرأة من التطرف العنيف فقد أكدت د. إيمان أهمية دور الدولة في التصدي للفكر التكفيري، وتحسين مستوى التعليم، ودعم الأسرة وتسليحها بالقيم والأفكار الإيجابية، والعمل على التنشئة الاجتماعية التي تضمن المساواة بين الجنسين، وإنتاج رسائل إعلامية توعوية عن أهمية احترام الآخر والتعايش السلمي بين الجميع.

وأشارت د. رهام سلامة إلى أن المرأة في ظروف معينة قد تُجبر على الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة؛ لأنها قد تكون زوجة أو ابنة أو أختًا لأحد المتطرفين، وانضمامها إلى التنظيمات الإرهابية يأتي من باب «التبعية»، ويضاف إلى ذلك تزويج الصغيرات قسريًا والاختطاف، مثلما حدث في نيجيريا على يد حركة «بوكو حرام».

وفي إطار التصدي لتطرف الأنثى أوضحت د. رهام سلامة ضرورة الاستثمار في مجال البحوث التي تراعي الفروق بين الجنسين، وشمول النساء بالعمل في الأجهزة الأمنية وإنفاذ القانون، وضمان ذهاب جزء من الأموال المخصصة لمعالجة التطرف العنيف إلى المشاريع المعدّة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة أو تمكينها.

واستعرض الدكتور منصور القرني في ختام الندوة عددًا من التوصيات، ومنها: أهمية توظيف الوسائل الرقمية لفضح حيَل التنظيمات الإرهابية في التغرير بالنساء وأساليب استقطابهنّ، مع الأخذ بجميع أسباب تحصين النساء من السقوط في براثن الأفكار المتطرفة، والقضاء على الأسباب والدوافع التي يمكن أن تقودهنّ إلى التطرف العنيف، وتفعيل دورهن في تحصين الأسرة تجاه التطرف العنيف.

وعلى هامش الندوة تجول المحاضرون في أروقة التحالف، واطّلعوا على غرفة تقدير الموقف التي لاقت إعجابهم؛ لما شاهدوه من عمليات رصد وتتبع وتحليل للجماعات الإرهابية، والدراسات الاستقصائية التي تُعنى باستشراف هذه الجماعات وطرق عملها.

أهمية الوحدة الوطنية في مواجهة التطرف والإرهاب

■ د. عبد الله الدوة

إن المستجدات والمتغيرات المتسارعة التي يتصف بها عالمنا المعاصر اليوم، شكَّلت تهديدًا قويًّا للعديد من القيم الإيجابية في كثير من المجتمعات، ومن بينها «الوحدة الوطنية» بوصفها قيمة رئيسة لها دلالة كاشفة للتماسك المجتمعي الداخلي ضدَّ أيِّ أزمات أو تحديات أو أفكار شاردة أو أحداث غريبة لا تمتُّ لأيِّ دِين بصلة، كظاهرة التطرف والإرهاب؛ لذلك تولي دولٌ كثيرةٌ أهميةً بالغةً لصيانة جبهتها الداخلية، وحمايتها من التفكُّك والتفتُّت بسبب تلك المتغيرات التي عصفت بكثيرٍ من القيم الإنسانية الإيجابية، وذلك عبر تبنِّي مجموعة كبيرة من الفعاليات والآليات التي تضمن سلامة المجتمع وأمنه.

■ خبير في شؤون التطرف وبرامج إعادة التأهيل.

إن هذا التوجه الإيجابي لدى كثيرٍ من الدول والحكومات لحماية الجبهات الداخلية وصيانة الوحدة الوطنية بين كلِّ مكونات المجتمع وفئاته المُشكِّلة له، يأتي في سياق الرغبة في تحقيق الاستقرار والنمو والتوحُّد القائم على الثوابت وتحقيق الأهداف الوطنية المُثلى ضدَّ كلِّ ما يُورث الفوضى ويقوِّي الميولَ الانعزالية لدى فئةٍ من فئات المجتمع، فقد شدَّدت دراسات على أهمية الوعي بالعلاقة الطردية بين زيادة نشاط الفصائل التخريبية المسلحة أو التنظيمات الإرهابية من جهة، وبين المجتمعات التي تتَّسم بالتناحر والتفتُّت الداخلي بين مكوناتها من جهة أخرى، لذلك يأتي هذا المقال لمناقشة أهمية الوحدة الوطنية في مواجهة التطرف العنيف مع توضيح المقوِّمات التي تُعزِّزها والمُهدِّدات التي تحول دون ممارستها، مع إلقاء الضوء على بعض النماذج الناجحة في هذا السياق.

معطيات مهمة

تُعدُّ الوحدةُ الوطنية ركيزةً مهمَّة لأيِّ وطن يسعى إلى الاستقرار والنمو والتطور، وهي أيضًا دليلٌ قاطع على قوة المجتمع وصلابته تجاه المواقف والأحداث، ومفهومها قائمٌ على التجمع تحتَ رايةٍ واحدة من أجل تحقيق أهداف تسمو فوق أيِّ خلاف أو تحزُّب، حيث تتَّصفُ المجتمعات بالتنوع في الأعراق والعقائد والأجناس، وكذلك في الفكر والثقافة والسياسة والعادات والتقاليد... إلخ. وتأتي أيضًا لتركز على المشتركات التي تجمع كلَّ المكونات وتحضُّهم على تحقيق أهدافهم الخاصة، بما لا يتعارض مع أهداف الوطن الأكبر. فهناك جملةٌ من المقومات التي تُعزِّزها الوحدةُ الوطنية في مواجهة التطرف العنيف، ومنها:

الهوية الوطنية: إن تشكيل رؤيةٍ مشتركة بين مكونات المجتمع عن القيم والمبادئ والأهداف السامية لتحقيق هوية وطنية تُعزِّز الولاءَ والانتماء، وتُقلِّل شعورَ الانفصال والاستبعاد؛ يُعدّ من أهمِّ مقومات الوحدة الوطنية؛ حيث ينطلق الجميع من رؤيةٍ توافقية تُعزِّز الولاءَ لوطن واحد، وترفض الفئوية والقبلية والحزبية... إلخ، بما يُقلِّل من الظروف التي يمكن أن تؤدِّي إلى تبنِّي أفكار التطرف العنيفة.

الشمول والعدالة: تهدف الوحدةُ الوطنية إلى بناء مجتمع يقوم على الشمول والعدالة الاجتماعية، وتسعى لإيجاد بيئة تسودها المحبة والألفة والمساواة ومكافحة التمييز العرقي والديني، ونبذ العنف والشِّقاق والخلاف، بما يُؤثر إيجابيًا في جهود التصدي للتطرف والإرهاب، ولتعزيز العدالة الاجتماعية التي تستوجب محاربة الإقصاء، وتحسين فرص الوصول والمشاركة والمساواة في التعليم والصحة، وتحقيق التوازن بين القوانين وحقوق الإنسان.

نبذ العنف والعدوان: يُعدُّ نبذُ العنف والعدوان من الركائز الأساسية لبناء مجتمعٍ متماسك يقاوم التطرف العنيف، ويُحقِّق الاستقرارَ والسلام، فنبذُ العنف والعدوان يستندُ في جوهره إلى فتح المجال للحوار، وفهم وجهات نظر الآخرين، وحلِّ النزاعات سلميًا بما يُعزِّز قيمَ الاحترام والمساواة، ويُقلِّل من الاستعداد للتطرف.

احترام القانون: إن الالتزام بالقوانين وإعمال نصوصها على قدم المساواة بين أفراد المجتمع وتطبيقها دون تمييز أو تحيُّز؛ يُشعرُ الجميعَ بالعدالة وأنهم أمام القانون سواسية، بما يجعل المجتمع مستعدًا لمواجهة التحديات المشتركة على نحو يُؤكِّد الوحدةَ والتلاحم الوطني، وتماسك الجبهات الداخلية، وتقوية الصمود ضدّ التطرف والإرهاب.

المواطنة الفاعلة: إن الالتزام بالتعايش السِّلمي بين أفراد المجتمع، ومشاركة الحقوق والواجبات، واحترام نظام الدولة وعلاقته بالحاكم على المستوى الدستوري والقانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي؛ يُعزِّز الوحدة الوطنية التي بدورها تكون درعًا حصينةً ضدَّ التطرف والإرهاب بكلِّ أشكاله.

الوسطية والاعتدال: إن بناء المجتمعات على الوسطية والاعتدال في جميع مناحي الحياة، يصنع مجتمعًا متماسكًا بعيدًا عن العنف والتطرف والتشدد والغلو، فالتفكير النقدي، وتجنُّب الأفكار القسرية؛ يُشكِّلان أساسًا لبناء مجتمع وطني متماسك ومستدام، وهي قوة فاعلة في محاربة التطرف وتعزيز الوحدة الوطنية.

التحديات والأزمات: إن المجتمعات المتماسكة التي تتميَّز بوحدتها الوطنية يمكنها التغلُّب على التحديات التي تواجهها بتحفيز مكونات المجتمع لمواجهة الأزمات الطارئة كالبطالة والظروف الاقتصادية والكوارث بجميع أشكالها، حيث يتحقَّق ذلك إذا ساد الودُّ والوئام والتضامن والتلاحم والعمل على إيجاد مجتمع يخلو من التوترات والصراعات الداخلية.

مهددات مؤثرة

تتعدَّد العواملُ المؤثرة التي تحول دون ممارسة الوحدة الوطنية بفاعلية في بعض المجتمعات، بما يمنح أفكار التنظيمات الإرهابية والمتطرفة القدرة على النمو والاستقطاب بين فئات عدة من المواطنين؛ إذ تتأثر مقومات الوحدة الوطنية بعاملَيْن يُشكِّلان في تفاعلهما السلبي تهديدًا للتماسك الاجتماعي الذي له دورٌ بارز في مواجهة الأزمات؛ العامل الأول: داخلي يتعلَّق بالحالة السائدة في المجتمع والمواطنين أنفسهم ولا سيما أفكارهم وعاداتهم وثقافتهم وعقائدهم وانتماءاتهم.. إلخ. والعامل الثاني: خارجي يتمثل في المتغيرات الإقليمية والدولية بما لها من مصالح وولاءات.

تُسهم سياسات وتوجُّهات النُّظُم الحاكمة في بناء الوحدة الوطنية وتعزيزها، أو في شيوع التفتت والانعزالية، لذلك فإن النُّظُم التي تعمل على ترسيخ قاعدة أن الوطنَ كيانٌ مشترك، والدولة للجميع، تدفع مواطنيها للمشاركة الفاعلة في تطوير الحياة الوطنية على نحوٍ طوعي حرٍّ، بينما تقوم النُّظُمُ التي تغذِّي الصراعات الحزبية والنزاعات للتنافس على السلطة، بخلق الفوضى بما يُؤثِّر في جميع مجالات الحياة، ويمنح الفرصة لتقسيم المجتمع لجماعات لها أهداف ومصالح ربما يكون لبعضها ولاءات خارجية تُؤثر في الهُوية والانتماء، وينعكس سلبًا على الأمن الاجتماعي والوحدة الوطنية.

ولا شك أن تزايد الفوارق بين الطبقات، وتدنِّي المستوى المعيشي، وانتشار الفقر، وتفشِّي المحسوبية والواسطة، والتعدِّي على الحقوق، والتمييز بين المواطنين على أساس ديني أو عرقي أو فكري أو ثقافي أو سياسي... إلخ، مع غياب العدالة وتكافؤ الفرص، وتركُّز الثروات في أيدي فئةٍ دون أخرى، وانتشار الفساد المالي والإداري، وما إلى ذلك من أسباب؛ تُكرِّس الانعزاليةَ، وينتج عنها آثار سلبية تدمِّر الوحدةَ الوطنية، وتُهدِّد التقاربَ والتعايشَ السلمي داخل المجتمع.

وعلى الجانب الآخر، هناك دورٌ لافت وخطر لوسائل الإعلام في تهديد الوحدة الوطنية، ولا سيَّما مواقع التواصل الاجتماعي، التي انتشرت بفضل تقنيات الاتصالات والمعلومات، حيث أكَّدت دراسات أن لها دورًا محوريًّا في نشر الشائعات في المجتمع بما يُهدِّد أمنه واستقراره وتماسكه، لذلك فانتشار مفاهيم تحضُّ على التعصب والعنصرية عبر أيِّ وسيلة إعلامية تُؤدِّي في محصلتها إلى انحياز مكونٍ من مكونات المجتمع نحو اتجاه فئوي يُسهم في تعزيز الشِّقاق وضربِ الصَّف، في حين أن الدور الطبيعي لها يظهر في التركيز على نعمة الاختلاف، وتأكيد أن الوطن فوق الاعتبارات العرقية والطائفية والحزبية، ولا يوجد أيُّ تعارض فيه مع مصالحها.

ولا تنتهي العوامل المؤثِّرة في الوحدة الوطنية عند هذا الحدِّ؛ بل تمتدُّ لتشملَ التعليمَ، والثقافة، والتربية، واللغة، والأعراف، والعادات،

والتقاليد، والتاريخ المشترك، والمصالح الاقتصادية، والعقائد الفكرية، والتوافق الديني والطائفي والعرقي، والأمن الفردي والأسري والثقافي والفكري، ووجود نظام مؤسسي قوي يضمن مواجهة الاختلالات والتعامل معها على نحوٍ جدِّي يضمن سلامةَ المجتمع وحمايته من التفتُّت والانقسام.

تجارب ناجحة

هناك العديد من التجارب الناجحة التي قامت بها مجتمعات كثيرة حول العالم في محاربة التطرف العنيف والقضاء عليه عبر تقوية الجبهة الداخلية، وتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي. وفي هذا السياق تبرز تجربةُ المملكة العربية السعودية التي تعرَّضت لصنوفٍ شتَّى من الهجمات الإرهابية في غضون السنوات الماضية، حيث أطلقت الكثير من المبادرات والمؤتمرات والندوات وحلقات العمل التي تناقش طرق بناء مجتمع تسوده المحبة والوئام، وتُركِّز على أهمية الوحدة الوطنية ودورها المهم في محاربة التطرف والإرهاب. وقد تُرجم ذلك بكلٍّ وضوح في رؤية المملكة 2030، التي ربطت بين بناء الوطن وازدهاره وبين وحدته الوطنية القائمة على تعزيز القيم والأخلاق الحميدة بتبنيها الوسطية والاعتدال التي دعا إليها ديننا الإسلامي الحنيف منهجًا تسير عليه بعيدًا عن التعصُّب والغلو والتشدُّد. إضافةً إلى ذلك أسَّست المملكةُ العديد من المراكز المتخصصة التي تواجه الشائعات المغرضة، والمراكز التي تدعم الوحدة الوطنية، كمركز اعتدال، ومركز الحماية الفكرية.

وفي الإطار ذاته، وعلى مستوى الثقافة الغربية، تبرز التجربة النيوزلندية في تعزيز الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية ومحاربة التطرف ضدَّ المسلمين، ولا سيَّما في أعقاب الهجوم الكبير على مسجدي «كريست تشيرش» عام 2019؛ حيث اتخذت «جاسيندا أرديرن» رئيس مجلس الوزراء وقتذاك؛ مجموعةً من الإجراءات الفاعلة، كتغيير إجراءات حمل السلاح، والاستجابة الفورية من قبل الدولة والمجتمع لدعم عائلات الضحايا، وتأكيد التنوع الثقافي، واحترام الأديان، وإقامة حملات توعية، وتواصل إيجابي لتشجيع التفاهم بين مكونات المجتمع، وتأكيد أهمية التحقيقات الدقيقة بما يعزز الثقة في النظام القضائي.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر اتَّخذت الولاياتُ المتحدة الأمريكية سلسلةً من الإجراءات التي تكفُل وحدتَها الوطنية الداخلية، حيث جرى التركيز على تعزيز قيم التسامح والتعددية، إضافةً إلى التعاون بين الجهات الأمنية والمجتمع؛ لمنع جرائم التطرف، ومحاربة التجنيد والاستقطاب للجماعات الإرهابية.

وأوروبيًّا، تبرز التجربة الفرنسية، حيث واجهت تحديات كبيرة بسبب سلسلة من الهجمات الإرهابية على أراضيها، فقد عزَّزت وحدتها الوطنية بالتركيز على أهمية التنوع الثقافي، وأطلقت حملات لتشجيع التفاهم بين المجتمعات المختلفة، واهتمت ببرامج إعادة التأهيل للعائدين من التطرف لضمان دمجهم على نحو سلمي وآمن في المجتمع.

ختامًا:

تُؤدِّي الوحدةُ الوطنية الداخلية دورًا مهمًّا ورئيسًا في مواجهة جميع الأزمات والتحديات، ومنها ظاهرة التطرف والإرهاب، وهو ما يُؤكِّد أهميةَ المحافظة عليها عبر كلِّ الوسائل المشروعة، ولا سيَّما بعد تزايد الأخطار والمهدِّدات محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا؛ إذ أضحى التماسكُ المجتمعي مطلبًا وطنيًّا ملحًّا للغالب الأعم من دول العالم، فالحفاظُ عليه وعلى هُويَّة المجتمع يترتَّب عليه جملة من القيم المرتبطة بتعزيز الولاء والانتماء، وتحقيق مسارات التنمية على كلِّ المستويات، فلا يمكن لمجتمع مفتَّت غير متماسك أن ينهض في ظلِّ كمٍّ كبير من التحديات والمعوقات؛ لذلك فإن تحقيقَ الوحدة الوطنية عملٌ جماعي مشترك بين الكثير من الجهات المعنية، من بينها الأسرةُ والمدرسةُ ومؤسساتُ المجتمع المدني والدولة.

"تلميذات شيبوك" العائدات من قبضة بوكو حرام

بين آلام الماضي وتحدّيات المستقبل

■ د. فالح الرويلي

ما زالت قصص الفتيات العائدات إلى بلدة (شيبوك) تتكشّفُ فصولها بين الحين والآخر، لتحكي آلامًا وذُلًّا وقهرًا تعرّضت له تلميذات لا يعرفن من الدنيا سوى اللعب والدراسة وحنان الأبوين. وقد وقعن ما بين الإكراه على الزواج، أو التعرض للاغتصاب، أو الإجبار على خدمة منازل المسلحين وزوجاتهم، أو استخدامهن مقاتلات وانتحاريات. ومما يزيد من وقع الكارثة أن من بين العائدات مَن كانت تحملُ في أحشائها جنينًا يتحرك، أو على كتفها رضيعًا يبكي، أو في يدها طفلًا لا يدري أي مُستقبل ينتظرُه، وبعضهن تركن أطفالاً وفررنَ بأنفسهن حينما لاحت لهن فرصة الهرب.

■ باحث متخصص في قضايا التطرف، البحرين.

وقائع القضية

تعود وقائع القضية إلى عام 2014 عندما أقدمت جماعة بوكو حرام الإرهابية على تنفيذ عملية اختطاف من مدرسة البنات الثانوية الحكومية في شيبوك، هي الأولى والأبرز من سلسلة عمليات الاختطاف الجماعية في المدارس النيجيرية، فقد هاجم مسلحو الجماعة المدرسة، وأطلقوا النار بشكل عشوائي، واقتادوا 276 فتاةً عنوةً، وأجبروهنَّ على ركوب حافلات مكتظّة، وأضرموا النيران في المدرسة وفي المنازل المجاورة، ثم اتجهوا إلى غابات وجبال متوحشة في معسكراتهم الإرهابية.

ولأن الحدَث كان صادمًا على المستويين المحلي والدولي؛ أُطلقت حملة عالميَّة تحت شعار «أعيدوا فتياتنا» لتحرير الفتيات المخطوفات، شارك فيها العديد من قادة العالم ومشاهيره، في مقدمتهم ميشيل أوباما، زوجة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما. ومنذ ذلك التاريخ؛ لم تتوقف محاولات تحرير الفتيات وإعادتهنّ إلى أسرهنّ سواء عبر المفاوضات مع الجماعة الإرهابية، أو العمليات العسكرية. واستغلّ بعضهن الاشتباكات المسلحة، والتنقلات المختلفة، للإفلات من قبضة الجماعة الإرهابية واللحاق بالديار. وبحسب الأنباء فإن 57 فتاة استطعن الفرار عقب اختطافهن، و107 أفرج عنهن عام 2018، تبعهن ثلاث فتيات عام 2019، واثنتان عام 2021، وتم إنقاذ 11 فتاة عام 2022، وتوالت عمليات الإنقاذ حتى بقي منهنّ 82 فتاة إلى تاريخ كتابة هذه السطور، ولا يعلم أحد إن كنَّ على قيد الحياة أم غيّبهنّ الموت.

حكايات العائدات

كانت عدسات الكاميرات وأجهزة التلفاز تلاحق كل فتاة تعود إلى أسرتها، أو يعثر عليها الجيش النيجيري؛ لترصد وتسجل معاناتها في أثناء تلك التجربة المرعبة. ولعلَّ أحدث العائدات هي «ليديا سيمون» التي عثر عليها الجيش في أبريل عام 2024، بعد أن تمكنت من الفرار من قبضة بوكو حرام، غير أنها عادت تحمل في أحشائها جنينًا، وتصطحب خلفها ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين عامين وأربعة أعوام. وفي روايتها لأحداث هذا اليوم العصيب، قالت ليديا سيمون: «رأيت المسلحين يتجهون نحو مجمع المدرسة، كنت أصرخ على الأطفال ليدخلوا إلى فصولهم. أوقفَ المسلحون سيارتهم على بعد أمتار قليلة من المدرسة، وأطلقوا النيران من مسافة قريبة، ركضنا جميعًا للاحتماء من بنادقهم، كان الجميع يصرخون، والوضع مخيف جدًّا، لكنهم هجموا علينا واصطحبونا عنوةً إلى سياراتهم».

«ساراتو داودا» تبلغ من العمر 26 عامًا، اختُطفت وهي في الرابعة عشرة من عمرها، كانت تعيش قبل عام 2014 طفولة سعيدة ومستقرة، وتحلم بمستقبل مشرق، غير أنها وقعت ضحية لجماعة بوكو حرام الإرهابية التي قتلت حلمها وحوّلت حياتها إلى مأساة. تقول ساراتو داودا: بعد عملية الخطف، وفي الطريق إلى الأدغال، كانت الفتيات كلما لاحت لهن الفرصة كنّ يقفزن من الجزء الخلفي من الشاحنة، فُرادى أو اثنتين اثنتين، يمسك بعضهن بأيدي بعض، ثم يهرولن محاولات الهرب والاختباء. وبينما كانت الشاحنة تسير فكرتُ في القفز، لكن قبل أن أتمكن من القفز صرخت إحدى الفتيات بأن الأخريات «يسقطن ويهربن»؛ مما جعل الخاطفين يتوقفون ويؤمّنون الشاحنات ثم يواصلون طريقهم نحو معاقلهم في الأدغال، الأمر الذي غيّر حياتي لنحو 10 سنوات في الأسر.

وأضافت داودا وهي تبكي: «لو لم تصرخ، لكنّا قد هربنا». حياةُ الأدغال صعبة جدًّا، ولا سيّما على تلميذات صغيرات، فبعد أيام،

وُضعن في مخابئ لبوكو حرام في غابة سامبيسا، واحتُجز قسم منهن في مساكن مؤقتة مصنوعة من صفائح الزنك، وبدأت معاناة الحياة اليومية، اقتتال من أجل إمدادات المياه والطعام، خدمة وسُخرة في أعمال شاقة، وعندما تحاول فتاة الهرب تُجلَدُ بوحشية أمام الأخريات حتى لا يفكرن في الهرب. لقد خيَّرونا بين أمرين: إما الزواج من مقاتلي الجماعة، وإما أن نصبح عبيدًا للقيام بالأعمال المنزلية وممارسة الجنس. تقول داودا: «اخترت الزواج. في البداية تزوجت من رجل في أواخر العشرينيات، كانت وظيفته تصوير فيديوهات لمعارك بوكو حرام الإرهابية، وبعد بضعة أشهر، وحين عاد إلى المنزل ذات يوم وجدني ألعب بدُمية صنعتُها من الطين وصنعتُ لها فستانًا، فنَهَرني وصرخ فيَّ مدّعيًا أنني ألعب مع الأصنام. وبعد مدة قصيرة طلقني، لكن سرعان ما تزوجت من لحَّام يصنع الأسلحة والمتفجرات، وأنجبت منه ثلاثة أطفال».

وأضافت داودا: «كنت أتتبع أخبار أصدقاء (شيبوك)، فهناك من ماتت في غارة جوية أو هجمة بالقنابل على معاقل الجماعة، وهناك من ماتت بلدغة أفعى، أو مرض، أو في أثناء الولادة، وبعضهن أُجبرن على القيام بعمليات انتحارية. لكن الذي توقفتُ أمامه؛ أن معظم الضحايا كانوا من النساء والأطفال، وأن دوري في الموت قد يكون قريبًا؛ لذا كنت دومًا أفكر في الهرب وأنتظرُ الوقت المناسب. وفي إحدى الليالي، أعددت حزمةً صغيرةً من الطعام، ونظرت إلى بناتي النائمات وأنا أبكي خوفًا عليهن، ثم صليت صلاة قصيرة من أجل حمايتهن، وخرجت خفية وانتظرت تحت شجرة لأطمئن أن أحدًا لم يَرَني، ثم مشيت في الأدغال لعدة أيام، متنقلة من قرية إلى أخرى، حتى عثرت عليَّ قوات الجيش».

«حواء إشعيا» كانت طالبة طموحة تحلم بالإنجاز الأكاديمي، لكن الحادث أجَّلَ حلمها كثيرًا وربما قتله. تقول حواء: «عشت في الأسر ثلاث سنوات مروِّعة، تعرضتُ خلالها لأبشع أنواع الضرب والتعذيب الجسدي، وتعرضت لضغوط من أجل الزواج، وهو ما رفضته بشدة، لذلك، جعلوني «عبدة» أهتمّ باحتياجات المتزوجات، وأقوم على خدمتهن». تضيف حواء: « كنت أسمع بوضوح أصوات القنابل تسقط في المخبأ الذي أعيش فيه، وأرى طائرات الهليكوبتر تحلق فوق المكان، وهو ما يزيدنا رعبًا وخوفًا».

تحدِّيات ما بعد العودة

ولا تقتصر معاناة الفتيات العائدات على المدة التي احتجزن فيها لدى الجماعة الإرهابية، بل تمتد هذه المعاناة إلى ما بعد العودة؛ إذ تواجه الفتيات اللاتي تحولن إلى نساء نوعًا مختلفًا من التحدِّي من أجل استئناف حياتهنّ الطبيعية، فهنّ في الغالب غير مُرحَّب بهنّ داخل مجتمعهنّ، ويواجهن نوعًا من حياة العزلة، وتلاحقهن نظرات مريبة أينما ذهبن. ومع أن الحكومة النيجيرية تُخضِع الفتيات

العائدات لبرامج التأهيل، وتبذل جهودًا لإعادة دمجهن في المجتمع؛ فإنّ الوضع لا يزال معقدًا.

تقول «ربيعات»: «إن العودة إلى الحياة الطبيعية صعبة؛ الناس يهينوننا وينظرون إلينا نظرات احتقار، ويطلقون على أطفالنا لقب «أبناء بوكو حرام». إنه مؤلم للغاية، قلبي لا يتحمل ذلك».

وتؤكد أمينة علي أنها هربت بعد عامين من الأسر ومعها طفلة رضيعة، واليوم تبلغ ابنتها ثماني سنوات، لكنها تتعرض لتنمّر شديد، وتلاحقها وصمة عار مجتمعية أينما حلَّت، الأمر الذي لا تستطيع أن تتحمله.

وعلى جانب الأسرة أيضًا يرفض آباء العائدات أن توصف بناتهم بالزوجات، مؤكدين أسفهم لرؤية تقارير يُشار فيها إلى آسريهم على أنهم أزواج، مؤكدين أنهم خاطفون إرهابيون مجرمون.

معاناة الآباء

ومع مرور عقد من الزمن على اختطاف الفتيات، وعدم معرفة ما إذا كنّ جميعًا لا يزلن على قيد الحياة، فإن الآباء الذين لم تعد بناتهم حتى الآن ما زالوا يتمسكون بالأمل وينتظرون عودتهنّ إلى أحضانهم، ويعيشون في حزن دائم وقلق مستمر وترقّب لرجوعهنّ.

فهذه ماري شيتيما والدة إحدى الفتيات، كلما سمعت وقعَ أقدام أمام الباب اعتقدت أن ابنتها المخطوفة عادت إلى المنزل، وهي تجهز ملابسها بين الحين والآخر انتظارًا لعودتها. ويصف أيوبا آلامسون، أحد زعماء المجتمع المحلّي في بلدة شيبوك حالة الحزن لدى هؤلاء الآباء فيقول: الحزن موجود دائمًا، ولا يزال الكثير منهم متأثرين بالصدمة والقلق، وقد أصبحت الحياة بالنسبة لهم مريرة ومحبطة، أما بالنسبة للآباء الذين عاد أطفالهم، فمع فرحتهم بعودة بناتهم فإنهم يشعرون بنوع مختلف من الخسارة بعد أن أُكرهت بناتهم على الزواج، أو تعرضن للاغتصاب، أو أجبرن على الابتعاد عن التعليم فضاع مستقبلهن، لذا نحن بحاجة إلى دعمهن والتعاطف معهن، وإعادة دمج العائدات في المجتمع على المدى الطويل، والحدِّ من الوصمة التي تلاحقهن.

15 عامًا من التمرد

نفّذت جماعة بوكو حرام الإرهابية معركة تمرد في شمال نيجيريا امتدت لنحو 15 عامًا، خطفت خلالها آلاف الأشخاص، لكن يظلُّ اختطاف فتيات شيبوك أبرز مثال على استهداف الجماعة للمدارس؛ إذ باتت المدارس أهدافًا لأعمال خطف جماعي متكررة، فمنذ هجوم شيبوك تم اختطاف أكثر من 2,190 تلميذًا وتلميذة، وفقًا لشركة استشارات المخاطر الجيوسياسية (SBM Intelligence)، ومقرها لاغوس. وقالت: «إن عمليات الاختطاف الجماعي أصبحت الرياضة المفضلة بشكل متزايد للجماعات المسلحة في نيجيريا». وتستخدِم الجماعة الإرهابية الفتيات بنادقَ للتفاوض في عمليات تبادل الأسرى وإطلاق سراح بعض قادتها المعتقلين، أو طلب الفدية مقابل الإفراج عنهن، أو استخدامهن في الزواج والخدمة وتنفيذ عمليات إرهابية. وقد أودى الصراع الذي تقوده جماعة بوكو حرام الإرهابية منذ بدايتها عام 2009 بحياة أكثر من 36 ألف شخص، واضطر نحو ثلاثة ملايين إلى الفرار من ديارهم، بحسب بيانات الأمم المتحدة وأرقام منظمة العفو الدولية.

الدكتور نصر الدِّين عمر..

صوت إندونيسي قوي للوسطية والاعتدال في محاربة التطرف

يُعدُّ رئيس جامعة علوم القرآن في جاكرتا الدكتور نصر الدِّين عمر، أحدَ أبرز القيادات الإسلامية التي تتبنَّى لغةَ الحوار بين الأديان لمكافحة الغلو والتطرف والإرهاب في إندونيسيا، فخبراته التعليمية التي اكتسبها عبر عقود من الجِدِّ والاجتهاد، صقلت مواهبه، وعزَّزت قدراته، وأهَّلته ليتبوَّأ مناصبَ مهمة عديدة، فمنذ عام 2016 تولى منصبَ الإمام الأكبر لـ «مسجد الاستقلال» الذي يُعدُّ من أهم المساجد وأكبرها في جنوب شرق آسيا.

وعبر خبراته الأكاديمية والمهنية التي تراكمت لديه بوصفه قائدًا روحيًا إسلاميًا للكثير من الإندونيسيين، وقد أوصلته خبراته إلى قناعة تامة مفادها أن الخطوة الأولى في محاربة أيِّ فكر متطرف داخلي أو خارجي، تنبع من مواجهته فكريًا وتعليميًا بنشر ثقافة الوسطية والاعتدال، وتبنِّي لغة الحوار الهادف، الذي يضمن سلامة الوطن والمواطن من انتشار أفكار مضللة وعقائد منحرفة قوامها الرئيس الغلو والتشدد.

مسيرة مشرِّفة

أظهرت بدايات الدكتور «نصر الدِّين» التعليمية شغفه الواسع بالمعرفة والعلم، حيث كانت الخطوة الأولى لتعليمه الأولي بمدينة «أوجونج» جنوب سولاويزي، ومن هناك، واصل دراسته عام 1971 في مدرسة الأسعدية الداخلية، ثم تابع بعدها تعليمه الجامعي بجامعة علاء الدِّين الحكومية، وحصل منها على درجة البكالوريوس في الشريعة عام 1980؛ ليستكمل بعدها مرحلة الدراسات العليا بجامعة الشريف هداية الله الحكومية، حيث نال درجة الماجستير عام 1992، وفي أثناء دراسته للدكتوراة في الجامعة نفسها، حصل على برامج دراسية عدة كطالب زائر في جامعات رائدة في بلدان عدة، بما في ذلك جامعة ماكجيل في كندا، وجامعة ليدن في هولندا، وجامعة باريس في فرنسا.

وبعد حصوله على الدكتوراة عام 1998 عبر أطروحته «منظورات النوع الاجتماعي في القرآن الكريم»، صار باحثًا زائرًا في جامعات عدة أخرى في طوكيو ولندن وواشنطن، وأجرى أبحاثًا مكتبية في جامعات في كندا والولايات المتحدة واليابان وإنجلترا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا وكوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية ومصر. وله العديد من الأعمال المنشورة منها: الإسلام والقومية الإندونيسية، نزع التطرف في فهم القرآن والحديث، الجهاد ضد خطاب الكراهية. وقد حرّر كتبًا عدة وقدّم لها، منها: مفهوم الدولة في الإسلام، وفقه السياسة. ونال الكثير من الأوسمة والجوائز أبرزها: جائزة «ماهابوترا» من رئيس جمهورية إندونيسيا عام 2014، وجائزة الباحث المثالي من جامعة علاء الدِّين.

وقد أظهرت مسيرته المهنية أيضًا التزامًا وتفانيًا كبيرين في خدمة الدِّين والمجتمع، حيث شارك في العديد من المنظمات والهيئات، وشغل مناصب مهمة منها: إدارة جمعية جاكرتا للحوار بين الأديان عام 1983، والأمين العام لمعهد الدراسات الإسلامية والاجتماعية في جاكرتا 1992. وأصبح نائبًا لرئيس مؤسسة «بارامادينا» الوقفية عام 1999، ومديرًا لمجلس العلماء الإندونيسي عام 2000.

ضد التطرف

تتجلَّى تعددية المجتمع الإندونيسي في تنوع الأجناس والأعراق واللغات والتقاليد والفنون والثقافة، فضلاً عن الأديان والمعتقدات والاتجاهات الفكرية. وهو الأمر الذي يعيه على نحو جيد الدكتور نصر الدين عمر؛ إذ أسَّس مبكرًا منظمة حوار الأديان الإندونيسية المنوط بها إجراء النقاشات العميقة عن التطرف ونبذ التعصب والفرقة بين أبناء الوطن الواحد من ناحية، وبثّ روح التسامح والاعتدال والوسطية من ناحية أخرى.

كما قدَّم أنموذجًا بارزًا لدعم التسامح، ومكافحة التطرف والغلو والأفكار الهدامة، وكل ما من شأنه أن يشيع التعصب والتشدد داخل المجتمع؛ وذلك بتبنِّيه فعاليات وأنشطة عمل على تنفيذها عبر مسارين: الأول أكاديمي موجَّه لفئة الطلاب بحكم رئاسته لجامعة علوم القرآن، والثاني عام وشعبي كونه شخصية روحانية بارزة عبر إمامته لمسجد الاستقلال. ومن هذه الأنشطة والفعاليات:

التعليم والتوعية: بتوفير برامج تعليمية وأنشطة توعوية تستهدف تعزيز قيم التسامح والاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع سواء في الجامعات أو في المساجد.

الحوار الديني: عبر تشجيع الحوار الديني البنَّاء بين كلِّ الأديان والطوائف والأعراق، حيث يتيح ذلك فرصًا كبيرةً للمشاركة وتعزيز القيم المناهضة للتطرف والغلو.

دعم المجتمع المحلي: بتقديم الدعم للمجتمعات المحلية عبر المشاركة في المشاريع الاجتماعية، وتعزيز قيم التضامن والوحدة في كلِّ الظروف.

رفض التطرف: بتبني موقف واضح ضدَّ التطرف، والعمل على نشر رسائل رفض العنف والتعصُّب.

التعايش السلمي: وذلك بتأكيد أهمية تحققه بين مختلف الطوائف والأديان، وتأكيد أثره في تعزيز قيم التعايش المشترك والتسامح.

التعاون مع المؤسسات الحكومية: لدعم الجهود الوطنية لمحاربة التطرف، وتعزيز الأمن الوطني، وتحقيق الانسجام الديني الداخلي بين الطوائف الدينية والحكومة المركزية.

التوجيه والإرشاد: عبر تبنِّي سلسلة من برامج التوجيه والإرشاد للشباب في الجامعات والمساجد؛ لتعزيز فهمهم الصحيح للإسلام، ومنع تأثرهم بالتيارات المتطرفة.

وسائل التواصل الاجتماعي: عبر توظيفها في نشر رسائل التسامح والتوعية بمخاطر الانزلاق نحو الغلو والتطرف.

لا شك أن تلك الجهود التي يتبنّاها د. نصر الدِّين عمر في مسيرته الأكاديمية والمهنية بيّنت التزامه وتفانيه في تعزيز قيم الوسطية والاعتدال والتسامح والسلمية، وأيضًا التصدِّي لجميع أشكال التحديات المتعلقة بالتطرف والإرهاب. وهو الأمر الذي توج مرارًا بزيارات إسلامية وعربية بارزة لمسجد الاستقلال، كان من أهمها زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله في مارس عام 2017؛ حيث قدَّم حزامَ الكعبة المشرفة هديةً تذكارية للمسجد، لدوره الرائد في نشر الوعي وترسيخ قيم التسامح والوحدة والتآلف

برامج تأهيل المتطرفين..
تحدّيات ونجاحات

تتعدّد إستراتيجيّات محاربة الإرهاب ومعالجة دوافعه وأسبابه؛ ما بين التدخُّل العسكريّ، وإجراءات إنفاذ القانون، أو المعالجات الوقائيّة، كمُحاربة الهشاشة الاقتصاديّة، وإصلاح النُّظُم التعليميّة، وتعزيز الحوار والتسامح. وتُعَدُّ برامجُ التأهيل والإدماج إحدى الإستراتيجيّات المهمّة في التعامل مع التهديدات المحتملة للإرهابيّين، وفكّ ارتباطهم بالتطرّف، وتأهيلهم ليكونوا مواطنين صالحين في المجتمع، وهي إحدى وسائل القوَّة الناعمة التي تؤثِّر في الآخرين بالإقناع والتعاون، بدلاً من الإكراه والعنف. وقد حقّقت عدّة دول نجاحًا في هذا المجال، غير أن تلك الإستراتيجيّة ما زالت معقّدة كونها تواجه تحديات صعبة، وتتطلب برامج متطورة، وهو ما يتناوله ملف العدد 19 من مجلّة التحالف.

أكّدت مها غازي، الباحثة المتخصّصة بالمركز الدَّولي لدراسة التطرف العنيف (ICSVE) في واشنطن، أهميّةَ تفاعل سجناء الإرهاب مع برامج التأهيل، مشيرةً إلى أنّ إشراك السجناء في تلك البرامج قد يكون طواعية أو قسرًا، غير أنّ الأفضل أن تكون طواعية مع تقديم حوافز للمشاركين. وأشارت الباحثة إلى أن تلك البرامج تحتاج إلى تطوير مستمرّ لتناسب السجناء وخلفياتهم وطبيعة جرائمهم؛ فبعض السجناء قد يرغب في الانضمام إليها، لكن ذلك يتعذر في ظل غياب البرامج الملائمة لهم. وعددت الباحثة أسباب رفض السجناء الانضمام إلى برامج إعادة التأهيل، ومنها الالتزام الفكري، وعدم الثقة في الفاعلين، والخوف من انتقام الجماعات المتطرفة، وإساءة استخدام برامج جمع المعلومات الاستخباراتية، مشيرةً إلى ضرورة معالجة تلك المشكلات حتى تؤتي إعادة التأهيل ثمارها المرجوّة.

وتناولت الإندونيسيّة الدكتورة زورا سوكابادي، الباحثة المتخصصة ببرامج نزع التطرف بكلية الدراسات الإستراتيجية والعالمية بجامعة إندونيسيا؛ قياسَ نجاح إعادة تأهيل العائدين من التطرف باستخدام أداة «ميكرا»، وهي أداة تستخدمها الشرطة الإندونيسية والأجهزة العسكرية للتحقيق في جرائم الإرهابيين، وتصنف الأداة مخاطر الإرهاب إلى أربع درجات، وتتمثل إعادة التأهيل في تحويل نقاط خطر المتطرف من أعلى إلى أسفل، مما يعني تقليل المخاطر المحتملة لهؤلاء العائدين.

وأوضح الدكتور منصور القرني، خبير برامج إعادة التأهيل والإدماج بالمملكة العربيّة السعوديّة؛ أن الاتجاه السائد لدى أغلب الدول هو محاربة الفكر بالفكر، ومقارعة الحُجّة بالحُجّة، إضافةً إلى برامج أخرى نفسيّة واجتماعيّة، وأشار إلى تجربة المملكة العربيّة السعوديّة التي حقّقت سبقًا ونجاحًا مؤثّرًا؛ حيث اعتمدت برامج فاعلة في التّأهيل والإدماج، والمتابعة اللّاحقة للخاضعين لبرامجها التّأهيليّة أيضًا. وهذه الإستراتيجيّة شكّلت وعيًا عامًّا بعدم فاعليّة الحلِّ العسكريّ أو القوّة الأمنيّة نموذجًا وحيدًا يؤدِّي إلى حلولٍ جذريةٍ لاجتثاث ظاهرة الإرهاب؛ وإنما يستلزم إلى جانبه الكثيرَ من الحلول القابلة للتّنفيذ، وفي مقدّمتها المداخل الفكريّة.

وسلّط الدكتور الخضر عبد الباقي، مدير المركز النيجيري للبحوث العربية؛ الضوءَ على التحديات التي تواجه برامج إعادة التأهيل والإدماج المجتمعي، مثل نقص التمويل، وتحديات الصحة النفسية، ومدى تقبل المجتمع للعائدين المتطرفين، ومتابعة المتطرفين بعد الإفراج عنهم ومراقبة سلوكياتهم، وتقديم الدعم المستمر لهم. وبيَّن الباحث أنّ تأهيل المتطرفين يتطلّب التوسّع في إنشاء البرامج التدريبيّة، وتفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، وإصدار تشريعات متكاملة تلبّي متطلبات إعادة التأهيل والإدماج تطوراتها المتلاحقة.

أهمية الثقة في برامج إعادة التأهيل ونزع التطرف

مواقف لسجناء الإرهاب وتفاعلهم

■ مها غازي

تهدُف برامجُ فكِّ الارتباط ونزع التطرف وإعادة التأهيل والإدماج المُوجَّهة لسُجناء قضايا التطرف والإرهاب، إلى خفض حالات العَوْد الإجرامي للمُدانين ضمنَ هذه الفئة، سواء أعلنوا عن تغيير مواقفهم الفكرية والدعم والترويج لها، أو توقفوا عن الجرائم؛ وتهدُف هذه البرامج أيضًا على المدى المتوسط إلى تقويم سلوكهم داخل المؤسسات السجنية والتحكم في التهديدات الأمنية التي يُمكن أن تنتج عن اعتقالهم.

ويتبيَّن من منظورٍ أكاديمي أن مثل هذه البرامج لا تُؤتي النتائجَ المرجوة في غالبِ الأحيان؛ ومن ثَم فإن هذه المقالة تسعى إلى تحليل تفاعل سُجناء الإرهاب وسلوكهم إزاء هذه البرامج؛ مُفسرةً موقفَ هذه الفئة؛ حيث إنه من العوامل المُسبِّبة لضعف مردودية هذه البرامج على الصعيد العالمي.

وتستند هذه المقالة إلى المُمارسات الفُضلى في تدبير سُجناء الإرهاب والتعامل معهم داخل السجن، ولا سيَّما تلك التي صاغتها مذكرةُ روما الصادرة عن المنتدى العالمي لمُكافحة الإرهاب FTCG (4102)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة CDONU (6102–7102)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ECSO (1202)، وشبكة التوعية بالتطرف – NAR (9102).

■ باحثة وخبيرة في برامج نزع التطرف وإعادة التأهيل والإدماج للعائدين من التطرف العنيف، المغرب.

أولًا: طواعية المُشاركة في البرامج والحوافز المُقدَّمة

هُناك نهجان لمُشاركة سُجناء قضايا التطرف والإرهاب في برامج نزع التطرف، وهما: المُشاركة الطواعية والمُشاركة القسرية. ويُعد ربطُ البرامج بمبدأ الطواعية مع إمكانية سحب موافقتهم على المُشاركة في أي وقت مؤشرًا إيجابيًا.

وترتبط إحدى أهم الإشكالات التي تُطرح بتحديَّيْن أساسيَّيْن:

التحدي الأول: عدم إعلام سُجناء الإرهاب بتفاصيل البرنامج أو بأهدافه، مثل الفاعلين المُشاركين وأدوارهم، وأيضًا القواعد الأساسية وكيفية استخدام المعلومات السرية والخصوصية المُقدَّمة داخل الفريق المُتدخل وخارجه، وطُرق التدخلات وغيرها. ويُؤدِّي هذا التحدي إلى فقدان الثقة في البرنامج ودوافعه المُعلنة.

التحدي الثاني: المستوى المتوافر من حُرية التعبير والأدوار التي يقوم بها سُجناء الإرهاب داخل البرامج. ويعني ذلك: أحقِّية الأفراد المُتطرفين في التعبير عن حُججهم والاستماع إليها لتوفير حُجج مُضادَّة، وتخويل مساحة اعتناق آرائهم دون تدخلاتٍ قسرية تقوم بفرض مُعاملاتٍ عقابية أو تفضيلية تروم تغيير آرائهم.

ومن أجل تشجيع السُّجناء على المشاركة في التدخلات، تستخدم سلطاتُ السجن الحوافزَ، مثل تقديم وقتٍ إضافيٍ للأنشطة خارج الزنزانة، أو حيازة مُمتلكاتٍ مُعينة. وبحسب المُمارسات الفُضلى يُشترطُ في هذه الحوافز أن تكون مُماثلةً لما يُمكن للسُّجناء الآخرين الحصول عليه، وإلا فقد تُؤدِّي إلى عدِّهم في وضعٍ مُتمايز وأكثر تفضيلية من السُّجناء الآخرين؛ مما يوجد توتراتٍ مع الزُملاء الذين ينظرون إليهم سلبيًا؛ بل قد يصل الأمر إلى إعلان السُّجناء الآخرين أنفسهم مُتطرفين عنيفين عن غير قصد، أو انضمامهم إلى الجماعات المتطرفة العنيفة في السجن بُغية الحصول على هذا الوضع التفضيلي.

تعدُّ التجربة الإسبانية مثالاً على ذلك؛ إذ فتح البرنامج في وجه هؤلاء الذين لم يُدانوا بجرائم تنطوي على حالات خطرة أو قتل، حافزَ الإفراج المُبكر مُقابل ثلاثة شروط هي:

- نبذُ العُنف وفكُّ الارتباط مع التنظيم الإرهابي.
- التصريحُ باحترام القانون والإقرار بإعادة السَّجن في حالة مخالفة ذلك.
- الاعتراف العلني بالمعاناة التي سبَّبوها.

ثانيًا: عوامل انخفاض مردود الاستجابة

هناك عددٌ من التحدِّيات الموضوعية التي تُفسِّر انخفاضَ نِسب المُشاركة في البرامج عامةً في حالة استجابة سُجناء الإرهاب وإعرابهم عن إرادة الانخراط في جهود إعادة التأهيل. ويرتبط ذلك بما يأتي:

1- عائق التصنيف الأمني:

تطورت آليات تقييم المخاطر في المؤسسات السجنية الهادفة إلى تصنيف السُجناء بناءً على خطورتهم واحتياجاتهم، وقد أدَّى اشتراطُ بعض البرامج التأهيلية توافر مستويات مُنخفضة من الخطورة لدى السُّجناء لإشراكهم في التأهيل، إلى محدودية الوصول إلى السُّجناء الأكثر تشدُّدًا، وهم الفئة الأكثر تأثيرًا، بخلاف فئة منخفضي الخطورة الذين يَسهُل تأهيلهم ولا يعودون إلى التطرف غالبًا؛ مما يرفع مستويات نجاح البرامج.

2- تحديات الاستدامة:

تُعدُّ استدامةُ البرامج إحدى أهم عوامل التأثير، ويستند ذلك إلى تطويرها المُستمر بناءً على أعداد سُجناء الإرهاب، وخلفياتهم، وطبيعة جرائمهم، وطبيعة البرامج المُتاحة أو المتوافرة.

وقد يُعرب سُجناء الإرهاب عن إرادتهم المُشاركةَ في البرامج، إلا أنهم قد يُواجَهون بعدم وجود برامج مُتلائمة مع طبيعة احتياجاتهم. وتُشير المُمارسات الدولية الفُضلى إلى أهمية تصميم البرامج بناءً على النهج الفردي؛ إذ إن عدم مُراعاة الخلفيات والدوافع والاحتياجات الفريدة يجعل البرامج أقل فاعلية؛ بل أقل جاذبية لسُجناء الإرهاب. ويعني ذلك أيضًا أهمية إدراج التنوع الثقافي والديني، والانطلاق من القضايا المؤثرة في التطرف، مثل سرديات الشعور بالوقوع ضحيةً "Victimization"، ونظرية الاستياء "Grievance"، والملف النفسي، أو الارتباط العائلي بمُتطرفين محتملين وغيرها.

ثالثًا: عوامل رفض سُجناء التطرف

قد يرفض سُجناء قضايا التطرف والإرهاب المشاركة في برامج إعادة التأهيل في السجون لأسباب مختلفة؛ إذ يمكن أن تكون معقَّدة ومتعددة الوجوه. ومن عوامل الرفض المشتركة ما يأتي:

1- الالتزام الفكري وانعدام الثقة في الفاعلين:

تشكِّل الثقة عنصرًا رئيسًا في الانخراط في التنظيمات الإرهابية، وبالقدر ذاته يمكن أن يُسهم في عملية فكِّ الارتباط.

ويتأثر تصور السُّجناء وثقتهم بأدوار الفاعلين في عملية التأهيل ربطًا بالسياق المؤسسي، ويشمل ذلك: الفاعلين المهنيين، مثل المتخصصين في الوقاية ومحاربة التطرف العنيف، والاختصاصيين الاجتماعيين، وعلماء النفس، والمستشارين الدينيين، إلى جانب المؤسسات، مثل القضاء وإدارات السجون والوكالات الحكومية، ويشمل أيضًا البيئة الاجتماعية، مثل المجتمع المدني والأُسر. وإن يكن لكلٍّ واحد منها دوره المهم في مرحلةٍ ما فإن تضافر جهودها وتعاونها كفيلٌ بتحقيق تأهيل فاعل، بعيدًا عن النظرة السائدة من أن جمعيات المُجتمع المدني أكثر موثوقية من أجهزة الدولة في جوانب مختلفة من هذه العملية.

يمثل دمج المتطرف الديني في برامج إعادة التأهيل تحدِّيًا عمليًا مهمًا؛ فالأفراد الذين يحملون أفكارًا متطرفة قد يُقاومون جهود إعادة

التأهيل التي تتحدَّى معتقداتهم الراسخة التي تخالفها التفسيرات ووجهات النظر البديلة المقدمة في هذه البرامج، إضافةً إلى ازدراء الممثل الديني العامل في البرامج من ناحية أخرى؛ إذ غالبًا ما ينظر سجناء التطرف إلى هؤلاء الممثلين على أنهم أدوات للنظام توظِّف تفسيرات ملتوية للدِّين تخدم أهدافه. ويعتقد هؤلاء السُّجناء أن عِلم الممثلين الدينيين ومعارفهم أقلُّ شأنًا من معارفهم وخلفياتهم الدينية.

وأظهرت التجارب السابقة أن هذه الفجوة حولت برامج نزع التطرف إلى مناظرات عقائدية ومحاولات لاستقطاب العاملين، أو إلى تشدُّد السجناء الإرهابيين، ولا سيَّما في حال ضعف المستوى المعرفي للفاعلين في المعالجة الفكرية، وعدم قدرتهم على امتلاك الإجابات الوافية. ولذا قدَّم الخبير الفرنسي "مارك هيكر" عناصر مُعينة لنجاح البرامج وتدخلات نابعة من خبرةٍ ميدانية، ومن ضمنها عدم ترك أسئلة الأفراد المعنيين دون إجابة، والاعتراف في حالة جهل الإجابة. وهذا عُنصر أساسي في كسب الثقة.

ويمثِّل برنامجُ التوجيه النرويجي (NMS) الذي أُطلق عام 2014 بوصفه جزءًا من خطة العمل الوطنية الترويجية لمكافحة التطرف والتطرف العنيف؛ مثالاً لمعالجة المدانين والسُّجناء المحتجزين ضمن الفئة المعنية. وعبر التقييم الأولي في مطلع عام 2016، أظهر البرنامج نتائج واعدة تُشير إلى الاستهداف الجيد للموجِّهين المُتدخلين والمتدربين المستفيدين، وخلص إلى أن بناء الثقة بين الطرفين أمرٌ حاسم للتغيير. وأظهر التقييم أيضًا عدم ثقة السُّجناء في المُدربين الموجِّهين، وعدّهم وكلاء للسلطات، والشكّ في موظفي السجن، واعتبر أن هذا من التحديات الأساسية التي واجهت نتائج البرنامج، وأشَّرت إلى جانب نمطية السجن والقواعد الداخلية في عملية التوجيه وبناء الثقة.

وجرى تصنيف السُّجناء المستفيدين إلى ثلاثة أنواع:

الغاضبون: الذين ظلوا متشككين ودعموا جماعاتهم المتطرفة على الرغم من مشاركتهم.

المصالحون: الذين اكتسبوا منظورًا جديدًا للحياة.

الانتهازيون: الذين سعوا للحصول على فوائد من المخطط.

ويعكس هذا التصنيف الطبيعة الحيوية لمشاركة المتدربين ومستويات ثقتهم المتنوعة في الموجِّهين.

2- سلوكيات المجموعة والخوف من الانتقام:

قد يخشى الجناةُ انتقام الجماعات المتطرفة أو الأفراد داخل السجن وخارجه إذا جرى اعتبارهم غير مخلصين أو متعاونين مع السلطات، ويمكن أن يكون هذا الخوف بمنزلةِ رادعٍ كبير لمشاركتهم. ومن المهم جدًّا الانطلاق من السلوكيات الجماعيةً للشبكات المتماسكة داخل السجون، وفهم طبيعة العلاقات بين السُّجناء التي قد تكون أحيانًا مبنية على الشك والكراهية.

3- الشك في فاعلية البرامج ودوافعها:

إن الافتقار إلى الأدلة المتعلِّقة بنجاح مثل هذه البرامج يُسهم في جعل سُجناء الإرهاب أقل ميلاً إلى المشاركة، وذلك قد يُفسَّر بما يأتي:

أ- شفافية الأهداف "غير المُعلنة":

تستخدم بعض الدول برامج مكافحة التطرف للمجرمين الإرهابيين شكلاً من أشكال الدعاية، أو أداةً للتلاعب بالسرديات السياسية. وإذا كانت برامج مكافحة التطرف تهدف إلى إعادة تأهيل الأفراد، ومنعهم من الانخراط في الإرهاب، فإن هناك خطرًا من قيام الحكومات باستغلال هذه المبادرات لأغراض سياسية. وقد يشمل ذلك عرض مثل هذه البرامج بوصفها دليلاً على نجاح جهود مكافحة الإرهاب، أو الترويج لصورة إيجابية على المستوى الدولي، أو محاولة التأثير في الرأي العام عبر تأكيد الالتزام بإعادة التأهيل.

إضافةً إلى ذلك، قد تُشرِك الحكوماتُ المتطرفين السابقين في برامج مكافحة التطرف لإظهار خطاب الوحدة الوطنية أو المصالحة، ومن شأن إساءة استخدام البرامج لتحقيق مكاسب سياسية أن يقوّض الأهداف الحقيقية لإعادة التأهيل، ومن ثَم فمن الضروري أن تكون جهود مكافحة التطرف شفَّافة وخاضعة للمساءلة؛ لكسب ثقة سُجناء الإرهاب، وثقة الرأي العام أيضًا.

وبناءً على الأهداف غير المعلنة لبرامج إزالة التطرف تغيب الشفافية؛ وتظهر المبالغة في تصوير معدلات نجاح البرامج، وعدم تقديم معلومات أو إتاحة تفاصيل وبيانات عن النتائج والوقائع بُغية عرضها للرقابة العمومية أو الباحثين الأكاديميين.

ب- إساءة استخدام البرامج لجمع المعلومات الاستخبارية:

يُمثِّل جمعُ المعلومات الشخصية تدخلاً في حقِّ الخصوصية، الذي يجب أن يتوافق مع مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب وعدم التمييز، كما هو الحال بالنسبة لجميع القيود الأخرى على الحقوق. ولذلك ينبغي للموظفين المشاركين في عملية إعادة التأهيل (الاختصاصيين الاجتماعيين، والممثلين الدينيين، وعلماء النفس، وغيرهم) أن يحرصوا على تجنُّب استغلال المعلومات التي يجمعونها من السُّجناء لأيِّ أغراض أخرى غير أغراض إعادة التأهيل.

ويجب عليهم أيضًا أن يعملوا بتجرُّد تام واستقلالية عن أولئك المشاركين في جمع المعلومات الاستخبارية عن السُّجناء المتطرفين العنيفين (المشتبه بهم)، فقد لوحظ أن إشراك أو تعيين موظفي الاستخبارات بين موظفي السجون يمكن أن يُسبِّب مشكلة، ويؤدِّي إلى تدهور الثقة بينهم وبين السُّجناء. ومن المُهم تحديدُ واجبات الموظفين المشاركين في هذه العملية ومسؤولي جمع المعلومات بوضوح وفصلها بُغية بناء المصداقية وإقامة علاقات ثقة، وكلاهما أمر بالغ الأهمية لفاعلية برامج إعادة التأهيل والإدماج.

قياس نجاح إعادة تأهيل العائدين من التطرف

أداة «ميكرا» أنموذجًا

■ زورا أ. سوكابدي

يتزايد الاهتمام بطريقة التعاطي مع الأشخاص الذين شاركوا في أنشطة إرهابية وأعمال عنف على المستوى العالمي، ومع أن ردود الأفعال السريعة من الدول التي تعاني من العمليات الإرهابية التي يرتكبها هؤلاء الأفراد، تنطوي على التدابير الأمنية وتنفيذ القانون بحسم وقوة، فإن الحلول السلمية الناعمة طويلة الأجل، تتطلَّب نهجًا أكثر شمولية؛ لتُضيف إلى برامج تأهيل المتطرفين أهمية كبيرة، كونها تتبنَّى إستراتيجيات نالت اعترافًا كبيرًا بوصفها وسيلة حيوية لمعالجة الأسباب الجوهرية التي دفعت هؤلاء إلى الراديكالية والتطرف.

وإن تحقق أهداف برامج إعادة التأهيل التي تسعى للحدِّ من احتمالية عودة الإرهابيين إلى العنف، لها الكثير من الآثار الإيجابية، حيث تضمن أمن المجتمع وسلامته، وتُعزِّز قيمَ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتدعم ثقافة التعايش والتسامح داخل المجتمع، لذلك تعتمد النماذج المختلفة لتأهيل هؤلاء على الإيمان بإمكانية إقناعهم ومساعدتهم لتعديل سلوكياتهم، ومن ثَم إعادة دمجهم. ومن بين تلك النماذج أداة «ميكرا» لتأهيل المتطرفين التي يُلقي هذا المقال الضوءَ عليها في سياق الآتي.

■ باحثة مختصة ببرامج نزع التطرف، كلية الدراسات الإستراتيجية والعالمية، جامعة إندونيسيا.

المخاطر والحاجة والاستجابة

يقدِّم كلٌّ من «أندروز وبونتا وهوج» ثلاثةَ مبادئ عامة تهدف إلى المعاملة الإصلاحية الفاعلة للعائدين من التطرف وهي: المخاطر، والحاجة، والاستجابة؛ حيث أشاروا إلى أهمية تقييم مخاطر الجناة واحتياجاتهم قبل إعادة تأهيلهم، ومن ثَم استجابتهم. فنموذج «المخاطر والحاجة والاستجابة» الخاص بهم من أشهر نماذج التقييم الإصلاحي وإعادة التأهيل المعتمدة في الحدِّ من مخاطر الإرهابيين.

ويتضمن ذلك النموذج جميع الجهود المبذولة لمنع التهديدات عبر تقديم الخدمات الاجتماعية والطبية والإنسانية للأفراد وكذلك المجموعات. وهو نموذج مفصَّل لدراسة بعض القضايا الرئيسة (الجدول 1)، ويشمل:

- مَن ينبغي أن تقدَّم له خدمات إعادة التأهيل (مبدأ المخاطر).
- أنسب الأهداف التي تحدُّ من السلوكيات الخطرة (مبدأ متطلبات الإقلاع عن الجريمة أو الاحتياجات).
- الأساليب والأنماط والإستراتيجيات الأفضل للتطبيق (مبادئ الاستجابة العامة والاستجابة الخاصة).

الجدول رقم 1: مبادئ نموذج «المخاطر والحاجة والاستجابة»

المبادئ الشاملة
1. **احترام الشخص والسياق المعياري:** تُقدَّم الخدمات مع احترام الشخص بما في ذلك احترام استقلاليته الشخصية، والتعامل معه بإنسانية، وأخلاق، وعدالة، وقانون، ومعيارية.
2. **النظرية النفسية:** إعداد البرامج بناءً على نظرية نفسية راسخة من حيث التجربة.
3. **التعزيز العام لخدمات منع الجريمة:** فقد يُعدُّ الحدُّ من ضحايا الجرائم هدفًا مشروعًا للجهات الخدمية، بما فيها تلك الموجودة داخل النظام القضائي والمؤسسات الإصلاحية وخارجها.
المبادئ الأساسية
4. **تقديم الخدمة الإنسانية في سياق العدالة.**
5. **المخاطر:** وتشمل توافق تكرار الخدمة مع مستوى مخاطر الحالات الخاضعة للبرنامج، والعمل مع الحالات المتوسطة والعالية الخطورة، وتجنب التفاعلات بين الحالات المنخفضة الخطورة والحالات العالية الخطورة عامة.
6. **الحاجة:** وتشمل تلبية متطلبات الإقلاع عن الجريمة على نحو أساسي، وتحويلها إلى نقاط قوة.
7. **الاستجابة العامة:** وتعني توظيف إستراتيجيات التأثير السلوكي والاجتماعي والمعرفي وبناء المهارات.
8. **الاستجابة الخاصة:** وتعني تكييف أسلوب الخدمة ونمطها وفقًا لإعداداتها وخصائصها ذات الصلة بالمجرمين؛ مثل: نقاط قوتهم، ودوافعهم، وتفضيلاتهم، وشخصياتهم، وأعمارهم، وأنواعهم، وأعراقهم، وهوياتهم الثقافية، وغيرها من العوامل.
9. **النطاق (أو تعدد الوسائط):** تلبية بعض متطلبات الإقلاع عن الجريمة مقارنة بغيرها من المتطلبات.
10. **نقاط القوة:** تقييم نقاط القوة لتعزيز التنبؤ وتأثيرات الاستجابة الخاصة.
11. **التقييم المنظَّم:** ويشمل: ◂ تقييم نقاط القوة وعوامل الاستجابة الخاصة بالمخاطر والحاجة. ◂ التقييم والتدخل المتكاملين: حيث يجب أن يكون كلُّ تدخل واتصال مدروسًا وفق التقييمات.
12. **السرية المهنية:** وتعني عدم الخروج عن التوصيات إلا لأسباب محدَّدة.
المبادئ التنظيمية
13. **المجتمعية:** تُفضَّل الخدمات المجتمعية، ولكن تُطبق مبادئ نموذج «المخاطر والحاجة والاستجابة» أيضًا في البيئات السكنية والمؤسسية.
14. **ممارسات موظفي المؤسسات الإصلاحية:** تصبح التدخلات أكثر فاعلية إن كانت من جانب المعالجين والموظفين ذوي مهارات تكوين العلاقات عالية الجودة إلى جانب مهارات الهيكلة عالية الجودة.
15. **الإدارة:** تعزيز الاختيار والتدريب والإشراف الطبي للموظفين وفقًا للنموذج، وإدخال أنظمة المراقبة والإفادة بالرأي والتعديل، وبناء أنظمة وثقافات داعمة للممارسة الفاعلة واستمرارية الرعاية.

عوامل رئيسة

يرى «روزنفيلد» (2003) أن الجرائم الإرهابية تختلف عن أيِّ شكل من أشكال العنف الذي تمارسه بعض الفئات داخل أيِّ مجتمع أو يدرّسه علماء الجريمة على نحو عام، فقد أوضح «لافري ودوغان» (2004) العديد من الاختلافات المفاهيمية بين الأعمال الإرهابية والجرائم العامة؛ منها: أن الإرهابيين يعلنون عن أهداف أسمى، فينظر إليهم المتعاطفون على أنهم مؤثرون فاعلون، فالاستجابة لهم تتجاوز السلطات المحلية، ويغيرون أنشطتهم الإجرامية على مرِّ الزمن، ويسعون للظهور المفرط بوسائل متعددة.

على هذا الأساس، تعمَّقت الباحثة «كاتبة المقال» في سرد 18 عاملاً من عوامل المخاطر والحاجة للمجرمين الإرهابيين في بحث منشور عام 2018، حيث جرى تصنيف تلك العوامل ضمن ثلاثة مجالات هي: الدافع (القلب)، والأيديولوجية (الرأس)، والقدرة (اليد).

الجدول رقم 2: عوامل المخاطر والحاجة لدى المجرمين الإرهابيين

الدوافع، وتُسمَّى «القلب»
1. **الاقتصادية**: دوافع الإرهاب المرتبطة بالاحتياجات الاقتصادية والبيولوجية.
2. **الإنصاف**: حاجة مرتبطة بالبحث عن العدالة.
3. **الظرفية**: حاجة مرتبطة بالسلامة والأمن.
4. **الاجتماعية**: حاجة مرتبطة بالدعم الاجتماعي، والشعور بالانتماء، والهوية الاجتماعية.
5. **القوة**: حاجة لاكتساب السلطة السياسية، بما في ذلك الوصول إلى منصب أعلى في التسلسل الهرمي داخل منظمة إرهابية.
6. **التحقق**: حاجة إلى التأثير في الآخرين.
الأيديولوجية، وتُسمَّى «الرأس»
7. **العقائد**: الأفكار، والمفاهيم، والمذاهب، والآراء المواتية للعنف والسلوكيات المدمرة الأخرى.
8. **المواقف العنيفة**: تجاه المجموعة الاجتماعية خارج المنظمة التي تحركها العقائد.
9. **أهداف المهام**: الأهداف، والغايات، والأغراض، وأهداف الحياة المدفوعة عقائديًا.
10. **الطبقات**: كالأدوار، والمكانة، والمشاركة، والدرجات، والمستويات، والمراكز، والمهام، والرتب في المجموعات الأيديولوجية التي تحركها العقائد.
11. **النزوع للعنف**: أفعال تعكس منظومة معتقدات تتضمن الولاء، والمثابرة، والولاء لشخصية أكثر هيمنة أو مجموعة من العقائد المواتية للعنف والسلوكيات المدمرة.
12. **تصورات الفلسفة والسياقات**: أفعال تبرز منظومة معتقدات تتضمَّن معرفة التعاليم الدينية والفلسفية، وفهمها، وتطبيقها في العديد من السياقات.
القدرة، وتُسمَّى «اليد»
13. **المهارات الاستخباراتية**: مهارات الحصول على المعلومات التي تنطوي على البيانات المعقَّدة، وجمعها، وإدارتها، وتخزينها، واسترجاعها، ودمجها، ومقارنتها، وتوزيعها، وبنائها، واستخدامها لإدارة نشاط إرهابي أو تنفيذه.
14. **المهارات اللغوية**: مهارات الاستماع، والقراءة، والتحدث، والكتابة بلغات متعددة، وتُستخدم في إدارة نشاط إرهابي أو تنفيذه.
15. **مهارات تقنية المعلومات والاتصالات**: مهارات استخدام أجهزة، مثل الكمبيوتر، والبرامج، والفضاء الإلكتروني، وتقنية المعلومات، وشبكة الإنترنت المظلمة، وتُستخدم في إدارة نشاط إرهابي أو تنفيذه.
16. **المهارات العسكرية**: مهارات فنون القتال البدني، وإدارة ساحات المعارك والحروب والصراعات، وتُستخدم في إدارة نشاط إرهابي أو تنفيذه.
17. **مهارات الهيمنة الاجتماعية**: مهارات التأثير في الآخرين؛ مثل إقناع الأشخاص، والتفاوض معهم، وتجنيدهم، وتعبئتهم، وتوجيههم، والتلاعب بهم، والسيطرة عليهم، وتمويلهم، وقيادتهم، وتُستخدم في إدارة نشاط إرهابي أو تنفيذه.
18. **المهارات الميكانيكية والكهربائية**: مهارات استخدام أجهزة تقنية وميكانيكية وكهربائية وبنائها، لإدارة نشاط إرهابي أو تنفيذه.

أداة «ميكرا» للتأهيل

بناءً على العوامل الثمانية عشر سالفة الذكر، صدرت أداةٌ لتقييم المجرمين الإرهابيين عام 2020، تُعرف بأداة «ميكرا»، تستخدمها حاليًا الشرطة الإندونيسية والأجهزة العسكرية للتحقيق في مخاطر الإرهابيين في إندونيسيا واحتياجاتهم. ولا تستهدف هذه الأداة «ميكرا» الأشخاص الذين يعتنقون دينًا معينًا كالإسلام أو المسيحية، حيث تُطبق على المجرم الإرهابي المؤمن بأي معتقد كالمتطرف (اليميني، الشيوعي، الانفصالي). وتحتاج هذه الأداة من حيث الإدارة والتنفيذ إلى إشراك شخصيات مثل: (المحققين، أو الضباط، أو أعضاء المجالس المحلية، أو الأقارب، أو الزملاء، أو الاختصاصيين الاجتماعيين) للعمل بوصفهم مراقبين ميدانيين يعرفون بالفعل أهداف الإرهابيين الجاري تقييمهم ومهاراتهم.

علاوة على ذلك، تستخدم الأداة في الطب الشرعي، لكون المتطرفين غالبًا ما يستخدمون أساليب الخداع والمناورات لإخفاء هُوياتهم الحقيقية؛ ومن ثَم فإن الأداة بمنزلة قائمة مرجعية للسلوك، يديرها المقيِّمون بمساعدة المراقبين (الذين يقدِّمون معلومات إلى المقيِّمين) لمنع التزييف أو الأكاذيب.

قياس النجاح

يعتمد برنامج إعادة التأهيل الفاعل على جوانب متعددة منها: النفسي والاجتماعي والتعليمي، وتضم: العلاج السلوكي المعرفي، وفرص التعليم والتدريب المهني، والتمكين وإعادة الإدماج المجتمعي، وتقديم المرجعيات الدينية التي تدحض التفسيرات المتطرفة.

ولقياس فاعلية البرنامج ومدى نجاحه تُستخدم أداة «ميكرا» في بداية العلاج (ما قبل التقييم)، وفي منتصفه (في منتصف التقييم)،

وفي النهاية (ما بعد التقييم). فكلُّ مجرم لديه 18 درجة لعوامل المخاطر/ الحاجة الثمانية عشر، ويصبح متوسط الدرجات (من هذه الدرجات 18.) نتيجة نهائية لأداة «ميكرا».

تُصنَّف أداة «ميكرا» أربع فئات من المخاطر كما هو موضَّح في الشكل رقم 1: «خطر مرتفع جدًا»، و«خطر مرتفع»، و«خطر متوسط»، و«خطر منخفض». وتصبح مؤشرات المخاطر من 1–أ إلى 18–د معايير قياس عند تتبع التقدم المحرز في إعادة التأهيل. وتتمثل مهمة إعادة التأهيل في تحويل نقاط خطر المتطرف من (هـ/ أعلى) إلى (ب/ أقل) أو حتى (أ/ صفر) مخاطر. ويُوضِّح نموذج «ميكرا» ثلاثي الأبعاد إعادة التأهيل الفاعل والناجح عندما تتحول نقاط خطر المتطرف من أعمق منطقة/ برتقالية («خطر مرتفع جدًا»، النتيجة: 5) إلى المنطقة البيضاء («لا يوجد خطر»، النتيجة: 1)

إن آلية تعديل السلوك لدى الجناة، كما ذكرنا سابقًا في نموذج «المخاطر والحاجة والاستجابة»، هي تقليل المخاطر. حتى إن تحركت نتيجته بمعدل نقطة واحدة أو اثنتين فقط (من 18)، وتُعد إعادة التأهيل ناجحة نظرًا لتغيير السلوك. وبناء على تجربة الباحثة في تقييم الإرهابيين وإعادة تأهيلهم، يستغرق الأمر سنوات للارتقاء في معالجة نقاط خطرهم.

الجدول رقم 3. فئات النتيجة النهائية لأداة «ميكرا»

الدرجة	الفئة
1.00 – 0.00	«لا يوجد خطر» (محمي)
2.00 – 1.01	«خطر منخفض»
3.00 – 2.01	«خطر متوسط»
4.00 – 3.01	«خطر مرتفع»
5.00 – 4.01	«خطر مرتفع جدًا»

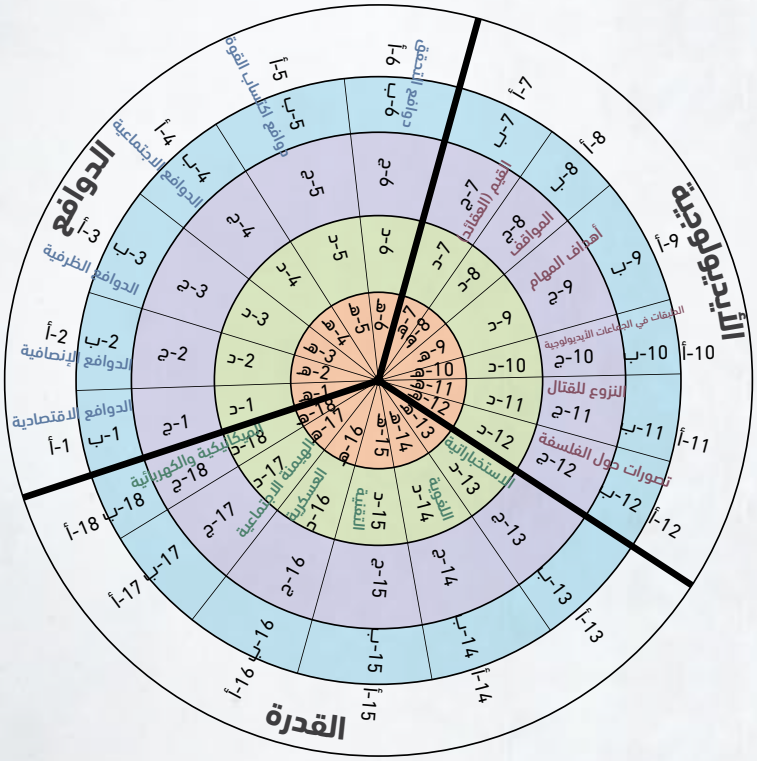

الشكل رقم (1) منظومة قواعد السلوك في أداة «ميكرا» لتقييم المجرمين الإرهابيين

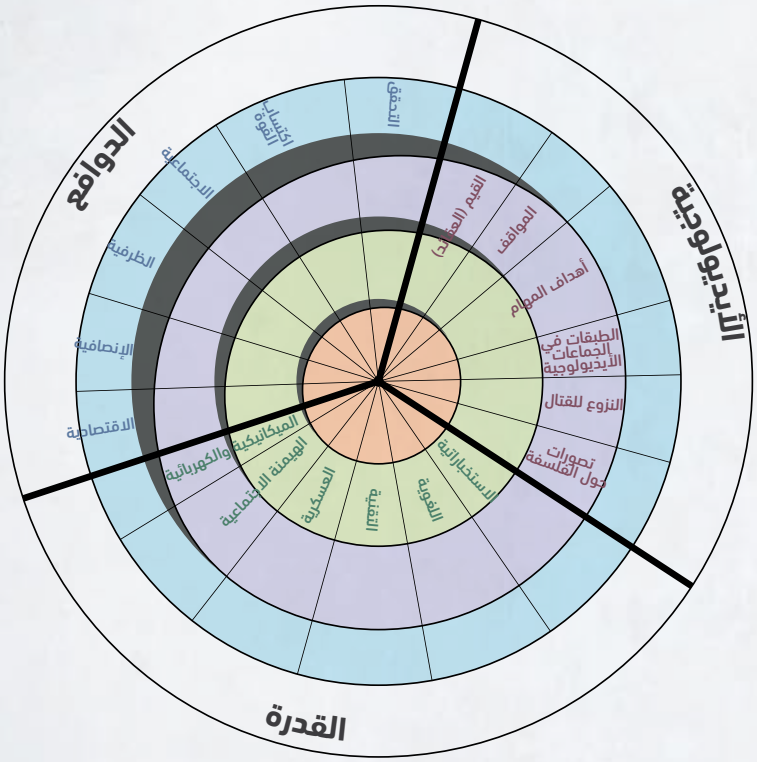

الشكل رقم (2) نموذج «ميكرا» ثلاثي الأبعاد

التأهيل والإدماج للعائدين من التطرف

بين المواجهات الأمنية والمعالجات الفكرية

■ د. منصور القرني

تتعدَّد الأساليبُ والوسائل التي تواجه الفكر المتطرف الناجم عنه سلوكيات عنيفة في أيِّ مجتمعٍ من المجتمعات، لكن كثيرًا ما يُعوَّل على القوة العسكرية بوصفها إستراتيجية فاعلة تمكِّنُها من إلحاق الضرر والهزيمة بعناصر التنظيمات الإرهابية باختلاف أماكن وجودها وطبيعة مهامها وأعمالها؛ فإن كان هذا التوجه مجديًا في مواقف وأوقات معينة ولأسباب متعددة، فلا يمكن الاعتماد عليه كإستراتيجية وحيدة طويلة الأمد تقضي على الفكر المتطرف وتجتثُّه من منابعه وجذوره، حتى إن هُزمت هذه الكيانات الإرهابية عسكريًا؛ فذلك لأنَّ الحلول الأمنية وحدَها لا تنهي هذا الفكر من المنبع، ولا تعالج دوافعه وأسبابه.

■ خبير برامج إعادة التأهيل والإدماج، المملكة العربية السعودية.

ولا شك أن التغذية الفكرية التي تعرَّضت لها العناصر الإرهابية في مرحلة ما قبل الانضمام إلى تنظيماتهم الدموية تتصف بنوع من الاستمرارية والاستدامة والانتقال من جيل إلى جيل، وهذا ما تؤكِّده المسيرة التاريخية لواقع التطرف العنيف بمختلف أنواعه على مرِّ العصور، لذلك فإن عدَّ هذه الظاهرة مجرد مسألة أمنية فقط قد يكون أمرًا مخادعًا؛ إذ إنها مشكلةٌ متعددة الوجوه تتطلَّب ردود فعل من مختلف المؤسسات الإصلاحية المعنية محليًا وإقليميًا ودوليًا؛ لتتعرَّف عبرها على العديد من العوامل التي تدفع الشباب إلى اعتناق الفكر المتطرف العنيف، والمضيّ قُدمًا نحو مسار التهلكة بتدمير الممتلكات والقتل المُمنهج للأنفس، وهو الأمر المجرَّم قانونًا والمحرَّم شرعًا.

إنَّ الإرهابَ والتطرف العنيف ظاهرةٌ معقَّدة ومركَّبة، واقتلاعه من الجذور يقتضي الشمولية في المواجهة، ويحتاج إلى وقت قد يمتد لسنوات، لذا فالمواجهاتُ الأمنية «المسلحة»، أو ما يُسمَّى بـ (القوة الصلبة)، لهذا النوع من السلوك الإجرامي؛ مجرَّدُ أسلوب واحد لن يكفي للقضاء عليه ولا لتجفيف منابعه، وربما تضعفه وتُشتِّته وتُقلِّص من مساحةِ وجوده المادي كقوة بشرية مسلحة أو حتى على مستوى الآليات والمعدات، لكنها لن تستأصلَ الجذورَ الكامنة في فكر العنصر الإرهابي ومعتقده، فواقع التنظيمات الدموية اليوم يختلف تمامًا عن واقع التنظيمات الراديكالية القديمة، ومع ذلك، تظل التغذية الفكرية العنيفة التي تعرَّض لها المتطرفون عاملاً مشتركًا وأساسيًا بين أفراد وعناصر تلك التنظيمات قديمًا وحديثًا.

أجيال فكرية متعاقبة

إن التطور العملياتي المستمر للتنظيمات الإرهابية على الأرض سواء على مستوى وضع الإستراتيجيات أو أساليب التنفيذ أو التخطيط، مكَّنها من تقليل حدَّة المواجهة معها، وقلَّص درجات مكافحتها ومحاربتها، وفي المقابل تعاظم الخطر والضرر العنيف على مستهدفاتهم من الأفراد والجماعات والمؤسسات والحكومات والدول. وتأسيسًا على ذلك، فإن المتتبِّع لمسيرة تنظيمات التطرف العنيف -على الأقل منذ نهايات القرن الماضي- يلحظ بوضوح أن هذا التطور في المنظومة الإرهابية عامةً جاء في صور أجيال متتالية -في تصوري- تعاقبت في خمسة أجيال هي

جيل الإرهاب التقليدي أو الكلاسيكي: امتدَّ هذا الجيل لسنوات طوال؛ إذ مارس أساليب تقليدية من حيث التجنيد، والجذب، والتدريب، ونوعية الأسلحة والذخائر، وطرق المواجهة، واستهداف الخصوم، وتكوين الخلايا الإرهابية بتخصصاتها المختلفة، وربما كان آخرها تنظيم القاعدة الإرهابي.

جيل الإرهاب المطوّر أو جيل المزاوجة: تبنَّى هذا الجيل نهجًا فكريًا جرى توسعته في غضون سنوات محدودة، وهذا النوع يستخدم الأساليب التقليدية، مع التطور في الكثير من وسائل التنفيذ، أي المزاوجة بين الوسائل التقليدية والوسائل التقنية، وتنظيم داعش الإرهابي أنموذج لذلك، حيث كانت بدايةُ وجوده في مناطق محدودة، لكنه سرعان ما تمدَّد وانتقل إلى مناطق أخرى كثيرة.

جيل الإرهاب الفردي: يعتمد هذا الجيل على الذات في التخطيط والتدريب والتنفيذ، والمنتمون إليه يتبنَّون منهجًا فكريًا قائمًا على «تكفير الخصوم»، ويتَّسم بالنمو السريع والمرونة في كلِّ أنشطته الإرهابية، وليس له في الغالب مرجعية قيادية تتحكَّم في مسيرته التطرفية فكرًا وسلوكًا، لكنه مُتأثرٌ بقيادته التنظيمية وبفكرها التطرفي، وربما يمارس الفعل الإرهابي لمصلحتها ولتحقيق أهدافها دون تمويل أو توجيه من تلك القيادة. ومن النماذج الدالة على ذلك ما سُمِّي بالذئاب المنفردة، وسمكة البَرِّ، وخلايا التماسيح.

جيل الإرهاب التقني: تعتمد تنظيمات التطرف العنيف على التطور التقني الحالي للاستفادة منه في كثير من توجهاتها الدموية، ولا سيَّما في التمويل، والتجنيد، والاستقطاب، وتحقيق عنصر الذيوع والانتشار، بالاعتماد على الأدوات والوسائل التقنية التي توفرها شبكة الإنترنت العادية أو العميقة. وقد مارست كلُّ التنظيمات الإرهابية القائمة الأنواع السابقة أو بعضها غالبًا، لكنها انتقلت إلى هذا النوع المستجدِّ لكثيرٍ من المعطيات، منها: شراسة الضربات الأمنية التي لاحقتها، والمحافظة أيضًا على أمنها الفكري والشخصي باستخدام أدوات التخفي والإدارة عن بُعد.

جيل إرهاب الذكاء الاصطناعي: إن تتبع تطور التنظيمات الإرهابية يجعلنا نُحذِّر من عواقب امتلاكها لتقنيات قائمة على الذكاء الاصطناعي في ممارسة هجماتها الخبيثة وقتل الأبرياء، فبعد امتلاك تنظيم داعش الإرهابي لطائرات مسيَّرة، تعالت صيحات ونداءات الخبراء والمتخصصين وحذَّرت من تداعيات امتلاك تنظيمات إرهابية أخرى لمثل هذه التقنية، أو للسيارات ذاتية القيادة، أو الصواريخ الموجهة عن بُعد، أو الروبوتات القاتلة، أو غيرها من الوسائل والأدوات التي تمنحها الفرصة لتنفيذ أنشطتها الإرهابية القاتلة.

وفي حقيقة الأمر، إذا ما بحثنا عن العامل المشترك بين تلك الأجيال المتعاقبة في مسيرة التنظيمات الإرهابية، وجدنا أن التطرف الفكري غير السَّوي هو العامل الرئيس الذي تتساوى فيه كلُّ تنظيمات التطرف والإرهاب بكلِّ عناصرها، بما في ذلك الفرد المعزول عن التنظيم، أي مَن يعمل بمفرده دون ارتباط تنظيمي، كما في حالة الذئاب المنفردة، فالفكر المتطرف هو الوقود لكلِّ عناصر التطرف العنيف، إلى جانب عوامل أخرى عدة تتمثَّل فيما يُعرف بالمثير والاستجابة.

الإستراتيجية اللينة

تأسيسًا على ما سبق، نجد أن الاتجاه نحو تبنِّي مقاربة أكثر شمولية في محاربة أو معالجة فكر المتطرفين هو الخيار الأكثر واقعية وأكثر

إيجابية في تقليص خطر التطرف العنيف أو استئصاله. ويركِّز هذا الاتجاه على المعالجات الفكرية بـ (محاربة الفكر بالفكر، أو مقارعة الحجة بالحجة). وفي توقيتنا الراهن، أصبح هذا الاتجاه هو ما تعيه وتؤمن به غالبيةُ الدول التي عانت ويلات الإرهاب.

وتعتمد بعض التجارب الدولية في إعادة التأهيل وتحقيق الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين شاركوا في أنشطة إرهابية وأعمال عنف على العديد من البرامج الدينية والتعليمية والمهنية والمهارية.. إلخ، مع التركيز كثيرًا على الجوانب الفكرية «الدينية الشرعية»، إضافة إلى برامج أخرى نفسية واجتماعية وغيرها. ومن النماذج الفاعلة في هذا المجال تجربة المملكة العربية السعودية التي حقَّقت سبقًا ونجاحًا مؤثرًا، ليس فقط بفضل إستراتيجيتها في اعتماد برامج فاعلة في التأهيل والإدماج؛ بل بالمتابعة اللاحقة للخاضعين لبرامجها التأهيلية أيضًا.

وهذه الإستراتيجية التي تتبنَّاها المملكة العربية السعودية، التي عُرفت «بالإستراتيجية اللينة»؛ شكَّلت وعيًا عامًا بعدم فاعلية الحلِّ العسكري أو القوة الأمنية كنموذج وحيد يؤدِّي إلى حلول جذرية لاجتثاث ظاهرة الإرهاب؛ وإنما يستلزم إلى جانبه الكثير من الحلول القابلة للتنفيذ، وفي مقدمتها المداخل الفكرية، فالقيم والأفكار الدينية تُستلهم من المعتقد أيًا كان نوعه، حيث يعتمد مستقطبو الأفراد في التنظيمات الإرهابية على التدليس على المتلقِّي المرشَّح للانضمام إليهم، فيقنعونه بأن القتل والعنف من أساسيات العقيدة، بالارتكاز على مفهوم الجهاد في عقيدتنا الإسلامية مثلاً، دون توضيح الأركان والشروط والقيود والمقتضيات الصحيحة أو الضوابط الشرعية.

ومن ثَم فإننا نعتقد أن هناك إجماعًا على أن العنف المرتبط بالعقيدة الفكرية المتطرفة تحديدًا، سيكون من المجدي تقليص خطره أو القضاء عليه، عندما تجري محاربته ومواجهته عبر الحوار البنَّاء والمناقشة للأصول الفكرية التي تعتمد عليها تلك الجماعات في نهجهم العنيف، وذلك بالتركيز على معالجة العناصر الفكرية الكامنة التي سهَّلت ظهور التطرف، للحيلولة دون ظهور المزيد من مؤيدي تلك الجماعات.

إن الإستراتيجية اللينة في المعالجات الفكرية تفضي في النهاية لتغير في السلوكيات ومعرفة كمٍّ كبير من الدوافع والعوامل والأسباب التي دفعت هؤلاء نحو التطرف وتبني العنف، فبناء القدرات التأهيلية يكون بمعرفة مجموعةٍ واسعة من الخبراء في الحقول المعرفية المتعددة؛ ليسهموا في البرامج التأهيلية، وتجري عبرهم محاورةُ المدانين داخل السجون ومناقشتهم ومناصحتهم، حيث يمكنهم أن يوضحوا ويبينوا لهم الخطأ السلوكي والانحراف الفكري والأيديولوجي الذي وقعوا فيه.

برامج الوقاية

من المهم جدًا النظر إلى برامج إعادة التأهيل والإدماج نظرة موسعة، بحيث لا تُختزَل وتُقتصر على الفعاليات الموجهة للقابعين في السجون المدانين بجرائم التطرف والإرهاب؛ بل يجب تبنِّي برامج وقائية مُبكرة تستهدف كلَّ شرائح ومكونات وطبقات المجتمع بالعديد من الأنشطة التي تراعي الفئات المستهدفة منها، كالشبان والفتيات والطلبة والمثقفين والشخصيات الاجتماعية ومرتادي الأندية والمساجد.. إلخ؛ لأن ذلك يحقِّق أمرين مهمين:

الأول: تحصين المتلقي فكريًا تجاه الخطاب الديني المتطرف، وتوعيته بحقيقة التنظيمات الإرهابية وأهدافها، ومآلات الانضمام إليهم في الدنيا والآخرة.

الثاني: تبصير الفئات المرشَّحة للانضمام إلى تلك التنظيمات، وتحييد المتعاطفين والداعمين لها معنويًا أو ماليًا، وتبصيرهم بحقائق الأمور؛ بالإجابة عن تساؤلاتهم المتوقَّعة التي يفكِّر فيها هؤلاء الشباب، ولا سيَّما طلاب المدارس والجامعات، فهم الأكثر استهدافًا للتجنيد والجذب التطرفي.

ومع ضرورة البرامج الوقائية المُسبقة بوصفها ركنًا أساسيًا للتوعية بمخاطر التطرف والإرهاب، فإن أهميتها تتزايد عند تطبيقها على المتطرفين الذين نالوا حريتهم بعد انقضاء مدة عقوبتهم داخل السجون، فالمتابعة اللاحقة للمُدانين بمثل هذه الجرائم، وتعرضهم الإيجابي لبرامج وقائية لاحقة، تضمن سلامة الفكر والسلوك من ناحية، ومنع العودة إلى التطرف والعنف من ناحية أخرى. ولتحقيق أهداف برامج الإدماج ودرء الخطر المحتمل في العودة إلى الانحراف، هناك الكثير من الفنِّيات المتدرجة في مراحل، تبدأ من اليوم الأول لإيداع المتهمين دور التوقيف، عبر التعرض لبرامج الرعاية الاجتماعية الأولية، تليها رحلة التأهيل التي تستمر بعد إطلاق سراحهم وانضمامهم إلى مجتمعهم وعائلتهم، ضمن منظومة برامج رعاية لاحقة يجب أن تُصمَّم لتسهيل عملية انتقالهم من دور التوقيف إلى المجتمع.

ومن المهم لفت النظر إلى حقيقة إدراك واقع المرشَّح للخضوع لبرامج إعادة التأهيل والإدماج، الذي يفرض الكثير من الخطط والفنِّيات وأساليب البرامج التأهيلية التي تتغير من شخص إلى آخر، ومن مجموعة إلى أخرى. وعليه، فإن مواجهة التطرُّف العنيف يتطلَّب نهجًا تكامليًا متعدِّد الأوجه والأركان؛ كونه ظاهرةً معقَّدة ومركَّبة، فكلُّ مجموعة قائمة على التطرف العنيف تقريبًا، لديها خصائصها الثقافية والنفسية والتنظيمية؛ بل كلُّ فرد في المجموعة يحمل تلك الخصائص التي تؤدي دورًا مهمًّا في عملية التطرف، وفي إعادة التأهيل أيضًا.

ختامًا

نؤكِّد بناءً على ما سبق أنَّ ظاهرةَ العنف والتطرف من الظواهر المركَّبة والمعقَّدة التي تتطلَّب تكاملاً بين الحلول الأمنية والمعالجات الفكرية، ولا يوجد بالضرورة منهج برامجي أو تأهيلي واحد يناسب الجميع، ولو على مستوى السجناء المستهدفين لكلِّ دولة على حدة، وهذا ما ينبغي للمؤسسات والدول المهتمة بإعادة التأهيل والإدماج أن تدركه جيدًا، وأن تضع في حسبانها معالجة الأسباب والدوافع والظروف المحيطة التي أدَّت بهم إلى هذا الوضع، وذلك عند التخطيط والتصميم للبرامج والسياسات المعنية بالمعالجات الفكرية.

برامج إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي للمتطرفين

تحديات ومقترحات للتفعيل

■ د. الخضر عبد الباقي محمد

يتزايد الاهتمامُ بجدوى برامج إعادة التأهيل وتحقيق الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين شاركوا في أنشطة إرهابية أو أعمال عنف، فمن حين إلى آخر، يتجدَّد سؤالٌ إشكالي عن المكاسب الاجتماعية والوطنية التي تحقِّقها تلك البرامج في ضوء التحديات التي تواجهها والمعوقات التي تعترضها، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات، ولا سيَّما أنها تستهدف تعديل سلوك الفرد المُدان وفق مستجدَّات المرحلة التي يعيشها بموجب احتياجات المجتمع وقيمه وتطلعاته.

■ مدير المركز النيجيري للبحوث العربية-نيجيريا.

إن فكرة إصلاح المتطرف نفسيًا ودينيًا واجتماعيًا، ومراجعة أُسس القواعد العقابية، وتقييم أنظمة السجون؛ ليست من الأفكار الجديدة، لكنها عَرفت حالة من التحديث في الطرح والإخراج في ظلِّ تنامي ظاهرة التطرف العنيف والعمليات الإرهابية التي تتصاعد وتيرتها في دول كثيرة حول العالم. فالإرهاب في أصله ظاهرة مُعقَّدة وعالمية تُمثِّل تهديدًا مباشرًا متعدِّد الجوانب للأمن البشري، وتتحمَّل فيه الدولُ مسؤوليةَ حماية مواطنيها من المخاطر والتهديدات المرتبطة بهذه الظاهرة.

ولذلك تناقش هذه المقالة برامجَ إعادة تأهيل ودمج الأفراد الذين انخرطوا سابقًا في أعمال عنف وإرهاب، مع إلقاء الضوء على أبرز المعوقات والتحديات، فعملية توجيه هؤلاء نحو تغيير سلوكياتهم الضارة وغير الملائمة للمجتمع وأمنه، تتطلَّب المزيدَ من القواعد والبرامج الفاعلة التي تضمن سلامة عملية الإصلاح السلوكي بجودة التصرفات والتفاعلات الفردية في المجتمع؛ لتحقيق نتائج إيجابية، كتقييم السلوكيات الحالية؛ لفهم جذور المشكلة، وتحديد النقاط التي يمكن تغييرها، وتحديد الأهداف القابلة للقياس والتحقق، وتحفيز الفرد على التغيير وتوفير التوجيه وتقنيات التعلم والتدريب والمتابعة والتشجيع على التفاعل مع التغيير على نحو إيجابي.

إعادة التأهيل والإدماج

برزت فكرةُ إعادة تأهيل المدانين بجرائم مختلفة داخل السجون من واقع المعاناة التي وجدوها من عقاب وآلام بدنية ونفسية، ومن نظرة تخلو من المظاهر الإنسانية، وهو الأمر الذي دعا الكثير من المنظمات والهيئات إلى المطالبة بحماية هؤلاء السجناء، من ضمنها مؤسسات حقوقية وأخرى إصلاحية، حيث وجدت تلك الفكرة مكانة لها في حقل علم الاجتماع، وارتبطت بوجود فعل أو سلوك إجرامي مرتكب سواء من قِبل شخصٍ راشدٍ أو من قِبل حدثٍ منافٍ لروح الجماعة.

فمن ضمن أهداف إعادة التأهيل بمجموعة برامج تهذيبية وعلاجية أن يصبح الشخص المدان قادرًا على التفاعل نفسيًا واجتماعيًا في الحياة اليومية العادية، والمشاركة فيها على نحوٍ إيجابي عادل دون تطرف أو عنف. وأما الهدف من الإدماج الاجتماعي فهو التكيف مع عادات المجتمع ومبادئه وأخلاقه وأُسسه وقواعده الصحية والسليمة. ومعنى «الإدماج» في المفهوم الاصطلاحي: إدخال السجين في المجتمع واستحكامه فيه؛ ليكون جزءًا منه. وفي سياق هذه المحاولات هناك تدابير عدة تُتخذ في سبيل إعادة دمج المستهدف ضمن إجراءات تربوية وإصلاحية وتقويمية لسلوكه؛ ليصبح عضوًا صالحًا في البيئة الاجتماعية ومنسجمًا مع مكوناتها.

وذهبت كتابات عدة إلى التفريق بين مصطلحي «الاندماج» و «الإدماج»؛ فالاندماج فعل طوعي ذاتي يحصل من تلقاء الفرد، بينما الإدماج فعل خاضع لمؤثر خارجي عن الذات. وبهذا فإن عملية إعادة الإدماج تشير إلى فعل متعدِّد الأطوار والمؤثرات، وتحمل دلالة القصد والاستهداف، فهي عمليةُ تمكين الفرد من مهارات وقدرات في أثناء مدة الاعتقال؛ بقصد تمكينه من الانسجام الإيجابي مع المجتمع الذي ينتمي إليه ويتفاعل معه.

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة «الإعادة» هنا لا تفيد «التكرار» بقدر ما تفيد الرجوع إلى الحالة الأولى للمتطرف، فالسجين كان إنسانًا اجتماعيًا

بطبعه كأيِّ فرد آخر من أفراد المجتمع، وبسبب ما ارتكبه من إرهاب أو عنف أو بسبب ظروف معينة؛ سُلبت منه حريته، ومن ثَم فإنَّ رجوعه إلى الأصل يتطلَّب العمل على إعادة دمجه وتأهيله عبر تكيفه وتأقلمه مع وسطه الاجتماعي.

أهداف مثالية

وتماشيًا مع تطورات الأوضاع الأمنية والسياسية تبوأت القضايا الفكرية ومحاربة المعتقدات المتشدِّدة قمةَ الأولويات لدى كثير من الحكومات التي عانت من ويلات الإرهاب والتطرف، لذلك تأتي برامج التأهيل والإدماج الاجتماعي للمُدانين بتلك الجرائم؛ للقضاء على الميول الانعزالية بتبني أنماط تحفيزية لهم ليشعروا بالانتماء إلى المجتمع والتفاعل على نحو إيجابي مع هياكله وقيمه؛ لتحقيق التواصل الفاعل القائم على الحوار البنَّاء. وتغطِّي عملية إعادة التأهيل أيضًا طائفةً متنوعة من الأنشطة، كبرامج العلاج الطبي والنفسي، وبرامج التوجيه، والبرامج الإدراكية السلوكية.

ولا شك أن كلَّ هذه البرامج تضمن أمنَ المجتمع وسلامته، وتُعزِّز قيمَ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، مما يدعم المشاركة المدنية والعدالة الاجتماعية وثقافة التعايش والتسامح بين مختلف الأفراد، ومن ناحية أخرى توفِّر آليات مهمة كالتعليم والتدريب المهني وفرص العمل؛ بما يكفُل إشراكَ أعداد ضخمة من العائدين من التطرف في أنشطة بنَّاءة على نحو يُعزِّز فرصَهم في العثور على وظيفة عند إطلاق سراحهم. وتحاول بعض المقاربات لهذه البرامج الاستثمار في البنى التحتية وموظفي السجون من أجل تنفيذ تلك الأنشطة التي تركز على دعم التطور الشخصي للمتطرفين؛ لتعزيز فهمهم الذاتي ومهارات التفكير النقدي لديهم؛ ولتمكينهم من التحلي بالتفكير المستقل والمنطقي والتحكم في مصيرهم.

إن تحقيق الأهداف السابقة يتطلَّب جهودًا متكاملة من مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات، والمؤسسات الاجتماعية والدينية والثقافية، وكذلك المجتمع المدني، ويتطلَّب أيضًا تبادل الخبرات على المستوى الدولي، فتأهيل المتطرفين من الناحية الثقافية والدينية والفكرية، وإعدادهم ليكونوا أكثر فهمًا وإدراكًا للأفكار المغلوطة التي سبق أن اعتنقوها وارتكبوا بسببها جرائم إرهابية كبيرة لا تمت إلى الدِّين بصلة؛ يتطلَّب جهدًا شاقًا، وتعاونًا أكثر، ولو على المستوى الدولي؛ لاجتثاث تلك الأفكار، وتمكين العائدين منهم من الاختيار الصحيح، ونبذ الفكر المتطرف نبذًا مطلقًا، وإعادة الإدماج في المجتمع؛ ليصبحوا مواطنين صالحين.

تحديات وصعوبات

أثبتت التجارب أن المرجعيات الفكرية والدينية التي تبنَّاها المتطرفون في جوهرها تعتمد على مبادئ وأساسيات «هشَّة» غير مبنية على حقائق، ولا تمتُّ إلى الدِّين ولا إلى المنطق السليم بأيِّ صلة، وهو الأمر الذي مكَّن الكثير من الدول والحكومات من تنفيذ برامجها الإصلاحية بكفاءة واقتدار، فلا شك أن هشاشة تلك المرجعيات شكَّلت لدى المتطرفين أنفسهم رؤيةً ضبابية وارتباكًا مفهوميًا وإدراكيًا؛ ما جعلهم فريسةً سهلة لمنظِّري التنظيمات الإرهابية وقادتهم الذين استحوذوا على عقولهم.

وجديرٌ بالذكر أن إعادة التأهيل والإدماج المجتمعي لهذه النوعية من الأفراد تواجه تحدياتٍ متنوعةً نظرًا لطبيعة الأشخاص الذين يخضعون لهذه البرامج، وللتحديات الاجتماعية والنظامية المرتبطة بهذا السياق؛ ومنها:

التقييم الفاعل: تقديم تقييم دقيق للأفراد لفهم جذور التحديات، وتحديد الاحتياجات الفردية؛ يُمثِّل تحديًا، ولا سيَّما عندما يكون هناك عواملُ اجتماعية معقَّدة.

نقص التمويل: قد تواجه برامجُ إعادة التأهيل والإدماج نقصًا في التمويل، مما يُؤثِّر في قدرتها على تقديم الخدمات والدعم اللازم.

التحفيز للتغيير: قد يجد بعض الأفراد صعوبةً في الالتزام بعملية التغيير بعد الإفراج عنهم، وذلك يتطلَّب تحفيزًا فاعلاً وتوفير ما يضمن عدم العودة إلى النهج السابق.

تحديات الصحة النفسية: قد يحتاج الأفراد الذين يعانون من تحديات صحية نفسية إلى دعم خاص، وهو تحدٍّ يتطلَّب تقديم خدمات دعم متخصصة ومستمرَّة لمُدَدٍ بعيدة.

المجتمع المحيط: قد يواجه الأفراد المعادُ تأهيلهم تحدياتٍ في تقبُّل المجتمع لهم، وذلك يتطلَّب جهودًا لتشجيع إعادة الإدماج وتقديم التوعية.

المتابعة بعد الإفراج: ضرورة تقديم دعم مستمر ومتابعة للأفراد بعد الإفراج عنهم؛ للتأكُّد من استمرار نجاح عمليات إعادة التأهيل والإدماج، وقد تكون تلك المتابعات معقَّدة، وتتطلَّب خبرةً خاصة في مراقبة السلوك والمواقف.

التحديات القانونية: يمكن أن تكون الأمورُ القانونية المتعلِّقة بإعادة التأهيل والإدماج معقَّدةً، ويمكن أن تواجه تحدياتٍ في التعامل مع النظام القانوني.

وتقتضي تلك التحديات ضرورةَ توفير بيئة آمنة للأفراد المشمولين ببرامج التأهيل، ومراعاة التوازن بين الأمان والحقوق الفردية، وتحقيق التواصل والتعاون بينهم وبين العديد من الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات والمجتمعات المحلية، وبما يضمن نجاح البرامج التأهيلية والتغلب على هذه التحديات؛ لتحقيق أفضل النتائج.

تجارب ومبادرات

هناك تزايدٌ في الاهتمام ببرامج إعادة التأهيل والإدماج من قِبل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمراكز المتخصصة بمشروعات السلام والاستقرار ومواجهة مخاطر التطرف والإرهاب، ومن بينها: مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة المنظَّمة والعدالة (UNICRI)، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب، والمركز العالمي للأمن التعاوني، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومركز جنيف للسياسات الأمنية، وغيرها من الجهات. وقد قدمت تلك الهيئات وثائق ومبادرات مهمة لإثراء برامج الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج الموجهة لذوي الخلفيات السابقة في ممارسة العنف والفكر المتطرف.

وقد مثَّلت تلك الوثائق والمبادرات خلاصاتٍ واستنتاجات مهمة، وكان من بين النقاط المُجمَع عليها ضرورةُ إشراك المجتمع المحلي وجهاز الأمن الداخلي، وكذلك صُنَّاع السياسات؛ بغرض تقاسم خبراتهم بوصفها أدوات فاعلة لإعادة دمج المتطرفين في المجتمع.

ختامًا:

إن تأهيل المتطرفين يحتاجُ إلى مزيدٍ من تطوير برامج الإدماج الاجتماعي، والتوسُّع في إنشاء البرامج التدريبية والإنتاجية، وتفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإنشاء برامج وحلقات عمل كبرى أمنية ودينية وثقافية؛ وإصدار تشريعات متكاملة، وإعداد برامج للمهارات المعرفية، ودعم الصحة النفسية وبرامج التعليم الأساسي، وتوفير فرص عمل، واكتشاف المواهب وتطويرها، وتفعيل الرقابة اللاحقة على المتراجعين، ووضع خطط لدمج عائلات المتطرفين وعناصر البيئة الاجتماعية المحيطة، والتوسُّع في استخدام الفنون، وتشجيع المؤسسات البحثية لدراسة الممارسات الفُضلى للتجارب المحلية والعربية والدولية ونشرها.

نهايات

القوات المسلحة الثورية الكولومبية "فارك"

تحولات تاريخية من التمرد المسلّح إلى العمل السياسي

■ فريدريك لوفو

استطاعت القواتُ المسلحة الثورية الكولومبية المعروفة اختصارًا باسم «فارك FARK» السيطرةَ على جزءٍ كبير من أراضي كولومبيا قرابةَ نصف قرن من الزمان، بفضل بريق أيديولوجيتهم القائمة على المساواة الاجتماعية، والدفاع عن الفلاحين، وقدرتهم على التكيف مع بعض التحولات العالمية، وتلبية الاحتياجات والمتطلبات الداخلية للسكان؛ حيث استطاعت أن تستقطب ما يصل إلى (17,000) مقاتل من فئة الشباب والفلاحين والعاطلين على العمل.

■ باحثة متخصصة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، فرنسا.

وتُعدُّ «فارك» إحدى أقوى الحركات المتمردة وأقدمها بظهورها رسميًا في ستينيات القرن الماضي، فقد أظهرت مسيرتها الدموية استدامةً وقوةً لا تضاهى، مقارنةً بالجماعات النشطة الأخرى التي ظهرت معها في أعقاب حرب العصابات بكولومبيا، كالحركة الطلابية المستوحاة من الكوبيين عام 1965 المعروفة باسم «جيش التحرير الوطني ELN»، وكذلك «جيش التحرير الشعبي EPL» المستوحى من الأيديولوجية الماوية، إضافة إلى حركة 19 إبريل التي يرمز لها بـ M19، التي تأسَّست في السبعينيات من انشقاق بعض المقاتلين عن «فارك».

إن القاسم المشترك بين تلك الجماعات هو حمل السلاح للإطاحة بالسلطة، وإلغاء الفوارق الاجتماعية والظلم. غير أن أغلب العمليات المسلحة التي راح ضحيتها الكثير من المواطنين في كولومبيا نفَّذتها جهةٌ واحدة فقط هي القوات المسلحة الثورية الكولومبية «فارك»؛ لذا يأتي هذا المقال لإلقاء الضوء على العوامل الكامنة وراء نموها، والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، وأساليب عملها، وكذلك الأسباب التي أدَّت إلى تراجعها واختفائها.

ظروف النشأة

يرتبط أصلُ القوات المسلحة الثورية الكولومبية «فارك» بإنشاء مجموعات من الفلاحين للدفاع المسلَّح عن النفس في خمسينيات القرن الماضي، وقد تأسَّست أيديولوجيتهم الشيوعية على مبدأ قتال المتسلطين عليهم بسبب تدهور أوضاعهم المعيشية، وضعف الدور الذي تؤديه الدولة في إعادة توزيع الثروة. وإذا كان من المعروف أن عام 1964 يُمثِّل تاريخ ميلادهم الحقيقي بقيادة الفلاح «مانويل ماروالاندا فيليز» وبوصفهم مجموعة حرب عصابات رسمية، فإن تاريخهم أعرق من ذلك بكثير في السياق السياسي لكولومبيا الذي تميَّز بالعنف.

ففي المدة من (1946–1960) ظهر رجال العصابات في كولومبيا؛ حيث اندلعت حرب شرسة في البلاد عام 1946 بسبب انتخاب رئيس من حزب المحافظين «الأقلية» ضد الحزب الليبرالي الذي سعى بكلِّ قوة لاستعادة حكم الأقلية، وكذلك الامتيازات التي ألغاها في الأربعينيات، حيث كان يرفضها سكان الطبقات الوسطى الحضرية، وكذلك الفلاحون الذين نظموا أنفسهم للدفاع عن حقوقهم ومتطلباتهم المعيشية.

وبدأ منحى العنف يتزايد عندما اغتيل المرشح الليبرالي التقدُّمي «خورخي إليسير غايتان» عام 1948 مما أدَّى إلى تأجيج الاشتباكات بين المعسكرين. وفي هذا الوقت، شكَّل «مانويل ماروالاندا فيليز» أولَ مجموعة متمرِّدة. وفي عام 1953، أجبر انقلاب عسكري بقيادة «غوستافو روخاس بينيلا» الحزبين الليبرالي والمحافظ على التوصل إلى اتفاق «الجبهة الوطنية» لتقاسم السلطة وضمان التناوب في انتخابات 1953، ولكن من منظور باهتٍ وهشٍّ للديمقراطية.

وفي الوقت نفسه شكَّل الفلاحون الذين طردوا من أراضيهم في المناطق الجبلية والنائية «جمهوريات» شيوعية صغيرة يديرونها بأنفسهم في شكل حكم ذاتي بتوفير احتياجاتهم بعيدًا عن المؤسسات المركزية. وفي هذا السياق من الليبرالية الاقتصادية، لتعويض ضعف الدولة، نظَّم رجال العصابات أنفسهم عام 1957 لمواجهة الاشتباكات المستمرة؛ فقد كان الهدف الرئيس لها هو الإصلاح الزراعي؛ للسماح للفلاحين بالوصول إلى أراضيهم التي صُودرت بسبب توسع «اللاتيفوندیا» وكبار مُلَّاك الأراضي.

ومع تنامي حركات الاحتجاج عام 1964، قصفت حكومةُ الرئيس «غييرمو ليون فالنسيا» معسكرَ «مانويل ماروالاندا فيليز» ببلدة «ماركيتاليا» التي عُدَّت «جمهورية مستقلة» تميل إلى الشيوعية. وذلك باستخدام قنابل النابالم التي قدمتها لها الولايات المتحدة الأمريكية. حينها قرَّر الناجون والفلاحون الآخرون بقيادة «ماروالاندا» تأسيس مجموعة حرب ماركسية، أُطلق عليها اسم «القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – فارك»، لينتقل بذلك عناصرها من دور الدفاع عن النفس وحماية السكان إلى هدف آخر يتمثل في الاستيلاء على السلطة بدعم من الحزب الشيوعي الكولومبي.

جديرٌ بالذكر أن قوات «فارك» لم تكن قوية جدًّا في السبعينيات، وأصبح حالها تمامًا كالمتمردين الآخرين الذين شكَّلوا حركات موازية لها، فلم يحظوا جميعًا إلا باهتمام قليل من السلطة المركزية؛ لقلَّة عدد مقاتليهم، وكذلك الجبهات التي يتمركزون فيها، ويُذكر أنهم أدَّوا دورَ الدولة، وكسبوا دعمَ السكان في مناطق سيطرتهم، ففي ذلك التاريخ جرى التفاوض للتوصل إلى اتفاق سلام، ولكن دون نتيجة، فقد كان القمع والهجمات التي تشنُّها تلك الجماعات من عوامل عرقلة التوجهات السلمية.

تصاعد العنف

شكَّلت الثمانينيات نقطةَ تحول حاسمة في التعزيز العسكري والسياسي للمتمردين، حيث زادت أعداد المقاتلين والمناطق التي يسيطرون عليها. وقد قرَّرت قوات «فارك» التخطيط للاستيلاء على السلطة بتكثيف عملياتها على نطاق أوسع من المعارك الصغيرة المعتادة، كالهجمات على مراكز الشرطة للحصول على الأسلحة؛ ليصبحوا طرفًا سياسيًّا أساسيًّا في المفاوضات.

وفي غضون عقدٍ من الزمن، تغيَّر السياق الوطني والدولي على نحو كبير؛ فقد كان السياق السياسي الكولومبي بين عامي 1977 و1982 يغذِّي توسُّع العصابات، ويقمع حركات الاحتجاج بالتعذيب، وولَّدت الحروب في جميع أنحاء منطقة أمريكا الوسطى شعورًا عامًّا بالنضال الثوري ضدَّ الحكومات المركزية، لكن سياسات الانفتاح، وسقوط جدار برلين وغير ذلك من الأحداث، ألقى بظلاله على نضال المثقفين اليساريين، وشكَّك في جدواه. ففي الوقت الذي قرَّر فيه المتمردون الآخرون التخلِّي عن السلاح، كانت القوات المسلحة الثورية الكولومبية تواصل قتالها، وتدين التحول الليبرالي الجديد الذي اتخذته الحكومة منذ عام 1990.

إن تسارع حدَّة هذه الأحداث أسهم في تكاثر الخصوم لقوات «فارك»، ومن أولئك: القوات المسلحة المركزية، ومؤسسات الدولة، والقوات شبه العسكرية المرتبطة بتجَّار المخدرات التي استهدفت منذ عام 1985 النشطاء اليساريين والمدافعين عن حقوق الإنسان واغتيال المرشحين للانتخابات الرئاسية عام 1990 بما في ذلك أولئك الذين ينتمون إلى حزب الاتحاد الوطني التابع للقوات المسلحة الثورية الكولومبية؛ فقد قرَّرت هذه الجماعات شبه العسكرية عام 1993 استعادةَ الأراضي التي سيطرت عليها «فارك»، ولتحقيق ذلك اتَّحدت مع قوات الدفاع الذاتي الموحدة لكولومبيا، إضافة إلى العصابات المسلحة الجديدة وليدة اقتصاد المخدرات.

ولضمان تحقيق عنصر الاستمرارية لتلك الجماعات، قسَّم المتمردون الموارد المالية: كل مجموعة في منطقة محددة «الكوكا للفارك، صادرات الموز لجيش التحرير الشعبي، النفط لجيش التحرير الوطني، المساعدات الخارجية لحركة 19 إبريل»، وأصبحت عمليات الاختطاف ممارسةً منهجية ومصدرًا رئيسًّا للتمويل؛ وحصلت (فارك) على أعلى الدرجات بين الميليشيات، فبين عامي (1998– 2003) نفّذت أكثر من ألف عملية اختطاف سنويًّا. وقد أوجد المتمردون أيضًا مفهومَ «الخطف السياسي» عندما اختطفوا المرشحة البيئية إنغريد بيتانكورت وكلارا روخاس في أثناء فشل مفاوضات السلام في ظل حكومة «أندريس باسترانا»، وكذلك انتشرت ممارساتُ الابتزاز مقابل «الحماية»، ولا سيَّما في الماشية

والمناطق الزراعية، والرسوم المفروضة على التجار والناقلين، وتوسّع نطاق الضرائب والسيطرة على مناطق التعدين. ولكن يبقى التوسُّع في زراعة الكوكا وتهريب المخدرات هو الذي يزوِّد القوات المسلحة الثورية الكولومبية بأهم الإيرادات.

ومع أن العصابات المسلحة ذات النزعة الماركسية حظرت في السبعينيات إنتاجَ الكوكا في أراضيها، وعدَّت المخدرات بمنزلة «انحطاط رأسمالي»، إلا أنها سمحت للمختبرات بالعمل، ورخَّصت عمليات التصدير، وأنشأت «فارك» نظامًا ضريبيًّا على إنتاج الكوكا، أُطلق عليه اسم (غراماجي)، مقابل حماية الفلاحين، والمزايا الشبيهة بالخدمات الأساسية التي من المفترض أن توفرها الدولة، مثل: (التعليم، والصحة، والعدل، والمساواة، وما إلى ذلك)؛ كلُّ هذه العوامل أدَّت إلى خوضها حربًا ضروسًا مع القوات شبه العسكرية العاملة في مجال المخدرات منذ عام 2000 للسيطرة على مناطق زراعة الكوكا التي مورست فيها المذابح والتهجير القسري.

لا شك أن الطريقة التقليدية لتفسير توسُّع حرب العصابات هي استحضار الدعم الذي تحصل عليه بين شرائح معينة من السكان، وقدرتها على تولي مسؤولية مطالبهم، وتوجيه تعبئتهم، وتشكيل تجاربهم وذاكرتهم، وتقديم إطار لتفسير شعورهم بالظلم واقتراح سُبل معالجته. وقد تمكَّنت القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) من تجنيد ما يصل إلى 17 ألف مقاتل، فلا بدَّ أن لديهم جذورًا اجتماعية متينة. فقد كانت العلاقة بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية والسكان معقَّدة: فحتى لو كان العنف المرتبط بهذه الجماعات أمرًا لا جدال فيه، فإن السكان يجدون مزايا في وجودها، ليس فقط بمشاركة حنقهم تجاه الدولة، ولكن أيضًا بالاستفادة من الحماية التي يوفِّرونها لهم.

مفاوضات السلام

يعود تاريخ مفاوضات السلام الأولى إلى عام 1982 في ظل حكومة بيليساريو بيتانكور «حزب المحافظين»، حيث أيَّدت مطالب القوات المسلحة الثورية الكولومبية «فارك»، وعدَّت أفعالها نتيجة للوضع الاجتماعي المأساوي في البلاد، واعترفت بشرعيتها كطرف سياسي، واعتبرت أن التمرد جاء نتيجة لأزمة اجتماعية ومؤسسية تفاقمت بسبب الافتقار إلى شرعية الدولة. وفي نهاية عام 1984، جرى التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار من قِبل ثلاث مجموعات من المتمردين هي: جيش التحرير الشعبي EPL، وحركة 19 إبريل M19، والقوات المسلحة الثورية الكولومبية «فارك FARK»؛ وقد أسَّسوا حزبهم السياسي «الاتحاد الوطني» على أمل الحصول على السلطة عبر صناديق الاقتراع. وفي عام 1988، أدَّى اغتيال أكثر من 200 من أعضاء الاتحاد إلى انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار ليترك المتحاربون الحزب لاستئناف القتال ضدَّ المؤسسات الكولومبية.

وإذا نظرنا إلى قسوة هذا النهج الذي تبنَّته الحكومة المركزية كان العامل الحاسم في فشل المفاوضات؛ وعدَّ المراقبون أن نهج الرئيس

«إرنستو سامبر» هو الذي أسهم في تقويض أمن البلاد، وأن محادثات السلام التي أدارها خلفه الرئيس «أندريس باسترانا» في «المنطقة المنزوعة السلاح» الممنوحة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية فشلت عام 2002 بسبب اتهام «باسترانا» للقوات المسلحة الثورية الكولومبية بأنها المسؤولة عن اختطاف طائرة وعضو في مجلس الشيوخ. وبعدها تعاقبت محادثات أخرى للسلام، لكنها كانت تفشل تمامًا مثل خطة كولومبيا التي وضعتها حكومة «باسترانا»، والتي تتلخص في تعزيز القوات المسلحة الكولومبية بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية. بينما قادت حكومة «ألفارو أوريبي فيليز» معركةً شرسة ضد القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) التي قتل الجيش زعيمها، وأحلَّ محلَّه «تيموشينكو» على الفور.

وفي عام 2016، نجحت حكومة «خوان مانويل سانتوس» في توقيع اتفاقية سلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية «فارك» في هافانا، وبسبب نجاح تلك المفاوضات فاز «سانتوس» بجائزة نوبل للسلام في العام ذاته. ويذكر أن الاتفاقية خضعت لرأي السكان بواسطة الاستفتاء، لكنها رُفضت في البداية، ليجري بعدها التوقيع على اتفاقٍ ثان يسمح بالتعديل وفقًا لانتقادات المعارضة، وكانت أبرز مواده تسريح القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وتحويلها إلى حزب سياسي غير مسلح، ونزع سلاح قدامى المحاربين، وإنشاء محكمة عدالة انتقالية مختصة بالنظر في أخطر الجرائم التي ارتكبتها في أثناء النزاع المسلح.

وفي الانتخابات الرئاسية لعام 2018، ترشح «تيموشينكو» مع حزبه السياسي: القوة البديلة الثورية المشتركة لـ (فارك)، لكن اليمين فاز في تلك الانتخابات. وفي الوقت الذي يحكم فيه اليمين دولة «كولومبيا» منذ استقلالها، انتُخب المرشح اليساري «جوستافو بيترو» عام 2022 رئيسًا لكولومبيا، وهو مقاتل سابق من حركة 19 إبريل M19، ويذكر أنه قد جعل من السلام والعدالة الاجتماعية والمساواة أولوية كبيرة إبّان ولايته.

حقوق الأقلِّيات المسلمة في ظلِّ محاربة الإرهاب "الروهينجا" أنموذجًا

■ د. عمَّار علي حسن

ليس على وجه البسيطة مجتمعٌ يحيا في انسجام تام، ولا تكفُّ الأقلِّية المختلفةُ في الدِّين أو العِرق أو اللغة أو اللون في مجتمعٍ ما عن طلب حقوقها إن كانت مهضومة، وليس هناك ما يمنع من اضطهادها وممارسة التمييز تجاهها، ما لم تكنِ الدولةُ التي فيها تُعلي مبدأ المواطَنة الذي تحميه الدساتيرُ والقوانين والأعراف السياسية والأخلاقية. حتى في هذه الحالة لا تنتهي العنصريةُ المستترة والصامتة تمامًا، وبعضُ ثقافة الكراهية، أو التنمُّر على المختلفين، كلَّما وجدت عناصرُ من الأغلبية إلى ذلك سبيلاً.

■ روائي وباحث في علم الاجتماع السياسي، مصر

أوضاع الأقليات

يزداد وضعُ الأقلِّيات سوءًا في ثلاث حالات:

1. حين تعيشُ في دولة يحكمها نظامٌ مستبدٌّ منحاز إلى الأغلبية الدينية أو العِرقية أو اللغوية للسكَّان.
2. حين تعيشُ في مجتمع فقير الموارد، يتصارع أهله على تحصيل ما يوفِّر لهم الحدَّ الأدنى من الكفاف.
3. حين تعيشُ في ظروفٍ تُتيح للسُّلطة سنَّ قوانين استثنائية، أو اتخاذ إجراءات طارئة، تُطلق يدَها في البطش بالأقلِّيات، وغالبًا ما يكون هذا في الحروب النظامية أو الأهلية، أو في الحرب على الإرهاب، أو في الأزَمات الاقتصادية.

الإرهاب العِرقي والعقائدي

يُظهر تاريخُ الإرهاب في القرن العشرين أنه قام على رُكنَين أساسيَّين، الأول: جماعات عِرقية قومية مثل: الجيش الجمهوري الإيرلندي. والثاني: جماعات عقائدية مثل: الألوية الحُمْر، وبعض التنظيمات اليسارية في أمريكا اللاتينية. ثم انتقل الأمرُ إلى التنظيمات الدينية المنتسبة إلى المسيحية مثل: جيش الرب في أوغندا، أو إلى الإسلام مثل: تنظيمي القاعدة وداعش. ويمكن أن يتَّحدَ الرافدان فيتبنَّى تنظيمٌ قومي عقيدةً فكرية ما، يمارس العنفَ المفرِط تحت رايتها.

إن العِرق والقومية يمكنهما أن يدفعا إلى الإرهاب عند حصول تمييز شديد بين أفراد المجتمع، يقود الناسَ إلى العودة إلى ولاءاتها الأولى، وعند احتكار أتباع عِرق أو قومية أو دين للسُّلطة السياسية، مع حرمان الأقلِّيات من المشاركة، وعند تأجيج الأحقاد العِرقية أو القومية أو الدينية، مثلما قام به الصِّرب الأرثوذكس من مجازرَ بحقِّ مسلمي البوسنة والهرسك.

يختلف الإرهابُ القائم على العِرق عن ذلك الذي تدفعُ إليه عقيدةٌ دينية أو سياسية أو أهداف اقتصادية، فالإرهابيون العِرقيون يحشدون بني عِرقهم؛ لتعزيز هُويَّتهم الاجتماعية في وجه الهُويَّة الوطنية للدولة، ويبثُّون الذُّعرَ في نفوس الجماعة العِرقية المنافسة؛ ليُجبروها إمَّا على التسليم بحقوق الأقلِّية، أو تركها تنفصلُ عن الدولة إن كانت تقطُن في إقليم جغرافي محدَّد.

يخلق هذا النوعُ من الإرهاب مشكلةً عويصة للدول؛ لأن إجراءاتها الاستثنائيةَ في مواجهته قد تؤدِّي إلى استفحاله، وأن تصنع له دعمًا وتعاطفًا بين أهل العِرق الذي ينتمي إليه المتمرِّدون. لذا تلجأ الدولُ إلى تشجيع المعتدلين من أبناء هذا العِرق، وتقديم بعض الامتيازات لهم، مع معاقبة المتطرفين منهم، والتصدِّي لإرهابهم. وعلى أن المفاصلةَ العِرقية تبدو أقوى من المفاصلة الدينية؛ لأن المرء يمكن أن يبدِّلَ دينه أو يتركه، لكنَّه لا يستطيع تغيير عِرقه، تبقى فرصُ حلِّ المشكلات القائمة على العِرق أكبرَ من حلِّ المشكلات القائمة على الدِّين.

وتتعقَّدُ مشكلة مسلمي «الروهينجا» في «ميانمار»، لكونهم أقلِّية تجمع بين الجانبين العِرقي والديني. فالروهينجا: مجموعة عِرقية تنتسب إلى تجَّارٍ عرب وآخرين غيرهم وفدوا إلى إقليم «أراكان» قبل قرون، وهي تعتنق الإسلام دينًا، في حين أغلبُ سكَّان البلاد على الديانة البوذية.

إرهاب الدولة وحقوق الأقلِّيات

«إرهاب الدولة» مصطلحٌ تبنَّته لجنةُ القانون الدَّولي عام 1954م، ولا يزال مستعملاً، ويعني: قيام السُّلطة الرسمية بأعمال إرهاب، أو التشجيع على ارتكابها في إقليم الدولة أو خارجها، والتغاضي عن ذلك. وبهذا يمكن تصنيفُ ما تقوم به السُّلطات في «نايبيداو» بأنه إرهابُ دولة تجاه «الروهينجا»، فنحن أمام حالةٍ تشهد نوعًا من الإرهاب والرُّهاب، على النحو الآتي:

● **إرهاب مزعوم**؛ إذ إن «الروهينجا» لم يُنشِئوا تنظيمات إرهابيةً تستهدفُ الأغلبيةَ «البوذية» في «ميانمار»، أو تستهدفُ الدولةَ ومؤسَّساتها وقادتها، على غِرار ما تفعله جماعةُ «أبي سيَّاف» في جنوبي «الفلبِّين»، أو بعض التنظيمات المتطرفة في بلدان عربية وإسلامية شتَّى؛ بل هناك «حركة مقاومة» في «ميانمار»، نشأت ردًّا على الاضطهاد الشديد، باسم «جيش إنقاذ روهينجا» الذي يقاتل دفاعًا عن حقوقهم، لكنَّه فصيل ضعيفٌ محاصَر.

وهذه الأعمالُ العنيفة المتقطعة والمحدودة تمنح السُّلطات في «نايبيداو» فرصةَ التحذير من «الإرهاب»، واستغلال ظاهرة رُهاب الإسلام «الإسلاموفوبيا» التي اتَّسَع انتشارها عالميًّا بعد أحداث سبتمبر؛ لتسويغ إجراءات القمع القاسية على أتباع هذه الأقلِّية. وليست حالةُ «الروهينجا» استثنائيةً؛ فإن «الإرهاب» قائم على دوافعَ سياسية تجعل كلَّ طرف ينظر إليه وَفقَ مصالحه؛ فالذين يقومون بالعنف يُطلقون على أنفسهم لقب «مقاتلي الحرية» أو «مناضلين»، في حين يُطلق عليهم أعداؤهم وصف «إرهابيين».

وعلى الطرف الآخر تصفُ الدولة عنفَها الظاهر والمنظَّم تجاه الأقلية بأنه مكافحةٌ للإرهاب، وتسوِّغ انتهاكاتها لحقوق «الروهينجا»، باستهدافها الإرهابيين منهم، وَفقَ سياسةٍ لمكافحة التطرف زاعمةً أنها لا ترمي إلى سحق الأقلِّيات العِرقية.

● **إرهاب فعلي**؛ تمارسه سُلطة حاكمة ويدخل في «إرهاب الدولة» بوضوح، ويأخذ سبيلين؛ عمودي وأفقي، على النحو الآتي:

1) **إرهاب عمودي**: يتمثَّل في ازدياد حدَّة الإجراءات على مسلمي «الروهينجا»، شَمِلَت حمَلاتٍ أمنيةً للشرطة والجيش، بمشاركة عصابات بوذية متشدِّدة، أفضَت إلى قتل آلاف المسلمين، وحرق منازلهم، واغتصاب نسائهم، وممارسة العنف الجنسي عليهم؛ اتِّباعًا لسياسة متعمَّدة لترهيب المدنيين. ويُجبَر «الروهينجا» على الفرار

إلى «بنجلاديش» و«تايلاند» المجاورتين بمعدَّلات عالية؛ ففي أغسطس 2017م وفي أثناء حملة قمع قاسية فرَّ نحو 742 ألفًا إلى «بنجلاديش»، فيما نزحَ نحو 150 ألفًا آخرين؛ ليقيموا في مخيَّمات داخل إقليم «أراكان».

وتحرم الحكومةُ مسلمي «الروهينجا» من الجنسية، بمقتضى قانونها الصادر عام 1982م، وتراهم أجانبَ قادمين من «بنجلاديش»، ممَّا حرمهم من أيِّ حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية. ولا ينالون حقَّهم في التعليم؛ ففي ولاية «أراكان» التي تسمِّيها السُّلطات الرسمية «راخين» كان معدَّل الانتظام في الدراسة هو الأدنى في البلاد، ويتعرَّض التلاميذُ المسلمون للإهانة والاستهزاء من قِبَل المعلِّمين، ويُجبَرون على الجلوس في المقاعد الخلفية، ويُمنعون من الالتحاق بالجامعة الوحيدة في الولاية.

وهناك قرارٌ حكومي في «ميانمار» بمنع إنشاء مساجدَ جديدة، أو ترميم المساجد القديمة، وتدمير كلِّ مسجد بُنيَ أو رُمِّم سرًّا، مع منع المراكز الدينية واعتقال علماء الشريعة، فلا يتمكَّنُ المسلمون من الجهر بشعائرهم، وتُوظَّف مواقع التواصُل الاجتماعي لقمعهم، وبثِّ خطاب لكراهيتهم، ولا تلوحُ في الأفق بوادرُ تهدئة أو تراجع.

ومع أن مسلمي «الروهينجا» لا يختلفون عن البوذيين في زِيِّهم الوطني، ويتحدَّثون البورمية، وهم جزءٌ من تاريخ البلاد، فإن أوضاعهم ساءت منذ الانقلاب العسكري عام 1962م، فطُردوا من الجيش والوظائف الحكومية، وصاروا الأكثرَ فقرًا في البلاد، وحُرموا من حقِّ التصويت في الانتخابات، وبلغ ما يتعرَّضون له حدَّ الجرائم ضد الإنسانية، التي زادت بعد الانقلاب العسكري في فبراير 2021م، ولا سيَّما مع تدهور الوضع الإنساني وحقوق الإنسان والحالة الأمنية في «ميانمار» عمومًا.

2) **إرهاب أفقي:** يتمثَّل في اتِّساع رُهاب الإسلام؛ ليشملَ مناطقَ جديدة، مثل: «أراكان»، ويشملَ أيضًا عِرقيات أخرى تدين بالإسلام، مع أنها مندمجة في المجتمع بوضوح، مثل «الكرمان» وهم عرقية مسلمة تعترف بها السلطات الحاكمة بخلاف «الروهينجا».

القانون الدولي واستعادة الحقوق

إن ضمان حقوق الأقلِّيات يقوم على مبادئ المساواة والعدالة، التي هي موادُّ حاضرة في مختلِف القوانين والمعاهدات الدَّولية المرتبطة بحقوق الإنسان؛ إذ تحظُر التمييزَ على أساس الدِّين أو العِرق أو اللغة أو اللون، مع إقرار الحقوق الاقتصادية والمشاركة السياسية. ومن هذه القوانين والمعاهدات: «المعاهدة الدَّولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية»، و«المعاهدة الدَّولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، و«الاتفاقية الدَّولية للقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري»، و«اتفاقية حقوق الطفل»، و«اتفاقية التمييز ضد المرأة»، و«اتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة غير الإنسانية»، و«الاتفاقية الدَّولية للحماية من الإخفاء القَسْري». فضلاً عن حماية الهيئات والمنظمات المتخصِّصة، مثل: «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، و«مفوَّضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين»، و«منظمة الأمم المتحدة للطفولة»، و«منظمة العمل الدَّولية»، و«اليونسكو». وهناك كثيرٌ من القوانين والإجراءات الإقليمية في هذا الاتجاه.

ووَفقَ هذه القوانين والإجراءات بذلت «الأمم المتحدة» جهودًا في وقف «إرهاب الدولة» تجاه **مسلمي «الروهينجا»**، وخرجت بعدَّة **مطالبَ وتوصيات**، منها:

- عدم نسيان أزمة «الروهينجا»، والعمل الجادُّ على وضع حلٍّ جذري لمحنتهم.
- تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية لهم بواسطة «الأمم المتحدة» وشركائها، وبمشاركة منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية المحلِّية والدَّولية.
- محاسبة مرتكبي الجرائم الدَّولية في «ميانمار»، وتقديم تعويضاتٍ مناسبة «للروهينجا»؛ تحقيقًا للعدالة، وإسهامًا في مستقبل سياسي مستقرٍّ للبلاد.
- ضمان حقوق «الروهينجا» وأمنهم، وإدراجُهم في أيِّ حلول تقودُها حكومة «ميانمار»؛ لتحقيق مستقبل سلمي وديمقراطي.
- توفير الأمم المتحدة للتعليم والتدريب المهني للاجئي «الروهينجا»، وتأهيلهم للعودة إلى «ميانمار»، بعد تعزيز فرص الاستقرار، ونيل حقوقهم الأساسية، ودمجهم في مجتمعهم الأصلي.

وعلى ما تبذله الأممُ المتحدة ومنظماتها من جهود، وما تقوم به دولُ الجوار من إجراءات تلطيفية، وما تُبديه بعضُ الدول الإسلامية من انتقادات، لا يلوحُ في الأفق ما يُنبئ عن حلٍّ عادل وشامل لمشكلة «الروهينجا».

ذاكرة الإرهاب

اغتيال راجيف غاندي

انتحارية من التاميل تُفجِّر نفسها تحت أقدام رئيس الوزراء

في 21 مايو 1991، كان راجيف غاندي منخرطًا في جولاته المكوكية بين ربوع الهند ضمن حملته للانتخابات المقبلة؛ لاستعادة الأغلبية في البرلمان لحزبه (حزب المؤتمر) ورئاسة الوزراء له. وبعد زيارته الناجحة إلى «فيساخاباتنام»، كانت محطته الثانية «سريبيرومبودور» في ولاية «تاميل نادو». كان وسط موكب في سيارة بيضاء عندما وصل إلى تجمع انتخابي في المدينة، ونزل من سيارته، وبدأ بالسير نحو المنصَّة ليلقي خطابًا، وحوله تدوِّي هتافات المؤيدين من أعضاء حزب المؤتمر وأطفال المدارس. وفي تمام الساعة 22:21 اقتربت منه امرأة من بين جموع المستقبلين، ثم انحنت لتلمس قدميه – سلوك يُعبِّر عن الاحترام في التقاليد الهندية – لكنها فجَّرت نفسها بحزام ناسف، كان مدسوسًا أسفل فستانها، وعلى الفور قُتل غاندي، والانتحارية «دانو»، و14 آخرون. جرى تصوير عملية الاغتيال من قِبل مصوِّر محلِّي عُثر على كاميرته وفيلمه في الموقع على الرغم من وفاته في الانفجار.

وكان غاندي قد نجا من محاولة سابقة لاغتياله، في أكتوبر 1986، عندما اقترب مُسلَّح من مسافة بضعة أقدام وأطلق النار عليه، لكنه لم يصبه. وقبل خمس سنوات من مقتل غاندي أعدَّت وكالةُ الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) «موجزًا» عن احتمالات اغتياله، حيث وزَّعت تقريرًا من 23 صفحة على كبار المسؤولين فيها في مارس 1986 جاء فيه: «يواجه رئيس الوزراء راجيف

غاندي احتمال اغتياله قبل انتهاء مدة ولايته في عام 1989... الاغتيال هو التهديد الرئيس على المدى القريب بالنسبة له».

الملابسات

كشفت التحقيقات أن راجيف أُبلغ مرارًا وتكرارًا بوجود تهديد لحياته، وأنه لا ينبغي له السفر إلى ولاية «تاميل نادو». بل إن حاكم الولاية آنذاك «بهيسم نارايان سينغ» حذَّر راجيف مرتين من التهديد الذي قد تتعرض له حياته إذا زار الولاية. وكشف الدكتور «سوبرامانيان سوامي» في كتابه (سريلانكا في أزمة: خيارات الهند) الذي أصدره عام 2007؛ أن وفدًا من حركة نمور تحرير تاميل «إيلام» التقى براجيف غاندي في 5 مارس 1991. والتقى به وفد آخر في 14 مارس 1991، وكانت الرسالة التي نقلها كلا الوفدين إلى غاندي أنه لا يوجد أي تهديد لحياته، وأنه يستطيع السفر إلى «تاميل نادو» دون خوف على حياته. وبعدها أصبح راجيف راضيًا عن أمنه وخَرَقَ القواعد الأمنية في أكثر من 40 تجمُّعًا.

أسرة سياسية

كان راجيف غاندي رئيسًا لوزراء الهند من عام 1984 إلى عام 1989. وهو سليلٌ لأهم عائلة سياسية في الهند؛ إذ كان جده، «جواهر لال نهرو» -الذي يُنظر إليه عادةً على أنه مؤسس الهند الحديثة- رئيسًا للوزراء من عام 1947 إلى عام 1964، بعد أن قاد البلاد إلى الاستقلال عام 1947 مع «المهاتما» غاندي (الذي لا تربطه صلة أو علاقة براجيف غاندي). أما «أنديرا غاندي» والدة راجيف فكانت رئيسة الوزراء من عام 1966 إلى عام 1977، ومرة أخرى من عام 1980 إلى عام 1984.

وكانت «أنديرا غاندي» سياسيةً داهية، فبعد فوزها الانتخابي الساحق عام 1971 عزَّزت الموقف السياسي لابنها الأصغر «سانجاي» ليواصل المسار السياسي لعائلة «نهرو»، لكنه قُتل في حادث تحطم طائرة في يونيو 1980، ومع اغتيال «أنديرا غاندي» في أكتوبر 1984، ظهر فراغ في القيادة في حزب المؤتمر الحاكم، فرشَّح قادةُ الحزب ابنَها راجيف ليكون رئيسًا للوزراء، وأصبح سابعَ رئيس وزراء للهند بعد استقلالها، وأصغرهم سنًّا (44 عامًا)، وقاد الحزب إلى الفوز بالانتخابات، وحقَّق أغلبيةً أكبر من أيِّ وقت مضى في البرلمان الهندي عندما فاز بـ411 مقعدًا من أصل 542 مقعدًا.

المحاكمة

في 28 يناير 1998، أصدرت محكمة «تشيناي» (مدراس) أحكامًا بالإعدام على جميع المتهمين الستة والعشرين في الاغتيال، وأرجعت المحكمةُ الاغتيالَ إلى العداء الشخصي لزعيم نمور تحرير تاميل إيلام «برابهاكاران» تجاه راجيف غاندي؛ بسبب إرسال الأخير قوة حفظ السلام الهندية إلى سريلانكا عام 1987 بعد تفجُّر الحرب بين جيش البلاد وجبهة نمور تحرير التاميل. وأعقب الحكمَ القضائي عاصفةٌ من الجدل في الهند، وقال بعض الخبراء القانونيين وجماعات حقوق الإنسان: إن المحاكمة لم تستوفِ معاييرَ المحاكمة النزيهة؛ إذ عُقدت خلف أبواب مغلقة، وأُخفيت هُوية الشهود، وكانت المتهمة «أثيراي» تبلغ من العمر 17 عامًا فقط عندما قُبض عليها. وقد شكَّلت اعترافاتُ المتهمين جزءًا كبيرًا من الأدلة في الحكم الصادر بحقّهم، على الرغم من أنهم زعموا فيما بعد أن تلك الاعترافات أُخذت منهم تحت الإكراه. وفي الاستئناف أمام المحكمة العليا، حُكم على أربعة فقط من المتهمين بالإعدام، وعلى الآخرين بالسجن لمُدد مختلفة.

إطلاق سراح المدانين

في فبراير 2014 قرَّرت حكومة ولاية «تاميل نادو» إطلاق سراح سبعة أشخاص أدينوا بتدبير اغتيال راجيف غاندي. وقالت رئيسة وزراء الولاية «جيه جايلاليثا»: إن حكومتها سترسل القرار للحكومة الفدرالية للموافقة عليه. وإذا لم تحصل على إجابة في غضون ثلاثة أيام فستطلق سراح السجناء وفقًا للسلطات المخوَّلة لحكومة الولاية.

وتسبَّب القرار في نشوب نزاع بين الحكومة الهندية والولاية. وقال «مانموهان سينغ» رئيس وزراء الهند وقتئذ: «إن اغتيالَ راجيف غاندي هجومٌ على روح الهند... وإن الإفراجَ عن قتلة رئيس وزراء هندي سابق وزعيم كبير وعدد آخر من الهنود الأبرياء يتنافى مع كلِّ مبادئ العدالة».

وحسمت المحكمة العليا الهندية النزاع بتعليق قرار الإفراج عن السجناء السبعة، لكنها عادت بعد ثماني سنوات وأمرت بالإفراج عنهم في 11 نوفمبر 2022 بسبب حسن سلوكهم في السجن، بعدما قضوا عقوبةً لأكثر من ثلاثة عقود.

نمور التاميل يعتذرون

ظلت جبهة نمور التاميل تنفي باستمرار ضلوعها في اغتيال راجيف غاندي، لكن «أنطون بالاسينغهام»، كبير مفاوضي الجبهة في المحادثات مع حكومة سريلانكا قال في مقابلة مع التلفزيون الهندي، في 28 يونيو 2006، إن الجبهة «تأسف بشدة» لاغتيال رئيس الوزراء السابق راجيف غاندي. ودعا الهند إلى «ترك الماضي وراءها»، وحثَّ على «علاقة جديدة» تساعد الهند في حلّ الصراع العرقي في سريلانكا، لكن الهند رفضت الاعتذار. وقال «أناند شارما» وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند وقتئذ: «إن طلب العفو منا سيكون بمنزلة تأييد لفلسفتهم المتمثلة في الإرهاب والعنف والاغتيالات».

أجرى الحوار: أسرة التحرير

بيتر نوب

المدير السابق للمركز الدولي لمكافحة الإرهاب في هولندا

معالجة جذور التطرف الخطوة المهمة للوصول إلى حلول مستدامة

استخدام القوة الصلبة دون تمييز يؤدي إلى مزيد من العنف

يكاد يُجمع المختصون والخبراء في محاربة الإرهاب على أهمية استخدام نهج متعدد الأبعاد لتحقيق انتصار نهائي وشامل في تلك المهمة، وهو نهج يجمع بين القوة الخشنة والقوة الناعمة في الحرب على الإرهاب، وبين التصدي لعنف الإرهاب وعلاج الأسباب الجذرية له في آن واحد.

السفير بيتر نوب، المدير السابق للمركز الدولي لمحاربة الإرهاب في هولندا (ICCT) والخبير الدولي في محاربة الإرهاب، لديه تجربة ثريَّة في مجال مكافحة التطرف ومحاربة الإرهاب، نظرًا لخبرته الممتدة لعقود في هذا المجال، أجرت أسرة تحرير مجلة التحالف معه هذا الحوار.

يجمع محاورنا في خبراته الممتدة بين العمل في البعثات الدبلوماسية وحل النزاعات والأمن ومحاربة الإرهاب، والمساعدات الإنسانية، ولديه أكثر من عشرين عامًا من الخبرة العملية في الشرق الأوسط وجنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا في مشاريع التخفيف من حدة الفقر والتنمية. وعمل في السنوات العشر الماضية في مشاريع ذات صلة بمنع التطرف العنيف ومحاربته في جميع أنحاء الشرق الأوسط وغرب إفريقيا.

في البداية أشار نوب إلى أن المركز -الذي تولَّى رئاسته قرابة خمس سنوات- يركز على ثلاثة مجالات في محاربة الإرهاب؛ الأول يتعلق بالعنف السياسي، والثاني يختص بالقمع بوصفه عاملاً تحفيزيًّا وسببًا جذريًّا للعنف السياسي، والثالث يهتم بالأطر القانونية في مكافحة العنف السياسي. ويتناول المركز هذه الزوايا ويحلّلها للتوصل إلى توصيات علمية بشأنها تسهم في معالجة جذور التطرف. وذكر نوب أنه سعيد بالطريقة والهمة العاليَّة التي طوَّر بها المركز العالمي لمحاربة الإرهاب – لاهاي – مهمته.

وعن اليمين المتطرف في أوروبا، والخطر الذي يمكن أن يمثّله في المستقبل القريب، أكد بيتر نوب أن الظاهرة آخذة في النمو، وقد شهد العالم أحداثًا كثيرة تؤكد خطر هذه الظاهرة، ومع ذلك فإن أشكالاً متطرفة من الحركات المناهضة للحكومة والمؤسسات القائمة والحركات القومية قد ظهرت في أماكن أخرى، مما يؤكد أن الأمر لا يقتصر على «الغرب». ولا يزال الجدل مستمرًا حول الأسباب الجذرية لظهور اليمين المتطرف، لذا يمكن القول: إن عقارب الساعة قد تعود إلى الوراء، وسنأخذ وقتًا طويلاً في التحليل والتفسير، كما فعلنا مع تنظيم القاعدة بعد 11 سبتمبر. وما يزيد الأمر تعقيدًا أن بعض الجماعات تسللت إلى المناصب الحكومية والبرلمانية، مما يعني أن اليمين المتطرف المُزعزِع للاستقرار يحظى بدعم من قبل بعض الحكومات الأجنبية، بناءً على أجندة سياسية.

وحول مكامن القوة والضعف في إستراتيجيات محاربة الإرهاب، ولا سيَّما في أوروبا وهولندا أشار خبير محاربة الإرهاب بيتر نوب إلى نوعين من أفضل الممارسات في محاربة التطرف العنيف، إحداهما في هولندا، والأخرى في أوروبا عامةً. فقد أدركت الحكومة الهولندية منذ اليوم الأول أن الوقاية من التطرف يجب أن تبدأ من المجتمعات المحلية؛ حيث تتاح لهم فرصة اللقاءات المباشرة مع الفئات المستهدفة، والتعرف على الأشخاص المعنيين ومشكلاتهم التي تدفعهم إلى التطرف، ومن ثمَّ العمل على حلها وإقناعهم بالابتعاد عن التطرف، وهذا يستدعي التعاون مع ضابط الشرطة المحلي، والاختصاصي الاجتماعي، والمدرس والعديد من الأشخاص الآخرين الذين يعرفون آباء الإرهابيين المحتملين وأمهاتهم. إن العمل في محاربة الإرهاب ينبغي أن يبدأ من القاعدة في المجتمعات المحلية. وهذا ما فعلته هولندا في وقت مبكر، وأدى إلى انخفاض التهديدات الإرهابية انخفاضًا ملحوظًا. أما على مستوى أوروبا فإنّ شبكة التوعية بالتطرف (RAN) تعدُّ مثالاً جيدًا لمقاربة مماثلة. فمنذ عام 2011، ظلَّت الشبكة تجمع الممارسين من المجتمعات المحلية من جميع دول أوروبا في مكان واحد بهدف تبادل الخبرات والرؤى، حيث تتاح فرصة الاحتكاك المباشر والحديث مع أشخاص يقومون بعمل مماثل. وهو ما يتيح فرصة تبادل الخبرات لمن يمارسون العمل ممارسة فعلية، وليس للمعنيين بالسياسة.

وتناول نوب الدروس المستفادة من تأثير محرِّكات الصراع في ظاهرة الإرهاب موضحًا أن الصراعات تندلع عادةً بسبب الهوية، بين «نحن وهم». وعادة ما تترجم وجهات النظر المتضاربة إلى سياسات عن الهوية. فسياسة الهوية تخدم الفاعلين الذين يسعون إلى تقلد مناصب سلطوية، ومن ثمَّ يظهر العنف نتيجة نهائية لهذه المحرِّكات. لذا فإن السؤال الحقيقي هو: كيف نتعامل مع الصراعات؟ وكيف نتعامل مع سياسات الهوية وعلاقات السلطة؟ كيف نمنعها أن تتحول إلى عنف؟ لا بدّ أن ننسى الخلافات ونبحث عن التعايش والسلام، لقد ظهر الاتحاد الأوروبي إلى حيز الوجود نتيجة لعملية سلام. وفي بروكسل تتحدث بعض الحكومات إلى بعض لحل خلافاتها؛ حتى لا تتحول إلى كراهية وعنف. والأمر نفسه يصح عن ظاهرة «الحديث تحت الشجرة» في كل قرية إفريقية. هناك آليات لفض النزاعات في كل سياق لخدمة هذه الفكرة. وفي الأماكن التي تصبح فيها هذه الآليات غير كافية أو مضطربة أو متضررة ربما يتحول الصراع إلى عنف وتخريب يأكل الأخضر واليابس. وعلى المستوى العالمي، يوجد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية اللذان يجب أن يخدما هذا الغرض.

وكثيرًا ما ينتج الإرهاب عن شعور (مُتصور) بأن الأنظمة الموجودة لا تعمل لصالح مجموعات معينة، ومن ثمَّ تشعر هذه المجموعات بالإقصاء والتهميش، وتتجه إلى العنف الممنهج، وهذا ما لاحظناه في أثناء جائحة كورونا على سبيل المثال، حينما دفعت هذه المشاعر إلى تشكيل مجموعات مسلحة مناهضة للتطعيم. كما أن مظاهرة «حياة السود مهمة» (Black lives matter) التي نشأت في أمريكا بسبب مقتل أفراد من السود من قبل ضباط الشرطة، كانت بمنزلة انتفاضة أخرى ضد علاقات القوة غير المقبولة، وقد تشعر بعض الجماعات الدينية أن آليات حل النزاع لا تناسبها؛ لذا فإن التفكير في آليات الاحتواء فيما يتعلق بفض النزاعات المحليَّة والوطنية والدولية أمر أساسي.

الحوار مع المستهدفين بمنع التطرف يجب أن يكون في قمة الأولويات

وأشار بيتر نوب إلى أن الدراسات كثيرًا ما تتجاهل الصراعات والسرديات التاريخية التي تنتقل من جيل إلى جيل، ولكن مع عدم نسيان آلام آبائنا وأجدادنا ومعاناتهم بسهولة، فلا نتناسى تلك الصراعات، ونركز في البحث عما يُقرِّب بين الأجيال، ويعزز التضامن؛ فهذا محفز مهم في محاربة الإرهاب. ويعد مشروع السلام الأوروبي المسمى الاتحاد الأوروبي مثالاً جيدًا لمحاولة كسر الحلقة الأبدية من الغضب والانتقام ذات الجذور التاريخية العميقة. فبهذا المعنى، تُوج

المشروع الأوروبي بالنجاح بعد عبوره طريقًا شاقًا بُذل فيه الكثير من الجهد البشري.

وحلل الضيف تأثير الصراع في المناطق الإفريقية في انتشار الإرهاب، مؤكدًا أن ما يحدث في غرب إفريقيا هو عاصفة هوجاء، جعلت سكانها من أكثر الشعوب بؤسًا وشقاءً، بالرغم من امتلاكها ثروات طبيعية تكفي أن تضع سكانها ضمن أكثر الشعوب رفاهية. لكن ما يحدث بين مختلف الجهات الفاعلة التي تبحث عن مصالحها الخاصة في تلك المنطقة أمر مثير للقلق؛ حيث محاولات الاستقطاب، وتغذية النزاعات المسلحة التي أنهكت الدولة المركزية، وجعلتها غير قادرة على فرض سيطرتها على كامل أراضيها، وصعَّب مهمة التصدي للجريمة والفساد والعنف، وأغرى الجماعات الإرهابية بالانتشار والبقاء في هذه المناطق. إن محاربة الإرهاب وعمليات حفظ النظام العادية؛ لن تُكلّل بالنجاح في هذه الظروف المعقدة. ولعله من المهم تكليف الأفراد المعنيين بالحوكمة، من ذوي الجهود البناءة والموثوقة، والقادرين على التصدي للعاصفة الهوجاء باستخدام الأدوات القانونية، وإيجاد مقاربة جديدة لإدارة المشهد السياسي تكون قادرة على انتشالها من هذا الصراع، ووضعها على الطريق الصحيح نحو التنمية والازدهار، وإن أي تدخل خارجي يجب أن يُوَجَّه نحو هذا الحل.

وبشأن تأثير المساعدات الإنسانية في محاربة الإرهاب أكّد نوب أنها يجب أن تكون محايدة تحت كل الظروف، ويجب عدم تسخيرها كأداة لخدمة محاربة الإرهاب، أو حرمان بعض الأشخاص من الحصول على المساعدة التي تلبي الحاجات الإنسانية الملحة، فالطبيعة المستقلة تتطلب تقديم المساعدة لأي شخص يواجه معاناة ويستحق المساعدة. وفي بعض الأحيان، يُنظر إلى أعمال الإغاثة في حالات النزاع بوصفه دعمًا لفصيل ضد آخر وهذا غير صحيح؛ فالضرورة الإنسانية واضحة جدًا في هذا الشأن. غير أن هذه المساعدات يمكن أن تكون دليلاً على التضامن الدولي الذي يتناقض مع بعض سرديات الجماعات العنيفة والمتشددة، مثبتًا أنهم على خطأ.

الخيارات الإستراتيجية في محاربة الإرهاب ما تزال قليلة

ونوه خبير محاربة الإرهاب بيتر نوب إلى تحديات كبيرة يواجهها مع زملاء المهنة في مجال محاربة الإرهاب، ولا سيَّما عند الموازنة بين

استخدام القوة الصلبة والقوة الناعمة في محاربة الإرهاب. فمن الواضح أن القوة الصلبة هي أول ما تفكر فيه الحكومات، غير أن فهم الأسباب الجذرية ومعالجتها أمر لا بد منه للتوصل إلى حلول مستدامة للتطرف. وقد يؤدي استخدام القوة الصلبة من غير تمييز إلى تفاقم الأسباب الجذرية للتطرف العنيف، بدلاً من القضاء عليها، وهذا ما أكدته الدراسات والأبحاث. بيد أن الأدوات المطلوبة في القوة الناعمة لن يكتب لها النجاح إلا عندما تُطبق أزمنة مديدة وعلى نطاق واسع. وقد يحتج الذين يفضلون المقاربات العسكرية والحركية بأن هذه المقاربات تحقق نتائج سريعة، إن لم تكن فورية، لكن تحولات الإرهاب تشير إلى غير ذلك، فحينما تُحارب أيَّ تنظيم إرهابي في مكان ما؛ فإنه يبحث عن أرض أخرى يستطيع فيها أن يلملم شتاته ويمارس جرائمه مرة أخرى.

وأشار بيتر نوب إلى نماذج لقصص نجاح المعالجة الجذرية للتطرف المبنية على السلام؛ مثل إنهاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية للصراع عبر التفاوض، الذي جاء بعد خمسة عقود من الصراع أسفرت عن مقتل أكثر من ربع مليون شخص، وتشريد سبعة ملايين آخرين. وفي الوقت نفسه تغلبت البلاد على جراحها بهذا الاتفاق، ونُظِرَ إلى اتفاق السلام على أنه أحد أنجح الأمثلة لإنهاء الصراع. ومن تلك القصص الجيش الجمهوري الإيرلندي أيضًا الذي أنهى الصراع الذي يعصف في البلاد عبر التفاوض. القضية تكمن في تقديم السلام والحل السياسي مع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وتشكيل لجان الحقيقة والمصالحة.

وأوضح أننا على علم بسبب فشل عملية المفاوضات في التوصل إلى حل شامل ومستدام في أفغانستان، وأيضًا الإخفاقات في الأماكن الملتهبة، مثل: الصومال ومالي، وتحقيق نجاحات نسبية للمقاربات المحلية الناعمة كما هو الحال في كينيا، ونجاح نسبي للمقاربات الصلبة، مثل: سريلانكا، وإلى حد ما العملية العسكرية ضد داعش في سوريا والعراق، والتدخل الرواندي في موزمبيق. والظاهر على ما يبدو أنه لا يوجد «مقاسٌ واحدٌ يناسب الجميع» مما يحتم التوصل إلى حلول متوازنة، تناسب كل حالة على حدة. خلاصة القول، أن الحرب على الإرهاب معقدة، وتحتاج إلى إستراتيجيات متعددة تناسب تطورات الأحداث، وتحولات الجماعات الإرهابية، وتعالج جذور التطرف، غير أن المتاح ما زال قليلاً.

بيتر نوب جمع بين خبرة العمل الدبلوماسي ومحاربة التطرف والإرهاب

- زميل متميز في المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT).
- رئيس سابق للمركز الدولي لمحاربة الإرهاب في هولندا.
- نائب مدير إدارة السياسات الإستراتيجية في المركز الوطني الهولندي لمكافحة الإرهاب.
- مسؤول تطوير إستراتيجية مكافحة الإرهاب في الحكومة الهولندية.
- رئيس قسم المساعدات الإنسانية في وزارة الخارجية الهولندية.
- مسؤول الاستجابة الهولندية لحالات الأزمات الخارجية.
- عضو عامل في برامج التعاون الإنمائي والأبحاث في تنزانيا والكاميرون والسنغال.

مختار روبو علي

من مجاهل التطرف والإرهاب إلى وزير في الحكومة الصومالية

يُعدُّ الشيخ «مختار روبو علي» المُكنى بـ «أبي منصور» أحد أهم القيادات التي أسَّست حركة الشباب الصومالية، فقد قضى نحو عقدين من الزمن داخل الحركة، لتتحول وجهته بعد ذلك، ويصبح رمزًا للسلام والتسامح، بوصفه أهم وزير في الحكومة الفيدرالية الصومالية المعادية لجميع التنظيمات الإرهابية، بما فيها تلك التي تقلَّد بها مناصبَ رفيعة، حيث كُلف بإدارة حقيبة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة رئيس الوزراء «حمزة عبدي بري» منذ أغسطس 2022.

ولد «روبو» في 10 أكتوبر عام 1969 بمدينة «حُدُر» عاصمة محافظة «باكول» بولاية جنوب غرب الصومال، وتلقَّى فيها تعليمه الأساسي، حيث درس علوم الدِّين، ثم انتقل إلى العاصمة «مقديشو» ودرس العلوم الشرعية، وبعد عودته عمل مدرِّسًا في إحدى دور الأيتام بالصومال.

الخروج من الصومال

ترك «أبو منصور» الصومال وتوجه مع آخرين إلى أفغانستان منتصفَ تسعينيات القرن الماضي، ليعود مُجدَّدًا إلى بلاده عام 2000؛ ليُصبح عضوًا بارزًا في «اتحاد المحاكم الإسلامية» التي انهارت بعد صعودها السريع عام 2006 عقب التدخل الأثيوبي العسكري. وتشير التقارير إلى أن روبو لم يكن متطرفًا فكريًا، غير أنه كان ضد العدوان الإثيوبي على بلده، مما دفعه للالتحاق بالجماعات المسلحة.

بدأت رحلةٌ جديدة في مسيرة «مختار روبو علي» مع حركة الشباب التي تشكَّلت من فصائلَ وكياناتٍ كانت تابعةً لاتحاد المحاكم المُنهار. ولعل انتماءه العشائري للرحنوين، وخلفيته التعليمية، ووجوده المبكر في مرحلة التأسيس، إضافةً إلى خبراته العسكرية؛ كلُّ تلك الأسباب مكَّنته من الصعود السريع في المناصب داخل التنظيم، حيث حلَّ مكان «آدم عيرو» المسؤول الثاني في الحركة، ليخطف بذلك الأضواء أكثر بشغله هذا المنصب بعد أميرها «أحمد عبدي غودني» الذي اغتِيل بغارة أمريكية على مقرِّ قيادته في الصومال.

وأفادت تقارير أن «روبو» اختلف مع أمير الحركة «غودني» على خلفية تناقضات في التوجهات والمعتقدات، حيث أقاله من منصبه، وعيَّن «علي طيري» نيابةً عنه، لينزوي بعدها عن الأنظار بالتمركز في إقليم باكول جنوب غرب الصومال الذي ينحدر منه. وفي عام 2012 رصدت الولاياتُ المتحدة الأمريكية مبلغَ خمسة ملايين دولار لمن يُدلي بأيِّ معلومات تؤدِّي إلى اعتقال «مختار روبو» أو قتله.

الطريق إلى السلام

إن نهج تنظيم حركة الشباب الإرهابية القائم على ارتكاب المجازر غير الإنسانية، وصلابة الرأي لأعضائها بصرف النظر عن سلامته أو خطئه، إضافةً إلى الصراعات الكبيرة بين القيادات؛ جميعها أسباب دفعت «روبو» إلى نبذ تلك الأفكار الدموية التي يتبنَّاها التنظيم، حيث دخل في مفاوضات جادَّة مع الحكومة الفيدرالية، في سياق المراجعات الفكرية والفقهية والتوجهات، وهو الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية عام 2017 إلى رفع اسمه من قوائم الإرهاب، وإلغاء مكافأة من يُدلي بمعلومات عنه.

إلا أن التوجهات السلمية الجديدة في مسيرة «مختار روبو» لم تجد ترحيبًا ولا آذانًا صاغية من حركة الشباب التي عدَّته «مرتدًا يجوز قتله»؛ حيث قال متحدثٌ باسم الحركة: «ما من شك أنه خرج عن الدِّين وانضم إلى الأعداء، وكلُّ مَن يفعل ذلك مرتدٌّ يجوز قتله». وعلى إثر ذلك اندلعت اشتباكات دامية بين الطرفين سقط نتيجتها الكثير من القتلى والجرحى.

في أغسطس 2017 عقد «روبو» مؤتمرًا صحفيًا في العاصمة الصومالية مقديشو وبجانبه العلم الصومالي؛ أعلن فيه بوضوح أنه انسحب من «حركة الشباب» قبل خمس سنوات، وأعرب عن شكره للحكومة الفيدرالية الصومالية والمجتمع الدولي على «دورهما فيما آلت إليه الأمور»، منتقدًا بعدها الحركة على خلفية الاغتيالات والتفجيرات العشوائية والسجون السرية والقضايا العقائدية والفكرية الأخرى، موضحًا بذلك نهجه الجديد، لدرجة أنه تبرَّع بالدم لضحايا انفجار ضخم نجم عن شاحنة مفخَّخة في مقديشو في أكتوبر 2017 أودى بحياة نحو 600 شخص.

وفي نهاية 2018 فاجأ «روبو» الجميع بإعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية في ولاية جنوب غرب الصومال التي ينحدر منها، رغبةً منه في التحوُّل إلى العمل السياسي؛ ليحتكم إلى صناديق الاقتراع جنبًا إلى جنب مع أيِّ مواطن صومالي، مركِّزًا في حملته الانتخابية آنئذ على معالجة التحدي الأمني، وإزالة خطر حركة الشباب الإرهابية، وضمان دورٍ أكبر للمرأة في العمل السياسي. غير أن حكومة «محمد عبدالله فرماجو» سيست ترشح «روبو» وقامت باعتقاله معتبرةً ترشحه غير شرعي؛ وأنكرت حقوقه الدستورية بعد تأكدها من فرص فوزه ضد المرشح المدعوم منها «عبدالعزيز لافتاغارين».

استمر وضعه تحت الإقامة الجبرية حتى منتصف 2022 حيث أُفرج عنه بعد تنصيب الرئيس الصومالي الحالي «حسن شيخ محمود»، حيث تعهَّد بذلك في حملته الانتخابية، وأرجع اعتقاله ووضعه تحت الإقامة الجبرية إلى أسباب سياسية بعد صدور عفو شامل عنه؛ ليجري اختياره وزيرًا للأوقاف والشؤون الإسلامية في حكومة رئيس الوزراء «حمزة عبدي بري».

لا شك أن تعيين الشيخ «مختار روبو» في الحكومة الفيدرالية الصومالية وزيرًا للأوقاف والشؤون الإسلامية له الكثير من الدلالات والإيجابيات، حيث يرفع سقف التعاطي الإيجابي مع المنشقين عن التنظيمات الإرهابية، ويُحفِّز الراغبين منهم في الابتعاد عن تلك الجماعات، ويبعث رسالةً مفادها ترحيب الدولة بالعائدين إلى صفوفها، وتقدير من يسهم في رأب الصدع ومحاربة التطرف معًا.

وفي الختام:

لا بد من الإشارة إلى أن «روبو» الذي اكتسب عبر مسيرته المزيد من الخبرات الميدانية والفكرية والعقدية يقود حاليًا الجبهة الأيدولوجية للحكومة للقضاء على حركة الشباب بعد قتالٍ مريرٍ خاضه ضدها لسنوات قُتل خلاله ابنه «عبدالله» وصهره والكثير من أبناء عمومته، فتلك المسيرة التي تمتَّع بها تُسهم في مواجهة الأدبيات الإرهابية المغلوطة لدى تلك العناصر، وتدفعهم للتخلِّي عن الفكر المتطرف بعد تفنيد الادعاءات المغلوطة والمخالفة لتعاليم الدِّين الإسلامي الحنيف، وتوجيه ضربات قوية مزعزعة لركائزها الفكرية.

هل يمكن القضاء فكريًّا على التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب؟

■ المقدم بالي ياو

تعتمد الدول إستراتيجيات متعددة لمنع التطرف الذي يشكّل بذرة الإرهاب، ومن تلك الإستراتيجيات العناية بعملية الوقاية ولا سيما فئة الشباب؛ فهم الأكثر عُرضة لتقبُّل المعتقدات (الأيديولوجيات) المتطرفة والترويج لها عبر الوسائل المختلفة، والأقرب إلى التخطيط للأعمال الإرهابية وتنفيذها. ويسلط هذا المقال الضوء على دوافع الشباب نحو التطرف، ويقدّم مقترحات لحلول تسهم في تحصين الشباب تجاه معتقدات المتطرفين، والحدّ من كوارث الإرهاب والقضاء عليها.

■ ممثل جمهورية توغو في التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب.

أسباب التطرف

تتعدّد أسباب التطرف، فمنها أسباب مرتبطة بالبيئة مثل: ندرة الفرص الاقتصادية، والتهميش، والتمييز، والنزاعات طويلة الأمد (الاجتماعية والحكومية) التي لا تُحلّ، ومنها أسبابٌ تتعلق بمسيرة حياة الفرد ودوافعه الشخصية، والعوامل النفسية والسخط الجماعي التي تؤدي إلى التطرف في بعض الأحيان. وتعتقد بعض الجماعات الإرهابية أن الحضارات الأخرى تشكل عائقًا أمام التنمية، ونظامًا سياسيًا يسبّب الفقر لمجتمعات معينة، أو يبقيها في حالة من الفقر المدقع؛ ولهذا السبب يسعى المتمردون للقيام بأعمال عنف ونشر الرعب للضغط على الدولة أو السكان لتبنّي وجهة نظرهم، وتروّج أيضًا لرسائل ذات طبيعة فكرية أو سياسية أو دينية بما تمارسه من رعب وترهيب في بعض الأحيان وعبر الدعاية الإعلامية في أحيان أخرى. ويصبح الشخص متطرفًا عندما يتبنّى تلك المعتقدات الخبيثة التي تؤدّي إلى العنف والتطرف والإرهاب.

عوامل التطرف

يمكن الإشارة إلى عدد من العوامل التي تسهم في انتشار التطرف على النحو الآتي:

الأمية

يشكل ارتفاع معدّل الأمية والمستوى التعليمي المنخفض عائقًا أمام الوصول إلى مصادر المعلومات الرسمية والصحيحة، ويمنع الشباب من التفكير الموضوعي السليم، ويجنّبهم تحليل الأفكار واختيار الصالح والابتعاد عن الرديء، مما يسهّل مهمة استغلال التنظيمات الإرهابية لهذه الفئة، وإقناعهم بالأفكار المتطرفة عبر وكلاء التجنيد. وهذا ما يرجّح احتمال ارتكاب جرائم إرهابية.

ندرة فرص العمل

وهو عامل حاسم في فهم التطرف والتطرف العنيف، فالفقر وعدم الحصول على فرصة عمل جيدة يؤدّيان إلى قبول أي وظيفة مهما كانت طبيعتها، وهو ما تستغله الجماعات الإرهابية لتجنيد المزيد من الأتباع الذين ستغدق الأموال عليهم ليتبنّوا أفكارها وينفّذوا تعليماتها؛ لذا يمكن القول: إن الشباب الذين ليس لديهم آفاق مستقبلية للتوظيف وتوفير مصدر دخل لإعالة أسرهم؛ يسهل خداعهم بعدد من الأوراق النقدية، ولذا فهم عُرضة للتطرف والإرهاب.

الاستخدام الضار للإنترنت

لا بد من الاعتراف بأن شبكة الإنترنت ساعدت المتطرفين في نشر أفكارهم ووصولها إلى عدد كبير من الأفراد؛ لانتشارها العالمي، وصعوبة التحكم الكامل في المحتوى المقدم على صفحاتها، وسهولة الوصول إليها، وتكلفتها الرخيصة نسبيًا. وتسمح هذه الوسائل ببثّ الدعاية الإرهابية، والتجنيد، والتخطيط، والتنفيذ، وغيرها من الأعمال التي تحقّق أهداف الإرهابيين. ويمكن الإشارة إلى عدد من الوظائف التي تؤدّيها شبكة الإنترنت للجماعات الإرهابية على النحو الآتي:

1. **الدّعاية**

تمثّل الدعاية استخدامًا من استخدامات الإنترنت الرئيسة التي يلجأ إليها الإرهابيون، وتُتّخذ على هيئة اتصالات متعددة الوسائط توفر تعليماتٍ فكريةً تخدم المنظمات الإرهابية، أو عمليةً تحرّض على ارتكاب أعمال إرهابية. وغالبًا ما يوزّع الإرهابيون الرسائل الافتراضية والعروض التقديمية والمجلّات وملفات الصوت، إضافةً إلى المقاطع الرقمية المصوّرة التي تصنعها المنظمات الإجرامية أو المتعاطفون معها بهدف الترويج للعنف وإحداث التأثير المطلوب. ولا شك أن التأثير الكبير للمحتوى الذي يبثّونه يسهم في زيادة عدد الأفراد المقتنعين بأيديولوجيا الجماعة والانضمام إليها.

2. **التّجنيد**

لا يقتصر استخدام الإنترنت على نشر الخطابات والأفكار المتطرفة فحسب، بل إنه يوظّف لبناء علاقات مع الأشخاص الأكثر تقبّلاً للدعاية والتماس الدعم. وغالبًا ما يجري تصميم الخطاب الإرهابي لجذب الفئات الضعيفة والمهمّشة في المجتمع. وتستغل في عملية التجنيد مشاعرُ الظلم والإقصاء والإهانة التي يشعر بها بعض الأشخاص، وتُصاغ الرسالة بما ينسجم مع تلك المظالم بحسب العمر أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن أن تكون شبكة الإنترنت أداةً مُجْديةً لتجنيد القاصرين الّذين يمثلون نسبة كبيرة من مستخدميها. وتأتي هذه الأداة الجاذبة على شكل رسوم ساخرة (كاريكاتور) أو مقاطع مصوَّرة أو ألعاب إلكترونية ممنهجة تجمع بين الرسوم الساخرة للأطفال وبين رسائل تدعم الأعمال الإرهابية وتمجّدها، مثل التفجيرات الانتحارية. وتهتم المنظمات الإرهابية بتصميم الألعاب الرقمية لتجنيد أتباعها وتدريبهم بهدف استخدامها تجاه شخصيات رسمية في الدولة أو شخصيات سياسية مع تقديم مكافآت مميزة في حالة النجاح.

3- **الاتصالات السِّرّيّة**

يستخدم الإرهابيون تقنية الإنترنت لإرسال رسائل مجهولة المصدر للتخطيط لأعمال إرهابية، وغالبًا ما تكون عبر حساب بريد إلكتروني أو إنشاء مسودة رسالة غير مُرسَلة، وتترك آثارًا قليلة يمكن للعديد من الأفراد الوصول إليها باستخدام كلمة المرور ذات الصلة من خلال محطة إنترنت في أي مكان في العالم، وهم يبتكرون تقنيات متطورة تزيد صعوبة تحديد الرسائل ومَن أرسلها. ويستخدم المجرمون الاتصالات عبر الإنترنت لتنسيق الأعمال الإرهابية الجسدية وتنفيذها.

علامات تحذيرية

ثَمّةَ علامات توحي بتطرف الشخص، وكلما كثرت العلامات وجبَ على الأهل والمقرّبين التنبّه للخطر المحدق. ومن هذه العلامات ما يأتي:

- الانفصال عن العائلة والأصدقاء القدامى، والبعد عن الأحباب.
- ترك المدرسة، والتهرّب من الدراسة.
- سلوكيات جديدة في الطعام واللّباس والمال ولهجة الحديث.
- تغيرات في السلوك المتعلق بالهوية، مثل: معاداة المجتمع، ورفض السلطة القائمة، وعدم الرضا عن الحياة المجتمعية.
- تصفح المواقع والشبكات الاجتماعية ذات الطبيعة المتشددة أو المتطرفة.

التعليم لمواجهة التطرف

لا شك أن التعليم يشكل ركيزةً من الركائز المهمة الرامية إلى تحصين الشباب تجاه المعتقدات (الأيديولوجيات) المتطرفة والتنظيمات الإرهابية. ومن الضروري تزويد السلطات التعليمية بمجموعة واسعة من المبادرات التي تهدف إلى منع التطرف العنيف ومكافحته. ويمكن للحكومة تقديم الدعم لبرامج ومبادرات الوقاية في المدارس، إضافة إلى إنشاء مركز وطني في وزارة الأمن لتنفيذ إستراتيجية وقائية وطنية تجاه التطرف، مع ضرورة تدريب ضباط الشرطة والمعلمين ومديري المدارس على التنسيق الجيد في إنجاز تلك المهمة. وتستطيع المراكز المجهزة توفير قاعدة معلومات عن عمليات التطرف للمعلمين والأشخاص الذين يتعاملون مع الطلاب، وعند اكتشاف علامات مبكرة له أو إشارات دالّة؛ يمكن الاتصال بهذا المركز لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع هذا التطرف والقضاء عليه في مهده. وعلى المستوى المحلي يمكن للبلديات والسلطات المحلية تطوير سياسة وقائية بإنشاء خلايا أمنية محلية تكون على اتصال دائم مع قطاع التعليم والمركز الوطني للتطرف. ويجب على قطاع التعليم، باعتباره العنصر المركزي في الشبكة، التنسيق مع الخلايا والمركز بشأن الشباب الذين تظهر عليهم علامات التطرف؛ للقضاء عليها قبل استفحال أمرها.

تدابير دولية

تشمل محاربة التطرف العنيف- تماشيًا مع المسؤولية الأساسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين- التحصينَ من الدعاية الإرهابية، والحيلولة دون تجنيد الشباب في صفوف الجماعات المتطرفة، ومنعهم من أن يصبحوا مقاتلين إرهابيين. ولا شكّ أن ذلك عمل كبير يحتاج إلى تكاتف الدول وتعاونها، ويتطلب خطة عمل واضحة، ونهجًا شاملاً قابلاً للتطبيق. وفي هذا الإطار يجب الاستماع بعناية إلى المجتمعات المتضررة، والتعامل مع الشركاء من قادة المجتمع المحلي، والأشخاص المتدينين ذوي المصداقية الذين يتبنون لغة التسامح ونبذ العنف، والنساء والشباب الذين يشكّلون أفضل حصن لمنع التطرف العنيف، مع تأكيد عدم ربط الإرهاب بدين أو جنسية أو حضارة، والاهتمام بتعزيز التسامح والحوار بين الأديان. وإن اعتماد المجتمع الدولي إستراتيجيةً عالميةً شاملةً لمنع التطرف لم يَعُدْ تَرفًا أو خيارًا هامشيًا، بل صار ضرورةً حتميةً لمعالجة الأسباب الهيكلية والظرفية التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب، ولا سيما التهميش، وسوء الإدارة، وغياب الآفاق الاجتماعية والاقتصادية.

وثَمّةَ حاجة ملحّة للعناية بالفهم الدقيق لقدرة الجماعات الإرهابية على التأثير في الآخرين وتجنيدهم، ومن ثم تطوير وسائل لمكافحتها بما يتوافق مع القانون الدولي وحقوق الإنسان؛ وينبغي للدول أن تدمج برامج التصدي للأيديولوجيات المتطرفة في إستراتيجياتها التنموية.

مراقبة الإنترنت

يظلّ الإنترنت قناة تجنيد مفضلة للإرهابيين الذين يستخدمون مواقع التواصل، ومنتديات المناقشة، وخدمات الرسائل المباشرة، والمقاطع الرقمية المصوّرة والمسموعة، والشبكات الاجتماعية لنشر أفكارهم؛ لذا فإنّ مراقبة هذه الشبكة والتصدي لمحتوياتها الضارّة بأسرع وقتٍ أمرٌ مهمٌّ في وقف الدعاية الإرهابية التي تريد للإنترنت أن يصبح ملاذًا وأداة للجماعات الإرهابية لبثّ سمومهم وتنفيذ خُططهم الإرهابية. وإذا تعلق الأمر بتطوير المبادرات الرامية إلى محاربة الدعاية الإرهابية فلا بدّ أن تستند هذه المبادرات إلى القانون الدولي، واحترام سيادة القانون، وحماية القيم الإنسانية التي تشمل حرية التعبير، والحقّ في الخصوصية. وتحتاج الدول- مع ازدياد تعقيد مبادرات محاربة الدعاية الإرهابية- إلى مزيد من التكاتف والتعاون بشفافية كاملة، من أجل تعزيز ثقة الجمهور.

تعزيز التعاون الدولي

ثَمّةَ حاجة أيضًا إلى تعزيز التعاون والتنسيق وإقامة شراكات هادفة مع المؤسسات الفكرية والثقافية والمؤسسات التعليمية لمحاربة خطاب الجماعات الإرهابية. ويهدف تشجيع التعاون الدولي إلى تسهيل تبادل المعلومات المفيدة للكشف المبكر عن التحركات المحتملة ولا سيما تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويُعدّ الصراع سببًا من الأسباب التي تسهم في نموّ الإرهاب؛ إذ يسمح للإرهابيين باستغلال المظالم العميقة الناتجة عن المواقف القمعية أو عواقب التدخل الأجنبي؛ لذا كان من المهم وضع حدّ لهذه الصراعات. ولا بد من الإشارة إلى أن مِن أكثر الجوانب ترويجًا للأيديولوجيات العنيفة؛ محاولات بثّ الفرقة بين أبناء المجتمع الواحد، وإذكاء الصراعات العرقية والقبلية لتقسيم الدول وارتكاب جرائم الكراهية باسم العدالة الاجتماعية؛ مما يستلزم توعية الشباب بأخطارها، وإشراكهم في عمليات صنع القرار في مجتمعاتهم.

وختامًا

لا يمكن حصر أسباب التطرف وسبل محاربته في مقال واحد، لكنّها إشاراتٌ تتطلّب مواصلة البحث لمعرفة المزيد من الدوافع الخفية للتطرف ووسائل معالجتها. ومن الضروري تعزيز الأحكام التي تمكّن من معاقبة مَن يحرّض على أعمال الإرهاب، ومَن يساعد في نشر الأفكار المتطرفة والأيديولوجيات التي تهتمّ بالعنف والتعصب لثقافة ما أو معتقد معين، والتحريض على الكراهية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن احتواء الإرهاب والأيديولوجيات الكامنة وراءه يتطلّب تسوية الصراعات الإقليمية التي طال أمدها، وإزالة مصادر التوتر التي استغلتها الحركات الإرهابية بمهارة. وينبغي أيضًا تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والمناطقي، وأن تتوسع الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة، ولا سيما اليونسكو؛ في ممارسة مهامها بدعم برامج التعليم، والتوعية بالأخطار والتهديدات التي تشكلها أيديولوجيات المتطرفين والإرهابيين.

تطرف المؤنث

الوجه الناعم للإرهاب

■ كريمة مقطف

دفعت السياساتُ المتشدِّدة التي تتَّخذها السلطاتُ المحلية لمحاربة الإرهاب، والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بمؤسساته وهيئاته لتجفيف منابع الإرهاب واقتلاعه من جذوره، الكثيرَ من التنظيمات الإرهابية المركزية بأفرعها الإقليمية إلى تنويع مصادر الدعم اللوجيستي والعملياتي، والمستهدفات وطرق التنفيذ وأساليبها وآلياتها وعناصرها أيضًا. ومن تلك المصادر العنصر النَّسوي؛ حيث وظَّفه الإرهابيون في تنفيذ جرائمهم ومخططاتهم الشيطانية، مُستغلين إرثًا كبيرًا من الأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية، ولا سيَّما في المجتمعات العربية والإسلامية، التي تحظى فيها المرأةُ بمكانةٍ كبيرة على المستويين الديني والاجتماعي.

■ خبيرة وباحثة في قضايا العنف والتطرف، الجزائر.

لم تعد «المرأة» في الوقت الحالي «ضحيةً» للكثير من هذه الحركات والتنظيمات الإرهابية فقط، إنما أضحت عنصرًا فاعلاً وهدفًا إستراتيجيًّا وتكتيكيًّا يصنعُ التكامل مع العنصر الذكوري، ويحقِّق السبق العملياتي في تنفيذ الجرائم. وفي الوقت الذي تتطور فيه أدوار النسوة وإستراتيجياتهن داخل أشد التنظيمات تطرفًا، اتخذ العملُ النسائي العنيف في تلك التنظيمات عامةً مساراتٍ تصاعديةً أخرى في سبيل تكوين ميليشيات وفرق وكتائب وفصائل مسلَّحة.

هذا المسار المرتبط بالتطرف العنيف للنسوة داخل التنظيمات الإرهابية، أوجد حالةً من التحدي الكبير لدى الحكومات المركزية بسلطاتها الأمنية المختلفة، والمؤسسات والهيئات الدولية المعنية بمجال محاربة الإرهاب وحقوق الإنسان وشؤون المرأة؛ حيث تغيَّرت جميعُ الأطروحات الذكورية للعمل الإرهابي، وتجاوزت الحدود الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية والجغرافية السائدة، لتشمل عناصر ديموغرافية أخرى منها النوع والسِّنُّ.

وإن محاولة فهم علاقة الأنثى بالتطرف العنيف وتحليل هذه العلاقة، تتطلَّب دراسةً شاملة للعوامل المؤثرة في هذه العلاقة وأسبابها وتداعياتها وأنماط النساء المتطرفات، وهو ما يستعرضه هذا المقال.

عوامل تطرف المؤنث

على نحو عام، هناك عواملُ عديدة تدفع الأنثى إلى التطرف، وتبنّي سياقات العنف، والانضمام إلى جماعات إرهابية، من بينها عواملُ شائعة، كتعرُّضها لخطاب الكراهية، أو ارتباطها بشخص متطرف، أو تعرُّضها لتجاربَ مؤلمة في حياتها، بما في ذلك التعرُّض للعنف الجسدي، أو النفسي، أو الجنسي، أو فقدان الأحبَّاء، أو الشعور بالذنب أو العار. وتطرح تلك الأسبابُ جملةً من التساؤلات المهمة بشأن اعتبار الأنثى المنخرطة في الأعمال المتطرفة ضحيةً أم مجرمةً مسؤولةً عن أفعالها، وكيف ينظر إليها المجتمع.

ففي الحالات الفردية للتطرُّف المؤنث ربما يغلب التعاطف أو تفهُّم الدوافع، ولكن الآراء تتباين حول كيفية النظر إلى عموم المنخرطات في التطرف؛ إذ ينظر إليهن جانبٌ مجتمعي على أنهن ضحايا للاستغلال والتطرف، بينما ينظر إليهن جانبٌ آخر على أنهن مجرمات يتحملن مسؤولية أفعالهن.

ويحاول علمُ الاجتماع فهمَ التطرُّف المقترن بالعنف لدى التنظيمات الإرهابية عبر أطروحات مختلفة ومتشابكة؛ إذ يواجه الشبابُ من الجنسين جملةً من العوامل التي قد تدفعهم إلى تبنِّي سياقات التطرُّف والغلو، منها: شيوع مظاهر التهميش، والبطالة، والتصدع الاجتماعي، والتحديات الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر والإحباط؛ ما يدفع بعضهم إلى البحث عن هُويتهم في حركات إرهابية متشدِّدة.

وكذلك يؤدِّي شيوعُ الإحساس بالتحقير، وتدني المكانة، والقهر السياسي، واختلالات النظُم التعليمية، وانتشار الفساد؛ إلى إشاعة الاستياء والغضب، ومن ثَم يصبح الاتجاه نحو تبنِّي الأفكار العنيفة وسيلةً للتعبير وللبحث عن الهُوية الذاتية والمجتمعية والانتماء والمغامرة؛ حيث يشعر النسوة بالانفصال والتهميش في سياق العولمة، ولا سيَّما المهاجرات أو المواطنات الأوروبيات؛ فغالبًا ما تمنحهن الحركاتُ الإرهابية شعورًا بالانتماء إلى مجتمع أكثر عدلاً، وهو أمرٌ مُجافٍ للحقيقة تمامًا؛ إذ تَعرِض تلك التنظيمات عليهن هُويات محددة، توفِّر لهن إحساسًا بالقبول والتفاعل والاعتراف.

إن التطرُّفَ النسوي ظاهرةٌ معقَّدة وغيرُ متجانسة، لا يمكن اختزالها في مجرد شذوذ النساء اللائي ينخرطن في التنظيمات الإرهابية، وغالبًا ما تكون لديهن دوافعُ متعددة؛ يمكن أن تكون دينية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو ثقافية أو قومية أو عرقية أو جغرافية، فهذه كلُّها عواملُ تؤثِّر في مدى استعداد المرأة للانجرار نحو الجماعات الإرهابية التي تستخدم آليات فاعلة للتجنيد، منها الدعايةُ عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، مما يعرض المجتمعات لمخاطر التقسيم وتهديد الأمن الوطني، وفقدان الإمكانات والطاقات.

أنماط مختلفة

مع أن مشاركة المرأة في الجماعات الإرهابية ليست جديدةً، فإن دورها قد تعاظم في السنوات الأخيرة، وباتت تؤدِّي أدوارًا رئيسة؛ مخطِّطةً وداعمةً ومنفِّذةً، إذ لم يقتصر دورها على النَّسق التقليدي القائم على توفير الأجواء النفسية والجسدية المناسبة للزوج للقيام بجرائمه المعتادة؛ بل تخطته أيضًا إلى مهام تطبيب الجرحى، وإعداد الطعام، وتربية الأبناء، وغرس قيم العنف، ونقل الفكر المتطرف إلى الجيل الجديد.

وإن التنوع الكبير الذي يبدو واضحًا في أدوار الإرهابيات، ولا سيَّما في العقدين الماضيين، فرَضَ جملةً من التحديات الكبيرة على السلطات الأمنية المحلية، وكذلك لدى الهيئات المعنية بمحاربة الإرهاب، ففي محاولات بحثية لاستقراء الواقع، وإلقاء الضوء على تلك الأدوار، قسَّمت دراساتٌ عدةٌ، من بينها دراسة «سيران دي ليدي» المتخصصة في قضايا المرأة والعنف السياسي، والصادرة عن المركز الدولي لمواجهة التطرف عام 2018 الأشكال النمطية التي تستخدم فيها التنظيمات الإرهابية المرأة؛ إلى أربعة أدوار رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

زوجات وأمهات: قصرت بعض القيادات المؤثرة في عدد من التنظيمات الإرهابية دور المرأة على مهام الأم والزوجة؛ إذ إنها تُسهم في تربية وتنشئة جيل جديد من «المتطرفين والإرهابيين». ومع أن الإرهابيين حرموا المرأة من القتال، وحصروا دورها في تربية الأطفال، فإنَّ آخرين تحدَّثوا عن إمكانية مشاركتها في القتال إذا لزم الأمر.

مجندات وداعيات: تؤدِّي النساءُ المتطرفات دورًا مهمًّا في الترويج والتجنيد للتنظيمات الإرهابية وأفكارها المتطرفة، سواء عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو أنشطة التجنيد التقليدية وخلايا الدعم. ويقمن أيضًا بدور أساسي في الدعاية ومحاولة إقناع الآخرين بوجوب الالتحاق بهذه التنظيمات الإرهابية والانضمام إلى صفوفها.

ميسرات ومعينات: استغلت التنظيماتُ الإرهابية النساءَ في إدارة السجون النسوية، وإيواء عناصر التنظيم المطاردين، وتقديم خدمات التمريض وتطبيب الجرحى، والتجسس والاستطلاع، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وتهريب السلاح، وجمع الأموال اللازمة للتمويل. ففي عام 2014، ألقت السلطات الأمريكية القبض على شبكة إرهابية تتألف من 15 امرأة قمن بتحويل آلاف الدولارات لحركة «الشباب» في الصومال التابعة لتنظيم «القاعدة» الإرهابي.

مخططات ومهاجمات: إذ جرى تدريب النساء على حمل السلاح، والمشاركة في العمليات القتالية، والقيام بتفجيرات انتحارية، إضافة إلى التخطيط وتنفيذ عمليات فردية على غرار عمليات الذئاب المنفردة. ومن أمثلة ذلك عملية «روشونارا شودري» البريطانية من أصل بنجلاديشي، حيث طعنت عضوًا في البرلمان البريطاني. وعُدت «شودري» أولَ امرأة بريطانية تُدان بهجوم عنيف في المملكة المتحدة بعدما أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة.

النوع الاجتماعي

إن فهم طبيعة العلاقات والأدوار والقيم التي يحددها المجتمع لكلٍّ من المرأة والرجل في سياق النوع الاجتماعي «الجندر» له أهميةٌ كبيرة في سبيل تفكيك ظاهرة التحاق النساء -ولا سيَّما الغربيات «الفرنسيات والإنجليزيات....»- بالتنظيمات الإرهابية المتطرفة، إذ تبدو المقاربات النوعية مُكمِّلة للمقاربات التي تربط بين الإرهاب وانتشار الفقر والبطالة والاستبداد وبقية الأسباب سالفة الذكر؛ إذ يؤدِّي النوعُ

الاجتماعي «الجندر» دورًا مهمًّا في تغذية العنف والتطرف لدى المرأة؛ فقد تكون المتطرفات مدفوعات بعوامل نوعية كثيرة نحو التطرف والإرهاب، فلا شك أن المعتقدات المنتشرة على نطاق واسع تحدِّد ما ينبغي أن يكون عليه الرجال والنساء، وكيف يجب أن يتصرفوا. على سبيل المثال، غالبًا ما يُنظر إلى النساء على أنهن ضعيفات وعاطفيات، بينما يُنظر إلى الرجال على أنهم أقوياء وعقلانيون. وربما تؤدِّي هذه الصورة النمطية إلى التمييز والظلم، فعندما تشعر الأنثى بالتهميش والاضطهاد بسبب نوعها، فمن المحتمل أن تبحث عن طريقةٍ لتثور وتبحث لنفسها عن موطنٍ آخر يُحقِّق لها الغلبةَ والقوة والعقلانية في التقدير والتصرف، وهو ما جرى استغلاله لتجنيد نساء جديدات من قِبل التنظيمات الإرهابية التي تستخدمهن حججًا لإبراز أهدافها.

وإذا نظرنا إلى العلاقة بين النوع والراديكالية المتطرفة والعنيفة، وجدنا أن النساء من المحتمل أن يتطرفن عندما يواجهن صعوبات اجتماعية أو تشكيكًا في أنوثتهن، أو فقدان الانتماء؛ مما يدفعهن إلى البحث عن هُوية قوية ومتماسكة، وأمَّا الذكور فغالبًا ما يبحثون عن الاعتراف الاجتماعي والمكانة، وقد تقدِّم لهم التنظيمات الإرهابية إحساسًا بالقوة والهيمنة والانتماء إلى مجتمع ما.

نماذج متعددة

تتَّسم التشكيلاتُ النسوية المسلحة التابعة للتنظيمات الراديكالية المتطرفة بكونها خلايا صغيرة قليلة العدد، يرتبط مصير معظمها بمصير التنظيم المركزي الذي تنتمي إليه، ومن بين تلك التنظيمات النسوية الإرهابية: «بنات الأمة الكشميرية»، و«نساء القاعدة»، و«كتيبة خنساء داعش»، و«لواء الزينبيات الحوثي»، و«الأرامل السوداء بوكوحرام»، و«نساء حركة الشباب بالصومال».

وتجدر الإشارة إلى أن «داعش» الإرهابي من أكثر التنظيمات الراديكالية إشراكًا للنساء في العمل المسلَّح، ويُصنَّف على أنه الأكثر نجاحًا في تجنيدهن واستقطابهن بفضل ترسانته الإعلامية التي تُستغل على نحو يتماشى مع مقتضيات العصر ومتطلباته، ويُحقِّق التطلعات والأهداف للإرهابيات الجديدات، فمن بين أدواته منصاتُ التواصل الاجتماعي التي يُبث عبرها العديدُ من المقاطع المرئية والمسموعة التي تتضمن الكلمات المنمقة (الشعر) التي تُلهب مشاعر المراهقات، وتدفعهن نحو التطرف.

وقد قدم تنظيم «داعش» الإرهابي نموذجًا إرهابيًّا مغايرًا لسائر التنظيمات الراديكالية التي تختلف عنه في التفكير والتصور، ولا سيَّما في استقطاب الفتيات الأجنبيات من «فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وسويسرا وكندا»، إضافةً إلى فتيات من بعض الدول الإسكندنافية؛ مَمن تتراوح أعمارهن غالبًا من 15 إلى 25 سنة. وقد شاركت المرأة في التنظيم الإرهابي بأدوار اجتماعية، وإدارية، ولوجستية، ثم تدرَّجت في وظائف قتالية، وفي يوليو 2014 أُعلن عن إنشاء أول لواء نسائي خاص باسم «كتيبة الخنساء».

في الختام:

تحتاج قضيةُ تبنِّي النساء للتطرُّف العنيف إلى مزيدٍ من الاهتمام المجتمعي والحكومي، ولا بدَّ من العمل على تحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة، وتوفير فرص التعليم والتدريب، وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقبل الآخر والتسامح، ونشر الخطاب الديني الوسطي المعتدل، والاستغلال الأمثل لمنصات التواصل الاجتماعي في إطار وقائي ينشر خطابات إيجابية بديلة وبرامج بنَّاءة للتوعية المثلى.

الأمين العام يبحث سُبل التعاون مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

بحث الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي سُبل التعاون بين التحالف الإسلامي ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. جاء ذلك في إطار زيارته لمقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك يوم الأربعاء 22 مايو 2024؛ حيث التقى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب السيد فلاديمير فورونكوف.

وأكد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة أنّ التعاون بين المنظمات الدولية يساعد في مواجهة التحديات الإرهابية، مشيدًا بالجهود التي يقدّمها التحالف الإسلامي لخدمة مصالح الدول المتحالفة في حربها على الإرهاب، وبالدور الرياديّ للمملكة العربية السعودية- دولة المقر- في دعم هذا التحالف إيمانًا منها بوجوب التكاتف الدولي في هذا الشأن.

وأعرب اللواء المغيدي عن تقديره للجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة ممثّلةً بوكالة الأمانة العامة لمكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وما يقدمانه في سبيل دعم ومساعدة وتدريب الدول الأعضاء في مجالات محاربة الإرهاب المختلفة، وبناء القدرات المؤسسية، وتنسيق الجهود الدولية، والمساعدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وصولاً إلى النشر والتوعية بمخاطر الإرهاب وآثاره. وأكد اللواء المغيدي أن محاربة الإرهاب تتطلب جهدًا دوليًا وتعاونًا أُمميًا مكثّفًا وفق رؤًى إستراتيجيّة محدّدة تعمل داخل إطار تكامليّ بهدف القضاء على هذه الآفة التي أنهكت كثيرًا من شعوب العالم.

والتقى اللواء المغيدي يوم الخميس الموافق 23 مايو 2024 مدير مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب السيد ماورو موديكو؛ حيث استعرضا أبرز إنجازات التحالف الإسلامي ومبادراته، وأهداف المبادرات ودورها في خدمة الدول الأعضاء، ومحاربة الإرهاب ونبذ العنف والتطرف.

وأشاد مدير مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بما رآه من مبادرات وآلية عمل يقوم بها التحالف، ومدى توافقها مع الأنظمة والأعراف الدولية مؤكّدًا أن الاجتماع يُسهم في تعزيز العمل المشترك وبناء الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين فيما يخدم الدول المتحالفة.

رئيس الأركان في الجيش الكويتي يشيد بتقنيات التحالف في مواجهة إرهاب الجماعات المتطرفة

أشاد معالي الفريق الركن الطيار بندر بن سالم المزين، رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الكويتي؛ بالتقنيات الاحترافية التي يمتلكها التحالف الإسلامي لمعرفة أبعاد الجماعات المتطرفة وطرائق تفكيرها في صناعة الإرهاب، وأشاد أيضًا بجهود التحالف في خدمة الدول الأعضاء والتنسيق بينها في محاربة التطرف والإرهاب.

جاء ذلك خلال زيارته لمقر التحالف في مدينة الرياض يوم الأربعاء 17 يوليو 2024، وكان في استقباله معالي رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة السعودية الفريق الأول الركن فياض بن حامد الرويلي، والأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي.

واستمع الضيف والوفد المرافق له خلال الزيارة إلى شرح لأهمّ أعمال التحالف الإسلامي ومنهجية عمله في محاربة الإرهاب، واطّلع على إصدارات التحالف وغرفة تقدير الموقف المعنية بعمليات الرصد والتحليل والمتابعة، إضافة إلى مؤشرات قياس ظاهرة الإرهاب التي تُبنى وفق معلومات وبيانات كمية ومعطيات إقليمية وتحليلات منطقية من شأنها تحليل الأحداث ورصد الجماعات الإرهابية حول العالم.

من جانبه أعرب اللواء المغيدي عن بالغ تقديره لزيارة معالي الفريق الركن الطيار بندر بن سالم المزين، مشيدًا بما تقوم به دولة الكويت

في حربها تجاه الإرهاب، ومنوّهًا بجهود ممثلي دولة الكويت في التحالف الإسلامي ودورهم مع زملائهم من ممثلي الدول الأعضاء في تبادل الخبرات الدولية في مجالات محاربة الإرهاب.

التحالف يستقبل رئيس أركان القوات المسلحة لجمهورية النيجر

استقبل الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي يوم الاثنين 1 يوليو 2024 بمقر التحالف في مدينة الرياض؛ العميد الركن موسى سالو برمو، رئيس أركان القوات المسلحة لجمهورية النيجر، والوفد المرافق له.

واطّلع الضيف والوفد المرافق بإيجاز على أهم أعمال التحالف الإسلامي ودوره في محاربة الإرهاب، واطّلع الضيف أيضًا على آخر الإصدارات والتقارير الشهريّة المعنيّة بالشأن ذاته، وعمليات الرصد والمتابعة والتحليل التي يقوم بها التحالف الإسلامي في حربه ضدّ الجماعات المتطرفة والإرهابية حول العالم.

وأثنى الضيف على إستراتيجيات التحالف في حربه ضد الإرهاب، والمنهجية الفكرية التي ينتهجها في حلحلة المعتقدات الفكرية المتطرفة التي تتبنّاها الجماعات الإرهابية للتغرير بالشباب وزجّهم في ساحات القتال والتطرف، وأكد الضيف أن التكاتف الدولي يمثل دورًا مهمًّا في القضاء على هذه الجماعات.

وقد رحّب الأمين العام للتحالف الإسلامي بالضيف والوفد المرافق له؛ معربًا عن تقديره لهذه الزيارة التي تؤكّد جهود قيادة جمهورية النيجر في حربها ضدّ الإرهاب والتطرف، مؤكدًا أن حضورها ضمن مجموعة دول الساحل يظهر مدى إيمانها بالعمل التشاركي في كل ما من شأنه محاربة الإرهاب ونبذ العنف والتطرف.

خلال اجتماعه بوفد شبكة مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة:

اللواء المغيدي: القضاء على الإرهاب يتطلّب تعاونًا دوليًّا وأُمميًّا

أكّد الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي أن القضاء على آفة الإرهاب يحتاج تعاونًا دوليًا وأمميًا، مشيرًا إلى أنّ الفكر المتطرف لا يعرف دينًا محددًا، أو عقيدةً بعينها، أو مساحة جغرافية ترسم أُطره، وأن الفكر المتطرف هو منهج وسلوك عدواني لا ديني يهدف إلى إثارة البلبلة، وخلق النزاعات، وقتل الأبرياء.

جاء ذلك خلال استقباله وفدًا من شبكة مكافحة الإرهاب التابعة لحكومة المملكة المتحدة يوم الأحد الموافق 26 مايو 2024 بمقر التحالف في مدينة الرياض. وأشار الأمين العام إلى أن التحالف يعمل على رسم الإستراتيجيات التي تُحدّ من نهج التنظيمات الإرهابية؛ مؤمنًا بأن أُولى مسبّبات هذا النهج هو الفكر ومدى تأثيره غير المباشر في غرس الأجندات المتطرفة، وما يتبع ذلك من الرسائل الاتصالية التي تحرّض على العنف والدمار باسم المُعتقدات.

وخلال الزيارة استمع الوفد لموجز عن أهم أعمال التحالف الإسلامي ودوره في تنسيق الجهود الدولية في محاربة الإرهاب، واطّلع على عمليات الرصد والمتابعة والتحليل التي يقوم بها التحالف الإسلامي في حربه ضدّ الجماعات والتنظيمات الإرهابية حول العالم.

وفد جيش التحرير الصيني

جهود التحالف الإسلامي في محاربة الإرهاب محلّ اهتمام الجمهورية الصينية

استقبل الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي بمقرّ التحالف في مدينة الرياض يوم الخميس 30 مايو 2024؛ معالي الفريق تشانغ شيويه، نائب المفوض السياسي، ومدير دائرة العمل السياسي لقيادة المسرح الغربي في جمهورية الصين الشعبية، والوفد المرافق له.

وأشاد رئيس الوفد الصيني الفريق تشانغ شيويه بالمنهجية التي يتبعها التحالف في حربه ضد الإرهاب، المرتكزة على أُسس إستراتيجية مُمنهجة تتناول محاربة الإرهاب ابتداءً من أصوله الفكرية المتطرفة وصولًا إلى التنسيق العسكري لدحره، وأضاف أن ما يقدّمه التحالف الإسلامي من جهود كبيرة هو محطّ اهتمام الجمهورية الصينية، ويمكن الاستفادة من هذه التجربة بما يخدم مصالحها أيضًا في حربها ضدّ الإرهاب.

من جانبه أعرب اللواء المغيدي عن امتنانه لزيارة الوفد الصيني، موضحًا أن الإرهاب هو عدوّ مشترك، والحرب عليه هي حرب مستدامة تتطلّب تعاونًا دوليًا مُكثّفًا للقضاء عليه، وأضاف أن النهج المتطرف وما يحمله من أفكار هدّامة هو نهجٌ عابرٌ للقارات، مخترقٌ لكل الحدود الجغرافية بُغية التخريب والدمار باختلاف ما يحمله من عقائد متطرفة وديانات مختلفة، مؤكدًا أن إنشاء هذا التحالف الإسلامي من قبل حكومة المملكة العربية السعودية- دولة المقر- وانضمام (42) دولة متحالفة؛ هو إيمانٌ مطلقٌ بضرورة تكاتف المجتمع الدولي للقضاء على هذه الآفة، والوقوف صفًا واحدًا أمام كل من يحمل نهجًا متطرفًا يُريد به الهدم والخراب.

اللواء المغيدي يثمّن جهود جمهورية غانا في حربها ضد الإرهاب

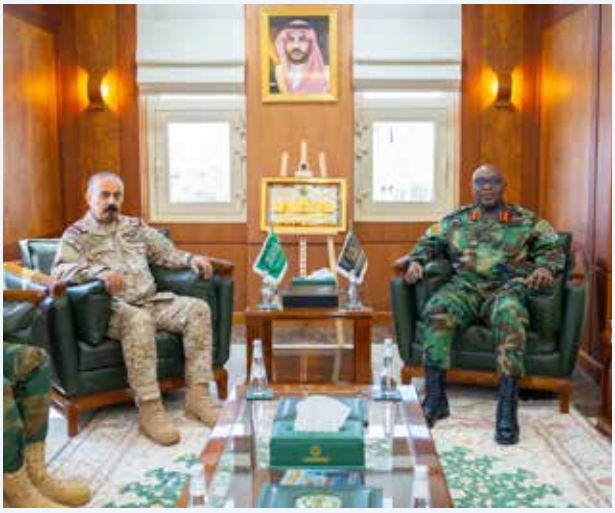

استقبل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب يوم الثلاثاء 4 يونيو 2024؛ الملحق العسكري لجمهورية غانا العميد الركن مصطفى محمد. واطّلع الضيف على إنجازات التحالف الإسلامي وأهم أعماله التي يقوم بها في خدمة مصالح الدول الأعضاء في محاربة الإرهاب، واطّلع أيضًا على أعمال الرصد والمتابعة الدورية التي يقوم بها التحالف في حربه ضدّ التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة حول العالم.

وثمن الأمين العام للتحالف الإسلامي اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي هذه الزيارة مُنوّهًا بالجهود المبذولة لدولة غانا في حربها على الإرهاب، ودورها الإقليمي في ذلك من خلال موقعها الإستراتيجي في منطقة غرب إفريقيا، وجهودها في تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين دول المنطقة لمواجهة الجماعات المتطرفة، وإسهاماتها الفاعلة في بعثات حفظ السلام الأممية في المناطق المتأثرة بالإرهاب، مما يجعلها محورًا مهمًّا في الجهود الدولية المبذولة لمحاربة الإرهاب والتطرف العنيف في منطقة غرب إفريقيا.

ووجّه اللواء المغيدي دعوة التحالف لجمهورية غانا للانضمام إلى التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب؛ لما في ذلك من أثر كبير في عمليات تبادل الخبرات وتحقيق المكاسب التي تعود على دولة غانا ودول الجوار بالنفع والفائدة ضدّ الإرهاب.

تعزيز التعاون مع وزارة الدفاع الإسبانية في محاربة الإرهاب

استقبل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب يوم الثلاثاء 5 مايو 2024 في مقره بمدينة الرياض وفدًا من وزارة الدفاع بمملكة إسبانيا يرأسهم الجنرال باولينو غارسيا دييغو مستشار الأمين العام للسياسة الدفاعية للدبلوماسية الدفاعية بوزارة الدفاع الإسبانية، وكان في استقبالهم مساعد القائد العسكري في التحالف الإسلامي اللواء الطيار الركن عبد الله بن حامد القرشي. وجرى خلال اللقاء بحث المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز العمل التكاملي في محاربة الإرهاب.

واطّلع الوفد على موجز عن التحالف الإسلامي ودوره في تنسيق الجهود الدولية في محاربة الإرهاب بمجالاته المختلفة، كما اطّلع الوفد على أحدث إصدارات التحالف، والعمليات التي ينهض بها في رصد الجماعات المتطرفة حول العالم ومتابعتها وتحليلها.

كلمة العدد

إسكاتُ البنادق طريقٌ إلى السّلام والاستقرار

ضمن خطط الاتحاد الإفريقي الخمسينية الممتدة بين عامي (2013– 2063)، وتحقيقًا لأحد أهداف الخطة العشرية؛ أقرّ الاتحاد مبادرة (إسكات البنادق) التي تسعى لإنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية في القارة، والقضاء على ممارسات العنف القائم على العرق أو الجنس أو اللون، ومنع جرائم الإبادة الجماعية، وجعل إفريقيا سالمة آمنة.

هذه المبادرة الممتدة إلى 2030 تستحق الدعم والإشادة، وتحتاج إلى التكاتف لإنجاحها واستمرارها، ليس في إفريقيا فقط بل في العالم أجمع. ومن هذا الباب جاء اعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار 2457 الذي رحّب فيه بتصميم الاتحاد الإفريقي على تخليص إفريقيا من النزاعات، وتهيئة الظروف المواتية للنمو والتنمية في القارة وفق هدفه المتمثل في «إسكات البنادق». وعطفًا على القرار ومفرزات المبادرة التي آتت ثمارها في عدد من دول القارة؛ جاءت الإشادة الأممية بالتطورات الإيجابية في إدارة النزاعات في كلٍّ من جمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان والصومال.

وليس بخافٍ على أحد تلك العلاقة القوية بين مناطق الصراع وانتشار الإرهاب ونموه، وهذا ما تناوله وأكده ملف العدد الماضي لمجلة التحالف، فمناطق الصراع تسهم في جذب المتطرفين وتجنيدهم، وتسمح بوجود مهارب ومخابئ إستراتيجية تُصعِّب مهمة ضبط الجماعات الإرهابية ومحاربتها، وتمنح فُرصًا لمدّ جذورها، وتُغذِّيها بأدوات تدفعها نحو أعلى مستويات الانتشار والتغلغل، وتجعلها قادرة على اختراق مناطق الصراع والسيطرة عليها، بل قد يكون إرهابها مصدر تهديد للدُّول المستقرة أيضًا. ويبرز مؤشر الإرهاب العالمي 2023 الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام في سيدني (GTI)، ويتضمن حالة الإرهاب في 163 دولة؛ أن الصراع هو المحرك الرئيس للإرهاب منذ عام 2007 حتى عام 2022؛ فقد بلغ عدد الوَفَيَات المرتبطة بالإرهاب في تلك المدة 137 ألفًا، منها 133 ألفًا في بلدان متورطة في نزاعات. وفي عام 2022 صنف المؤشر الـ 16 دولة الأكثر تضررًا من الإرهاب على أنها دول نزاع. وبيَّن أن الهجمات الإرهابية التي وقعت في البلدان التي تشهد نزاعات كانت أكثر فتكًا من الهجمات التي وقعت في البلدان غير المتنازعة.

وتشير تحوُّلات ظاهرة الإرهاب إلى أنَّ محاربة الإرهاب لا تؤدي إلى القضاء على الجماعات الإرهابية واجتثاثها من جذورها، بل تؤدي في الأغلب إلى إزاحتها من منطقة إلى أخرى، ومن ثمَّ فهي تبحث عن بؤر التوتر والصراعات الداخلية، ولا سيما تلك المرتبطة بالتهميش والفقر لجمع شتاتها من جديد، وبلورة جماعات أو فروع جديدة، ولذا فإن استمرار النزاع والتوتر وانشغال الأطراف المتنازعة يُكبِّد الدول خسائر طائلة في الأرواح والممتلكات، ويؤدي إلى تفشّي الفقر والخوف والجوع، ويدفع إلى الدَّمار والفوضى، وفوق كل ذلك يمكِّن الإرهاب الذي يغذِّي الصراعات العرقية والدينية، ويوقف التنمية، ويدمّر التراث الإنساني، فضلًا عن أن ذلك كله يحتاج إلى جهود مضاعفة للقضاء عليه.

وإذ تعد مبادرة إسكات البنادق إجراءً إفريقيًّا حصيفًا لتعزيز منظومة السلم والأمن الإقليميين في القارة، وتطوير نمط الاستجابة لمنع الصراعات بين الدول الإفريقية أو داخلها، وإدارة النزاعات وحلها عبر الآليات المؤسسية الرشيدة، بعيدًا عن الاحتكام إلى السلاح أو توظيف العنف وسيلةً سياسيةً لتحقيق الغايات والأهداف الخاصة والضيقة للفئات أو الدول، في مقابل إذكاء النزاعات الداخلية والبينية لتكون عاملًا جوهريًّا في التهديد الحقيقي للسلم والأمن في إفريقيا، وإعاقة تنمية المجتمعات والدول الإفريقية وتطويرها؛ فإننا نؤكد دعمنا لهذه المبادرة نموذجًا عالميًّا يمكن أن يُبنى عليه، ونادي بحرارة النذير الشفيق على جميع الفرقاء والدول في أنحاء العالم: أسكتوا أصوات البنادق، وابحثوا عن حلول فعالة للنزاعات، واهتموا بما يدعم السلام والاستقرار، وادعموا برامج المصالحة، وقدموا فرص الحوار والتفاهم.

رئيس التحرير

التحالف

مجلة فصلية تصدر عن التحالف الإسلامي العسكري
لمحاربة الإرهاب

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION